التبرج المسيَّس


بسم الله الرحمن الرحیم

التبرج المسيَّس

التغيُّر الثقافي والاجتماعي في السعودية
على ضوء سياسات مكافحة الإرهاب

عبد الله بن عبد الرحمٰن الوهيبي



التبرج المسيس

التغيُّر الثقافي والاجتماعي في السعودية

على ضوء سياسات مكافحة الإرهاب

عبد الله بن عبد الرحمن الوهيبي

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

الإهـداء

إلى والــدي

الشيخ الكريـم.. المحتســب

فهرس الموضوعات

فاتحة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فإن تسارع التغيرات في المجتمع السعودي على الصعيد الثقافي والاجتماعي لم يعد خافياً على أدنى متابع، وهو ما يفرض على حاملي راية الإصلاح ضرورة تحصيل الفهم المعمق لما يجري، وتحقيق النظر في مآلاته، وأبعاده؛ لأن الوعي بحقائق الواقع شرط أساسي لترشيد العمل الإصلاحي، وتطويره.

إن من المعطيات الأساسية التي تمهد لنا الطريق نحو فهم أفضل لواقعنا الإلمام بما يتصل بسوسيولوجية الحرب العالمية على الإرهاب، التي أصبحت بعد أحداث ١١ سبتمبر أحد المرتكزات الاستراتيجية في سياسات القوى الأجنبية الفاعلة في منطقتنا العربية والخليجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة

الأمريكية، ثم السعي أيضاً في تحليل المضامين المضمرة في الحملات المحلية على ظاهرة الإرهاب، التي استدعاها اندلاع أحداث العنف الداخلي بدءاً من ٢٠٠٣م، والتي شكّلت ـ في لحظة ما ـ خطراً وجوديّاً على الوضع السياسي القائم.

وقد اخترت أن يكون المدخل الذي يهيئ لدراسة جوانب أساسية في أبعاد حالة التغير الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع السعودي ما يتعلق بـ«سياسات مكافحة الإرهاب»؛ وذلك لعمق تأثير أحداث العنف الداخلي على السياسات الداخلية، ولكون السياق العام للمجتمع يدار وفق النموذج السلطوي، الذي تقف فيه السلطة السياسية على رأس قائمة التأثير والفاعلية في المشهد المحلي، كما تسيطر بشكل أو بآخر على سائر أدوات التغيير الأخرى الإعلامية والدينية والاقتصادية وغيرها.

بطبيعة الحال تبدو تقاطعات الخارطة في المشهد السعودي في معظم سياقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية عصية على التماسك والانصهار داخل أطر نظرية، أو نماذج تفسيرية، وبرغم ذلك سأحاول في هذا الكتاب تقديم منظور توضيحي لسياسات وآليات التغيير الثقافي والاجتماعي المرتكزة إلى غايات سياسية وأمنية، وذلك طوال فترة العقد الأخير (١٤٢٤ ـ ١٤٣٤هـ).

يسعى هذا الكتاب لكشف المضمر السياسي والأمني الذي يقف خلف العديد من القرارات والبرامج المحلية ذات البعد الاجتماعي والثقافي، ويحاول تقديم مقاربة نظرية مقتضبة تتيح لكل العاملين في المجالات الإصلاحية في التعليم والتربية

والحسبة والوعظ والإنتاج الفكري والثقافي وغيرها تطوير نقاشاتهم، ورؤاهم حول تعقيدات الواقع المجتمعي.

ويقترح الكتاب ضرورة انطلاق تصوراتهم ومواقفهم من خلال رؤية كلية للمجال العام، وطبيعة علاقته بالمجال السياسي بخلفياته الأمنية، وأبعاده الخارجية، وهذه الرؤية تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة من العملية الإصلاحية، بحيث ينطلق المصلح في النظر لتجاوزات ومساوئ مشروع التغيير الثقافي والاجتماعي باعتبارها (منظومة) متعاضدة، تتغيَّا الوصول إلى أهداف محددة، لا بوصفها منكرات وتعثرات عابرة وعفوية، أو هامشية، ليكون السعي الجاد في سبيل إنكارها ومدافعتها على النحو الذي يحقق مقاصد الشريعة في مراعاة الموازنات بين المصالح والمفاسد، وأولويات الإصلاح، وطرائق الإنكار، ووسائل المكافحة.

وقبل الشروع في الموضوع أود أن أبعث شكري وامتناني لكل أساتذتي وزملائي الذين اطلعوا على مسودة الكتيب، وساهموا بملاحظاتهم الذكية في تطوير موضوعه ومظهره.

كما أعتذر إليك ـ أخي القارئ الكريم ـ عن الخلل والقصور الذي يشوب هذه الأوراق، وأسأل الله لي ولك التوفيق والعون، وأن يستعملنا جميعاً في طاعته، وأن لا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين.

عبد الله بن عبد الرحمٰن الوهيبي

الرياض

٣/ ١٢/ ١٤٣٤هـ

Twitter: @aalwhebey

Email: aalwhebey@gmail.com

مدخل تأسيسي

(١)

أحبطت السلطات المغربية الانقلاب العسكري الذي تم تدبيره من قبل قادة كبار في المؤسسة العسكرية ضد ملك المغرب آنذاك الحسن الثاني (١٩٢٩ ـ ١٩٩٩م)، في ما يعرف بأحداث الصخيرات ١٩٧١م، وأحداث طائرات البوينغ ١٩٧٢م، والذي ذهب ضحيتها الكثير من الضباط والجنود، وكان من بينهم الضابط أحمد المرزوقي الذي حكم عليه بالسجن، ومكث قرابة ٢٠ سنة في سجن «تزممارت» في ظروف قاسية، ومرعبة، ثم خرج بعد ذلك، وكتب كتاباً يحكي سيرته الذاتية. استوقفني مقطع لافت في سيرته التي كتبها بقلم رشيق، حين وصف أحد المواقف المثيرة التي قابلته بعد الإفراج عنه، يقول:

«لا زلت أذكر أن أول مرة رأيت التلفاز بالألوان، وكان ذلك في بيت أختي نجاة خلال مأدبة عشاء أقامتها مع زوجها على

شرفي. كان اليوم يوم سبت، وكانت الإذاعة الوطنية تبث سهرة غنائية متنوعة، شارك فيها فنانون مشارقة ومغاربة. أخذت مكاني في الصالون الكبير الممتلئ عن آخره بأفراد الاسرة. فتسمّرت عيناي منذ الوهلة الأولى على شاشة التلفزة، وهي تعرض أنهاراً من الصور الملونة البديعة. وفجأة! دارت بي الأرض دورتين لما جاء دور فنانة شرقية جميلة، ووقفت تغني بفستان ساطع يكشف عن نصف صدرها، ويبرز مفاتنها بكيفية صارخة.

غضضت طرفي على مضض حياءً من الحاضرين، وتظاهرت بالسعال لحظة، ثم شرعت أحكّ رأسي بيد، بينما تظاهرت بالبحث باليد الأخرى عن قلم مزعوم سقط على الأرض، كنت أعتقد أن أحداً سيقفز على التلفاز ليطفئها، أو يحولها إلى قناة أخرى، ولكن كم كانت دهشتي عظيمة، واستنكاري كبيراً لمَّا رأيت عيون الحاضرين تنظر إلى التلفاز بهدوء واهتمام من يتابع نشرة أخبار بالغة الأهمية!، ثم جاء دور مجموعة من الراقصات فشرعن يرقصن على إيقاع موسيقي رنّان، وعواء كمان متوجع، رقصاً فاضحاً اهتزت فيه الصدور، والتوت الأرداف، وتحركت فيه البطون صعوداً وهبوطاً بكيفية جعلتني أرخي رأسي إلى صدري من الارتباك والحرج؛ ما الذي تغير؟ المجتمع أم أنا؟ ماذا كان سيحدث لو أن أبي وعمي كانا حاضرين معنا هذه السهرة؟.

التفت إليَّ أحد أبناء عمي الذين أعزهم كثيراً، وقال لي مداعباً وهو يضرب على فخذي ـ وقد فطن لحرجي الشديد ـ: لقد

تبدّلت الأحوال يا ضفدعي الجميل!»[1].

إنها حكاية من حكايات تؤكد أحد سمات العصر الحديث الذي يشهد تسارعاً مفرطاً في حدوث التغيرات الاجتماعية والثقافية، والتي باتت تتحقق بشكل غير مسبوق في التاريخ البشري. إن التغير الذي صدم به المرزوقي قد تكامل نموه داخل المجتمع المغربي خلال فترة وجيزة ربما لا تتجاوز العقدين من الزمان، وهو تغير قيمي وأخلاقي عميق، ينطوي على تراجع واضح لموقع الدين والتقاليد في تحديد الموقف المجتمعي إزاء أنماط ثقافية وافدة.

(٢)

لقد حظيت ظاهرة التغير الاجتماعي والثقافي باهتمام واسع في التراث السوسيولوجي الحديث والمعاصر، وقدم العديد من المتخصصين نظريات مختلفة لفهم التغير الاجتماعي والثقافي، وتنوعت الدراسات حول عوامل التغير ومسبباته، وآلياته، وقد أشارت بعض المصادر إلى أن من أهم العوامل المؤثرة في دفع عجلة التغير في المجتمعات عموماً، ومنها مجتمعاتنا العربية والخليجية:

ـ انتقال الأشكال الاجتماعية من حالة البساطة إلى التعقيد، سواء في الحجم أو عدد السكان، وما يتصل بتداعيات حالة الهجرة الداخلية والخارجية.

(١) أحمد المرزوقي، تزممارت ـ الزنزانة رقم١٠، ص٢٥٦، طارق للنشر، ٢٠٠٩م. بتصرف.

ـ تبدل النظام الأسري، وتخلي العائلة عن وظائفها أو بعض وظائفها التاريخية؛ كالتربية والرقابة.

ـ الأحداث السياسية الكبرى، والتطورات العلمية والتقنية، والتي أسهمت في انتشار وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري التي أعادت بدورها تشكيل تفكير الإنسان المعاصر، ومشاعره، ورؤاه الثقافية، والاجتماعية.

ـ المؤثرات الاقتصادية، فقد أسهمت الثروة الاقتصادية في الخليج ـ مثلاً ـ في حدوث تغيرات ثقافية واجتماعية كبيرة، مثل انتشار الأنماط الاستهلاكية، وتراجع استقلالية النخب الدينية والثقافية وغيرها بعد استغلال السلطات للوفرة النفطية في تدجين النخب، وتحجيم دورها[(١)].

ـ دور الزعماء والقادة أصحاب السلطة والنفوذ، في دعم حالة التغير والترويج لها، باستخدام السياسات الناعمة، أو فرضها بالقوة عبر القرار السياسي، وعبر الأدوات السلطوية الصارمة، كما في النموذج الأتاتوركي، وكما في سياسات الحبيب بورقيبة، وبن علي في تونس[(٢)].

---

(١) انظر: يوسف اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ص٦٦ ـ ٧٢، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى ٢٠١١م.

(٢) انظر: عبد العزيز الغريب، التغير الاجتماعي والثقافي، مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، ص٥٥ ـ ٨٠، بدون دار نشر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ. وراجع: عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، ص١٩٢ ـ ٢٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م. ودنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص١٠٦ وما بعدها، =

ـ ذيوع تطبيقات الرأسمالية الصناعية بأيدلوجيتها المادية، وتطور الدولة القومية المركزية التوجيه، وخضوع العالم العربي للنفوذ الأجنبي منذ عقود طويلة، وغير ذلك، من العوامل التي ساهمت بدرجة أو أخرى في دعم حركة التغيير الاجتماعي والثقافي في مجتمعات الشرق الأوسط.

(٣)

هند موظفة سعودية في العشرينات من العمر، وتعمل في القطاع الخاص بالرياض، تقول في مقابلة شخصية أجرتها معها باحثة فرنسية: «يوجد الآن تغييرات كثيرة في المجتمع السعودي، وهي سريعة جدّاً. فعلى سبيل المثال لم أكن قبل خمس سنوات أتصوّر قبول محيطي الأسري بالسماح لي بالعمل في محيط (مختلط)، أو أن يكون مديري رجلاً. إن أهلي هم أناس منفتحون، وليست لديهم مشكلة في العمل (المختلط)، ولكن عندما يكون للمجتمع كله مشكلة مع العمل (المختلط)؛ فإن أهلي عندها لن يرغبوا في أن يرانا الناس كذلك»[١].

= ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م. وحنان عبد المجيد، التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث، ص٣٠ وما بعدها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

(١) في مقابلة شخصية مع إميلي لورونار، النساء والفضاءات العامة في المملكة، ص٢٤٦، ط. الشبكة العربية، ٢٠١٣م. بتصرف. قارن هذا بما توصلت إليه دراسة ميدانية أجريت في أوساط تونسية متعلمة عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م حيث تبين أن الموافقين على الاختلاط بين الجنسين دون تحفظ لا يتجاوز ٢٠٪ فقط، بينما تحفّظ =

إن هذه التغيرات التي أشارت لها «هند»، لم تأت من فراغ، وإنما تحققت ـ إذا دققنا النظر في العوامل السياسية ـ وفقاً لإرادة فاعلين كُثُر، وبتأثيرات مسيّسة وواعية من قبل صحف، ومجلات، وقنوات فضائية، وشبكة عنكبوتية، وروايات أدبية، وأفلام سينمائية، ومسلسلات تليفزيونية، ومراكز قوى ونفوذ، وهي عملية واسعة تحظى بدعم خارجي، ومساندة رسمية دؤوبة.

لقد طرحت فكرة تحديث مجتمعات الشرق الأوسط على طاولة السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٥م)، وتنطلق نظرية التحديث من تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات «تقليدية»، ومجتمعات «حديثة»، وتوصف الأولى بأنها ريفية وزراعية إلى حدٍّ كبير، ونموها الاقتصادي بطيء وتدريجي، وتقوم العلاقات بين الناس فيها على عوامل من قبيل القرابة، والانتماء الديني، والوظيفة، بحيث تتحدد مكانة الفرد ودوره في الحياة بمكانة الأسرة التي ولد فيها، ودورها الاجتماعي، ويسود فيها ثقافيّاً الدين، والأشكال الأخرى من الإيمان بما بعد الطبيعة، في حين أن السلطة السياسية هرمية وسلطوية، يمارسها ملوك، أو جماعة النبلاء.

= حوالي نصف العينة تحفظاً شديداً على ذلك، وإن كان بعض هذا التحفظ ليس من باب التحفظ المبدئي، وإنما تتصل بشيء من وعي التحول الاجتماعي، كالقول بأن الوقت لم يصبح مناسباً بعد، أو أن الظروف غير ناضجة، ووضع تونس الآن معروف. انظر: عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨م.

وفي المقابل «المجتمعات الحديثة» صناعية، والتغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي فيها سريعان، ومكانة الفرد تتحدد أساساً بقدرته، وإنجازاته، ويتم تصنيف الناس فيها وفقاً لمعايير مثل الجنسية، والمواطنة، لا بمعايير القبائل والدين، وهي مجتمعات عقلانية، وديموقراطية، ومساواتية نسبيّاً، و«التحديث» هو عملية التحول من مجتمع تقليدي، إلى مجتمع حديث[1].

وقد توفر للحكومة الأمريكية بقيادة المحافظين الجدد في مطلع هذا القرن الميلادي فرصة تاريخية جديدة لتسريع مشروعات (التحديث)، فقد أتاحت أحداث ١١ سبتمبر للإدارة الأمريكية الفرصة لتجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة، ذي الخلفية الأيديولوجية المحافظة، وتدعيم مشروعية تدخلها في شؤون مجتمعات الشرق الأوسط، وعلى إثر ذلك دشنت الولايات المتحدة حملة مكافحة الإرهاب العالمية، وهي حملة إعلامية وسياسية واقتصادية ضخمة تستهدف «قوى الشر»، وبؤر الإرهاب، ومنابع التطرف.

وقد نالت المملكة العربية السعودية قسطاً وافراً من حملة الدعاية الأمريكية[2]، بعد أن كشف النقاب عن بضعة عشر متهماً

---

(١) انظر: زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص٢٢٣ وما بعدها، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م.

(٢) راجع: جيل كيبل، الفتنة، حروب في ديار المسلمين، ص١٨٦ وما بعدها، ترجمة: نزار أورفلي، دار الساقي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م. والآن غريش، برودة في علاقات =

في أحداث ١١ سبتمر ٢٠٠١م يحملون الهوية السعودية، واعتبر عدد كبير من المفكرين والخبراء الأمريكان أن المجتمع السعودي هو محضن الخلايا الإرهابية؛ نظراً لطبيعة الظروف السياسية الداخلية، وطبيعة التعليم الديني، والثقافة «الوهابية» المنتشرة فيه، وحظي الفكر «الوهابي» بجزء كبير من الحملة السياسية والإعلامية الأمريكية؛ وكان من أكثر الكتب مبيعاً في الولايات المتحدة الأمريكية حينها كتاب (مملكة الكراهية)، لمؤلفه دور جولد، وهو سفير إسرائيل السابق في الأمم المتحدة، وقد تناول الباحث في الكتاب تاريخ الحكومة السعودية، وربط بينها وبين أموال النفط والإرهاب الدولي والعقيدة الوهابية، مفرداً فصولاً خاصة عن العقيدة الوهابية، ودورها في تعبئة المجتمعات العربية والإسلامية بالأفكار المعادية للغرب، والتي تنشر البغض والكراهية ضد المجتمعات غير المسلمة، وطالب جولد في نهاية كتابه الحكومة السعودية بإثبات جديتها في محاربة الإرهاب، من خلال تجميد الأموال التي تدعم من خلالها الحركات الإسلامية، وأيضاً بإجراء إصلاحات تعليمية بنيوية، والتخلص من رواسب الفكر «الوهابي» في مناهج التعليم[١].

كما اعتبر وليام كريستول ـ وهو من رموز التيار المحافظ

= الرياض مع واشنطن، صحيفة لوموند ديبلوماتيك، مايو ٢٠٠٢م. وآلان غريش، السعودية أمام التحديات الكبرى، صحيفة لوموند ديبلوماتيك، يونيو ٢٠٠٢م.

(١) انظر: محمد سليمان أبو رمان، مشروع الشرق الأوسط الكبير، قراءة في البعد الثقافي، موقع الإسلام اليوم، ١١ مارس ٢٠٠٤م.

الجديد ـ أن العقيدة الوهابية هي المصدر الأول للراديكالية الإسلامية، ولنزعة العداء لأميركا، ويخلص كريستول إلى ضرورة فرض إصلاحات جذرية داخلية لتغيير النموذج السعودي، و(تحديثه) بالتخلي عن الراديكالية «الوهابية»، واعتماد المسلك الديمقراطي التعددي[1].

ويكرر السياسي الأمريكي المعروف مارتين انديك الاتهامات الموجهة ضد السعودية، ويرى ضرورة إلزام الدول العربية الحليفة بتقديم كل العون الممكن لتقويض الإرهاب، وملاحقة المجموعات المتطرفة، وتجفيف التعصب الراديكالي من داخل الحقول الثقافية والتربوية والإعلامية، التي تنشر العداء والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقد ترجمت الإدارة الأمريكية هذه الاتهامات إلى أجندة عمل واضحة عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير ـ كما سيأتي ـ، وبصحبة حزمة واسعة من البرامج والمبادرات والسياسات الأمريكية الرامية لإجراء تغييرات جوهرية في بنية المجتمع السعودي، والمجتمعات العربية الأخرى، وإدخال (تحديثات) أساسية في أنساقه الثقافية، وفي رؤيته الدينية.

إن مبادرات التغيير التي تعمل على قدم وساق منذ سنوات

---

(١) انظر: السيد ولد أباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، ص١٢٧، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٢٩.

بل عقود، تنطلق من أطر استراتيجية تتوخى ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة، وضمان تدفق النفط، وتحقيق الأمن الكافي لدولة الكيان الصهيوني المحتل، وتثبيت استمرارية التبعية السياسية، والاقتصادية، والثقافية، لقوى المركز، وهي قبل ذلك وبعده؛ استمرار للحقائق القرآنية الخالدة: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [النساء: ٨٩].

(٤)

إن اختيار مدخل سياسات مكافحة الإرهاب لقراءة أبعاد التغير الثقافي والاجتماعي في السعودية يجب أن لا يعمينا عن تنوع شبكة مسببات التغير، وتداخلها، فلا يمكن ـ مثلاً ـ إغفال تأثيرات شيوع ظاهرة التثاقف العالمية بفعل العولمة/الأمركة، بكافة مضامينها التغييرية ذات الصبغة الليبرالية، والضعف العام الذي عانت منه جملة من المناشط الخيرية والدعوية والتعليمية بفعل الظرف السياسي الحرج، والتعرض المكثف لوسائل الإعلام العالمية، وتوفر شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» التي أضعفت من قيمة الرقابة على المواد المنشورة، والمرئية، والمسموعة، واتساع الحركة المجتمعية في الاتصال بالعالم الخارجي عبر أسفار السياحة، والدراسة، واختلال الحالة الاقتصادية العامة،

وإشكاليات البطالة والفقر، وأزمة الإسكان، ونحوها، وهذه المعطيات وغيرها لا يمكن فصل بعضها عن بعض، ولا يمكن استكمال قراءة مشهد التغيير في السعودية بدونها، وهذا ما يدفعني هنا إلى التأكيد على تشعب موضوع البحث، وتداخله، وضرورة مراعاة ذلك عند متابعة القراءة في المباحث الآتية.

(٥)

وقد قسمت موضوع البحث إلى قسمين أساسين:

الأول: يناقش الأطر العامة لسياسات مكافحة الإرهاب. وهو في مبحثين:

الأول: عن السياسات الدولية/الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ومبادرات الشرق الأوسط الكبير، وتحدثت في آخره عن تفسيرات مركزية المرأة في برامج التغيير الأجنبية.

والثاني: تناولت فيه السياسات الداخلية في مكافحة الإرهاب.

الثاني: ويستعرض ثلاثة مسارات أساسية لأهم آليات التغيير الاجتماعي والثقافي في المملكة:

أولاً: تحت عنوان «الهجرة الجماعية» يكشف هذا المبحث عن المضمر السياسي والأمني الذي ولّد الأهمية الخاصة لبرنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي، والأبعاد التغييرية التي ينطوي عليها إقرار البرنامج بهذا الكثافة، والعجلة، والاتساع.

ثانياً: يتناول هذا المبحث ملف عمل النساء، والذي سأتناوله تحت عنوان «قضية أن تكون المرأة أجيرة»، وهذا الملف يعد أبرز سياسات تكثيف حضور المرأة في الفضاءات العامة، وهي سياسات تستهدف تغيير التراتبية الاجتماعية السائدة، والتي تنطلق في بعض مقرراتها من خلفية دينية تستنير بالوحي، وتراث تاريخي واجتماعي بعيد الجذور.

ثالثاً: خصصت هذا المبحث الذي جاء بعنوان: «إعلامنا الذي لا يشبهنا» لاستعراض أنماط السلوكيات والتطبيقات الإعلامية المنخرطة في حملة مكافحة الإرهاب، وتداعيات ذلك على الحالة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

ثم عقدت قبل الخاتمة مبحثاً بعنوان: «على سبيل المكافحة» ذكرت فيه بعض المقترحات والملاحظات العامة لمكافحة التداعيات السلبية لبرامج التغيير المهددة للهوية الاجتماعية والثقافية.

القسم الأول

الأطر العامة لسياسات مكافحة الإرهاب

السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب

«أدركتِ الولايات المتحدة بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر أننا في صراع مع المتشددين العاقدي العزم على تدميرنا، ورأينا أن القمع واليأس في الجانب الآخر من العالم قد يجلبان مزيداً من المعاناة والموت إلى شوارعنا، وبوجود هذا الواقع الجديد في الذهن عمدت أمريكا إلى إعادة تشكيل أسلوبها في الشرق الأوسط، والعمل على تحقيق رؤيا أشمل للحرية، بما فيها الازدهار الاقتصادي، والرعاية الصحية والتعليم النوعيين، وحقوق المرأة. وقد أيدت الحكومة الأمريكية وصول السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، واقترحت منطقة تجارة حرة جديدة في الشرق الأوسط. وتقوم بتدريب معلمي المدارس، وترجمة كتب الأطفال إلى العربية، ومساعدة الشباب في الحصول على تأشيرات السفر للدراسة في الولايات المتحدة».

[الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٨ ديسمبر ٢٠٠٨م]

منذ ثمانينات القرن العشرين بدأ التموضع الأيديولوجي للولايات المتحدة الأمريكية في التحول من مواجهة النفوذ السوفيتي ـ الذي أخذ في التراجع حتى انهار في أوائل التسعينات الميلادية ـ إلى الحاجة للتحكم المباشر في المناخ السياسي في العالم العربي، وتعزيز النفوذ المتعاظم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لقد دشن سقوط الاتحاد السوفيتي مرحلة جديدة أعيد فيها ترتيب العلاقات الدولية، وتنسيق مناطق النفوذ، وفق مقتضيات «النظام العالمي الجديد» القائم على انتشار نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وعلى عولمة الانتاج، وثورة التسويق ووسائل الاتصال، والانفجار المعلوماتي، والعمل المستمر على تخطي كافة الحواجز الجمركية والسياسية والثقافية.

وقد هيأ سقوط الاتحاد السوفيتي الأجواء لاستقبال أطروحة «صدام أو صراع الحضارات» التي تستبدل العدو الشيوعي التقليدي بالعدو «الإسلامي» الجديد، وهو ما رسخته سلسلة الهجمات التي استهدفت سفارات وجيش الولايات المتحدة في أفريقيا والشرق الأوسط والتي كانت تتصاعد منذ أواخر التسعينات، حتى وصلت ذروتها في هجمات ١١سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م على برجي التجارة العالمي والبنتاغون، والتي نسبت إلى

«متشددين إسلاميين» بحسب التعبير الإعلامي الشائع، وهكذا «فبعد أن كانت التهمة التي توجه لمن يهدد مصالح الغرب من المسلمين في أيام الشيوعية أنه لا يؤمن بالله بالدرجة الكافية، أصبحت التهمة الموجهة إليه في عصر الإرهاب أن يؤمن بالله بدرجة أكبر من اللازم!»[١].

وفي أعقاب ذلك افتتحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بوش نهجاً جديداً في التعاطي مع ظاهرة ما يسمى بالإرهاب العالمي، وقررت الولايات المتحدة أن تلتزم بإجراء تحول بعيد المدى في الشرق الأوسط، للحد من تفاقم التهديدات التي تستهدف مصالحها.

(١)

في شباط سنة ٢٠٠١م/ ١٤٢٢هـ انتهت لجنة استشارية فيدرالية أميركية عرفت باسم لجنة هارت ـ رودمان كانت تحظى برعاية مباشرة من الرئيس الأميركي الأسبق بوش والكونغرس، من وضع تقرير بعنوان: «البيئة الأمنية الكونية الجديدة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين»، وقد تضمن التقرير عدداً من الدراسات عن مختلف المناطق في العالم، ومن بينها ما يسميه التقرير ـ الوثيقة «الشرق الأوسط الكبير».

---

(١) جلال أمين، عصر التشهير بالعرب والمسلمين، ص١٩، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

يؤكد واضعو التقرير أن هذه المنطقة التي تضم كلّاً من العالم العربي و(إسرائيل) وتركيا وآسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة شبه القارة الهندية، «منطقة شديدة الأهمية»، و«مصدر متاعب في الوقت نفسه»، خاصة وأن «نظم الحكم في المنطقة، باستثناء كل من إسرائيل والهند وتركيا، هي نظم استبدادية، وتفتقر إلى نظم ديموقراطية مؤسسية». بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المنطقة تعد موطناً للاتجاهات المتطرفة سياسيّاً، والتي إن لم تشكّل مصدراً للتهديد لمجتمعاتها وجيرانها، فهي على الأقل مصدر مهم للقلق وعدم الاستقرار.

وفي العاشر من يوليو سنة ٢٠٠٢م/ ١٤٢٣هـ قدمت مؤسسة راند الأميركية للدراسات تقريراً إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأميركية، ويتكوَّن التقرير من أربع وعشرين نقطة، خصصت لدراسة الوضع في المنطقة العربية، ويخلُص التقرير إلى اقتراح ما يصفه بأنه «الاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط». وينص التقرير: «إن العراق يجب أن يكون المحطة الأولى التي ينبغي أن يحدث فيها **التغيير**، ومن بعد ذلك تأتي **السعودية** ومصر وهكذا بالنسبة لبقية البلدان».

وقد رسم التقرير صورة قاتمة للأوضاع في العالم العربي، وتحدث عن مشكلات اقتصادية، وديموغرافية، باتت مستعصية على الحل في المنطقة العربية بسبب الفشل في تأسيس سياسات تضع الازدهار والرفاه هدفاً لها[١].

---

(١) انظر: إبراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الفكرة والتطبيق، موقع دنيا الرأي، ٣/ ٢/ ٢٠٠٧م.

وفي ديسمبر ٢٠٠٢م/ ١٤٢٣هـ أيضاً أطلق كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق أمام مؤسسة التراث مبادرة مهمة سميت (مبادرة الشراكة الأميركية مع الشرق الأوسط)، وتتضمن المبادرة إعلان قيام الولايات المتحدة الأميركية بالمساعدة على إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في بلدان الشرق الأوسط.

وتتركز المبادرة على ثلاثة ركائز أساسية:

١ ـ الإصلاحات الاقتصادية.

٢ ـ الانفتاح السياسي، والاجتماعي.

٣ ـ التربية والتعليم.

وقد نصَّت المبادرة على أن «أي معالجة للشرق الأوسط تتجاهل تخلفه السياسي، والاقتصادي، والتعليمي؛ ستكون مبنية على رمال»[١].

وفي السابع من أغسطس ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ تحدثت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، ـ وكانت آنذاك مستشارة للأمن القومي عن المشروع الأميركي الخاص بالتغيير في الشرق الأوسط ـ، وذلك عبر مقالها المنشور في صحيفة واشنطن بوست بعنوان: «تأملات في التحول المنتظر بالشرق الأوسط»، وأكدت

(١) انظر للخطاب كاملاً: دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي، الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥م، ترجمة طلعت الشايب، ص٦٧٩ ـ ٦٨٨، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

بأن المنطقة العربية المكونة من ٢٢ بلداً مع سكان يبلغ عددهم ٣٠٠ مليون نسمة متخلفة، وتفتقر إلى الحرية السياسية والاقتصادية، والناس فيها يعانون من الإحباط واليأس، والوضع أصبح يشكل «تهديداً متواصلاً لأمن الولايات المتحدة الأميركية نفسها»[١].

وما دام أن كثيراً من الدول العربية تفتقد إلى الإرادة الجدية في إحداث تحولات سياسية واقتصادية خوفاً على مصالحها المبنية على الفساد السياسي وغياب الشفافية والرقابة؛ فإنّ على الولايات المتحدة أن تمارس ضغوطاً شديدة على الدول العربية لتلتزم بالمضي قُدماً بالإصلاحات المطلوبة.

يقول الخبير الأمريكي زيجنو بريجنسكي: «الحكومات الفاشلة هي التربة الرئيسة التي تولد التطرف الإسلامي، والسياسات الخاطئة لهذه الحكومات هي التهديد الرئيس لمصالحنا الاستراتيجية، وقد فشلت الحكومات والأحزاب العلمانية في توفير أنماط مستقرة للتنمية الاقتصادية، والبنية الأساسية اللازمة لإجراء تغيير اجتماعي ضخم»[٢].

لقد شكّل خطاب الرئيس الأمريكي بوش في جامعة كارولينا الجنوبية الذي ألقاه في مايو ٢٠٠٣م علامة بارزة في هذا المسار،

---

(١) انظر: إبراهيم خليل العلاف، مرجع سابق.

(٢) انظر: زيغنو بريجنسكي، السياسة الخارجية الأمريكية، تحديات القيادة في القرن ٢١، مجلة شؤون الأوسط، كانون الأول كانون الثاني ١٩٩٩م. بواسطة: محمد سليمان أبو رمان، مرجع سابق.

وذلك بطرحه أول صيغة لمبادرة الإصلاح الأمريكية التي اتضحت اتجاهاتها وخطوطها التفصيلية من خلال المشروع الذي غدا معروفاً باسم «مبادرة الشرق الأوسط الكبير»، ويتمحور المشروع حول دعم الإصلاح السياسي، والإداري، والاجتماعي في المنطقة[١].

وفي حزيران ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ عرضت الولايات المتحدة المشروع على قمة الدول الثمان الصناعية الذي انعقد في سي آيلاند بالولايات المتحدة، وجاء في نص مشروع الشرق الأوسط الكبير[٢] أن الشرق الأوسط «يمثل تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، فالمنطقة تعاني من نواقص ثلاثة حددها المثقفون والكُتَّاب والخبراء العرب أنفسهم في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية للسنتين ٢٠٠٢م/ و٢٠٠٣م[٣]، والنواقص هي: (الحرية) و(المعرفة)، و(تمكين النساء).

والنواقص هذه تخلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الدول الصناعية الثمان، و«طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف، والإرهاب، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة» كما يقول واضعو المشروع.

---

(١) انظر: السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٢) انظر: نص المشروع في موقع Cnn العربي في تاريخ ١/ ٣/ ٢٠٠٤م، وغيره من المواقع الإخبارية.

(٣) انظر لنقد هذا التقرير: جلال أمين، مرجع سابق، ص٨٨ ـ ١٢٩.

وفي القمة نفسها أطلق قادة الدول الصناعية الثمانية (G8) مبادرة سميت بـ«الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير/ شمال أفريقيا». والعنصر الأساسي في هذه المبادرة هو «منتدى المستقبل»، والمنتدى عمل مشترك بين دول مجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا (BMENA). وهو يجمع ممثلين حكوميين، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. كما يسعى المنتدى إلى اتخاذ وسائل ملموسة لتحسين نوعية الحياة، وتفعيل مبادئ الديموقراطية، وتعزيز الرخاء لشعوب المنطقة[١].

ويهدف تأسيس «منتدى المستقبل» على المستوى الوزاري لوزراء الخارجية، والاقتصاد لمجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير؛ إلى تعزيز نفوذ القوى الاقتصادية، والتأكيد على تفكيك وتغيير البنية الثقافية والاجتماعية في المنطقة العربية الإسلامية، من أجل القضاء على ما يسمى بقوى التطرف والعنف؛ بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية.

«لقد تناول بيان الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك للقمة ثلاثة مجالات: الإصلاح السياسى لإقامة الديمقراطية.

(١) انظر: إبراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الفكرة والتطبيق، موقع دنيا الرأي، ٣/ ٢/ ٢٠٠٧م.

وسيادة القانون في المجال الاجتماعي والثقافي؛ بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وحرية الحصول على تقنية المعلومات، وتحسين القدرات، وتعليم القيادات، والقضاء على الأميَّة خاصة بين الإناث. وأخيراً الجانب الاقتصادي. إن التأكيد على دعم القطاع الخاص، وإزالة الحواجز الجمركية، وفرص تمويل المشاريع الصغيرة يتفق مع مصالح الشركات الغربية الكبرى خاصة الأمريكية في الاستثمار، بالإضافة للتركيز على المرأة، وعلاقة ذلك بالنمو السكاني، والتي تعتبره يهدد المجتمعات الصناعية الهرمة في المستقبل؛ لأن منطقة الشرق الأوسط الكبير منطقة يتميز فيها الهرم السكاني بأنه يمثل الشباب، وأن التعليم وطول سنوات الدراسة يسهمان بشكل غير مباشر في تراجع نسبة المواليد عند الإناث»[1].

وبعد أن رسم العقل السياسي الأمريكي ملامح التحول من الاستمرار في التحالف مع الأنظمة الاستبدادية التي وفّرت بسياساتها الحاضنة المطلوبة لنشوء وتفاقم مشكلة الإرهاب الدولي إلى تبني دعم وتمويل كل ما من شأنه الدفع بعجلة التغيير في المجتمعات العربية على شتى الأصعدة السياسية والاجتماعية

(١) أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأبعاد السياسية والاستراتيجية، موقع الأهرام، ١ أكتوبر ٢٠٠٤م. بتصرف. وانظر: السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص١١١.

والثقافية والاقتصادية، الأمر الذي انعكس على اهتمام الدبلوماسية الأمريكية، والدعوات المختلفة التي صدرت عن خبراء أمريكيين بضرورة إجراء إعادة تكييف هيكلي وموضوعي لوزارة الخارجية؛ لتتمكن من القيام بمهامها، ومسؤولياتها الكبيرة في ظل التحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث أيلول ٢٠٠١م[١]. وانخرطت الولايات المتحدة من حينها في تنفيذ مجموعة من الخطوات الإجرائية المنطلقة من الأسس النظرية للمشروع التغييري الواسع للمنطقة.

(٢)

وقد أسندت الإدارة الأميركية مسؤولية «مبادرة الشراكة الأميركية ـ الشرق أوسطية» (MEPI) إلى ليز تشيني نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط. وهذه المبادرة ـ كما يشير موقعها الإلكتروني الذي تشرف عليه وزارة الخارجية الأمريكية[٢] ـ تقدم تمويلاً لدعم جماعات المجتمع المدني، والناشطين السياسيين، ورواد الأعمال في جهودهم الرامية إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الشفافية الحكومية، والمساءلة. وهي تركز على أربعة ميادين مختلفة: الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات السياسية، الإصلاحات التعليمية، وتمكين المرأة.

---

(١) انظر: محمد سليمان أبو رمان، مرجع سابق.

(٢) (https://mepi-ar.cms.getusinfo.com)

تعمل «مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية» من خلال شراكتها مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومات في منطقة الشرق الأوسط على مجموعة واسعة من القضايا. وعن طريق المنح والاتفاقات التعاونية. وتوفر المبادرة الدعم المالي للأنشطة في مجال التعليم، وحشد التأييد، والمشاركة المدنية، والتدريب التقني، والتطوير التنظيمي. كما تقدم برامج المبادرة الدعم المباشر لصُنَّاع «**التغيير**» المحليين، وتساعدهم على التواصل مع أمثالهم من صُنَّاع التغيير في المنطقة.

إن اندماج «مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية» ضمن مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، يتيح للحكومة الأميركية بناء استراتيجية متكاملة من السياسات والبرامج الهادفة إلى دعم منظمات المجتمع المدني الإقليمية، ودفع عجلة الإصلاحات التي تعزز دور المواطنين في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

ويقول الموقع أن مشاريع المبادرة تدعم مواطني الشرق الأوسط في جهودهم الرامية إلى التمكين السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات اجتماعية واقتصادية فريدة من نوعها، بما في ذلك ظهور غير مسبوق لجيل من الشباب الذي يتطلع إلى المساهمة في تحسين مجتمعاتهم المحلية بطرقهم الخاصة. ومن خلال المساعدة على تعليم، وإعلام، وتنشيط، وحشد المواطنين الفاعلين.

وتنتشر المبادرة في ١٨ بلداً وإقليماً في المنطقة العربية، وساهمت بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار لتمويل ودعم أكثر من ١٠٠٠ مشروع منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢م[١].

(٣)

وعند تحليل البيانات التى صدرت عن قمة الدول الثمان الصناعية «الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا»، و«خطة مجموعة الثمانية لدعم الإصلاح» نجد أنها تتفق مع استراتيجية (القوة الناعمة) لجوزيف ناي، وهو أول من استعمل هذا المفهوم في كتابه «ملزمون بالقيادة» المنشور عام ١٩٩٠م/١٤١١هـ[٢]، عندما تناول أهمية الإقناع والثقافة والأيديولوجية في جذب الآخرين (القوة الناعمة)، وبيّن أنها أقل تكلفة من القوة العسكرية (القوة الصلبة)، وتركيز ناي Nye على الجانب الثقافي والقيم الأمريكية يلتقي مع دعوة النظرية الواقعية في السياسة الدولية في الاستعمار الثقافي،

---

(١) كل المعلومات السابقة استقيتها من الموقع الإليكتروني الخاص بالمبادرة. ويذكر موقع المبادرة أنه في الآونة الأخيرة، ازداد عدد برامج المبادرة بشكل ملحوظ في البلدان التي تمر بالتحولات الديموقراطية في أعقاب الربيع العربي مصر، وليبيا، وتونس من أجل دعم إجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة، والتوسع في المجتمع المدني، ومنح صوت أكبر للمواطنين في صياغة نظمهم السياسية والاقتصادية والقانونية.

(٢) انظر: كريم القاضي، عودة مفهوم «القوة الرخوة» إلى السياسة الأمريكية، ملف الأهرام الإستراتيجي، ابريل ٢٠٠٥م.

الذي يعتبره أشهر علماء نظرية الواقعية السياسية هانس مورجنثو أرخص وأكثر فعالية وخطورة من الاستعمار العسكري[١].

ويطرح ناي في كتابه استراتيجية أمريكية بعيدة المدى تقوم على دبلوماسية الرأي العام (Public Diplomacy) بقوله: «والأهم من ذلك كله هو الاستراتيجية البعيدة المدى التى يجب أن تبنى من خلال تبادلات ثقافية وتعليمية، تهدف إلى تأسيس مجتمع مدني أكثر انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط. ومن أجل تحقيق تلك الغاية؛ فإن أفضل من يتحدث باسمها يجب ألا يكون الأمريكيين أنفسهم، بل أناس من أهل تلك الدول تابعون لأمريكا يتفهمون قيمها وأخطاءها. وفي هذا الصدد يمكن للشركات والمؤسسات والجامعات والهيئات غير الحكومية الأخرى، وكذلك الحكومات أن تساعد في تطوير مجتمع مدني مفتوح. فالشركات يمكن لها أن توفر التقنية اللازمة لتطوير الأنظمة التعليمية، والجامعات يمكنها أن توفر برامج تبادل أكثر للطلبة والكليات، ويمكن للمؤسسات أن تدعم مؤسسات الدراسات الأمريكية والبرامج الخاصة برفع قدرات الصحفيين، ويمكن للحكومات أن تدعم تدريس اللغة الإنجليزية، وتمويل برامج التبادل الثقافي»[٢].

وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر وبعد احتلال العراق

---

(١) انظر: أحمد سليم، مرجع سابق.

(٢) انظر: كريم القاضي، مرجع سابق.

أعاد جوزيف ناي طرح مفهوم القوة الناعمة من جديد، بعد أن ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق مساهمة بالغة في الهبوط الحاد لشعبية الولايات المتحدة في المنطقة العربية والإسلامية وحول العالم، الأمر الذي دفع صحيفة الفايننشال تايمز لتكتب في سبتمبر ٢٠٠٣م: «من أجل كسب السلام، يتعين على الولايات المتحدة أن تظهر براعة كبيرة في ممارسة القوة الناعمة، كما أظهرت براعتها في ممارسة القوة الصلبة في الحرب»[(١)].

لقد اهتمت سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط اهتماماً بالغاً بأسلوب «القوة الناعمة»، وقد تحدثت باتريشيا هاريسون ـ مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون التعليمية والثقافية ـ أمام لجنة الشؤون الدولية في مجلس الكونغرس في تعليق لها حول توصيات اللجنة القومية بشأن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وقالت أن وزارة الخارجية مستمرة في التقدم باعتمادها على استراتيجية الدبلوماسية العامة الأميركية، والتي تقوم على أسس من التفاعل مع إعلام الجماهير الأجنبية لتعزيز تفهّم الناس للقيم والسياسات والمبادرات الأميركية، وإيصال المبادئ والقيم التي تشكّل أسس السياسة الأمريكية عبر البرامج التقليدية، وعبر جميع الأدوات التكنولوجية، بمشاركة القطاعين العام والخاص[(٢)].

---

(١) انظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد البجيرمي، ص١٣ ـ ١٤، نشر العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٤م.

وتشير أيضاً إلى تزايد الاهتمام الأمريكي بأفراد المجتمع المدني في البلاد العربية، «ليصل إلى أبعد من النُخب، إلى المجموعات الاجتماعية الاستراتيجية التي تضم الشبان والقيادات الدينية، والمسؤولين عن تعليم وتنمية الشباب، أو المؤثرين على الشباب، ابتداء من وزراء التربية إلى الأساتذة، وإلى رجال الدين، والمدربين الرياضيين، والأهالي». وقد طورت الخارجية الأمريكية برامج توصلها إلى المجموعات (المعتدلة) التي تعمل من أجل تنمية المجتمعات المدنية المتسامحة، والصحفيين، والمجموعات النسائية، والقادة المحليين، ورجال الدين، والنشطاء الاجتماعيين. وهذه ملاحظة أخرى على نمط الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي تولي مزيد من الاهتمام لرجل الشارع العربي، وتحاول الوصول إليه عبر كافة الوسائل المتاحة، لتحقيق أهداف «الاحتلال الناعم»[١].

(٤)

يقول الدكتور محمد أبو رمان: «بالرغم من أن (مشروع الشرق الأوسط الكبير) يؤكد على ما ورد في تقارير ووثائق سابقة صادرة عن المؤسسات الرسمية والبحثية الأمريكية حول التحول في التصور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فهو لا يخرج مضمونه في

---

(١) انظر: المرجع السابق.

إطاره الكلي عن الوثائق السابقة، من حيث التركيز على عمل الولايات المتحدة باتجاه إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي، **إلّا أنه يربط بشكل وثيق بين الإصلاح الثقافي وتحديث البنية الاجتماعية العربية؛ بل والتركيز على عنصر «النساء» داخل هذه البنية**. ويوسّع من النطاق الجيوسياسي للمنطقة ليشمل الإقليم الممتد من إندونيسيا إلى المغرب العربي»[١].

وهنا يثار تساؤل: ما هي طبيعة التحول الثقافي وأبعاده في الرؤية الأمريكية، وما سر تأكيد تقرير الشرق الأوسط الكبير على العمل على تحديث المجتمعات العربية؟.

نجد الجواب عن هذا السؤال في مقال للخبير الأمريكي انغلهارت في مقال له في مجلة (Foreign Policy) عدد أكتوبر ٢٠٠٣م بعنوان: «الصدام الحقيقي للحضارات»، إذ استند مقال انغلهارت على فكرة رئيسة، وهي: أنّ صموئيل هانتنجتون في أطروحته حول صدام الحضارات قد أصاب نصف الحقيقة بأنّ الثقافة باتت أمراً مهمّاً بالنسبة للشعوب في العالم، وأنّ السمة الأساسية للصراع العالمي في المرحلة القادمة تكمن في الجانب الثقافي.

إلّا أن المشكلة ليست كما ظن هانتنجتون مرتبطة بالقيم السياسية في العالم الإسلامي، فنتائج الاستطلاعات العالمية تظهر

---

(١) انظر: محمد سليمان أبو رمان، مرجع سابق.

أن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة أصبحت قيما مرغوباً فيها ومطلوبة بشكل كبير في المجتمعات المسلمة، لكن **المشكلة الحقيقية تتمثل في المعتقدات الأساسية لهذه الشعوب المرتبطة بالثقافة الاجتماعية**.

ووفقاً لاستطلاعات رأي واسعة حللها انغلهارت؛ فإن الشعوب المسلمة أقل تسامحاً تجاه المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، والعلاقات الجنسية، وحقوق المثلين، وهذا يعني أن الصدام الحقيقي للحضارات هو صدام حول المفاهيم الجنسية السائدة في الحضارات، والتي تعكس التباين القيمي الحقيقي في المعتقدات الأساسية.

«إنّ قراءة المقال السابق بشكل جيد، تضعنا على الطريق الصحيح في فهم الإصلاح الثقافي المطلوب؛ إذ أن الجهود والرؤية الأمريكية لا تتوقف عند حدود القيم السياسية، وإنما تتعداها كما هو واضح في مشروع «الشرق الأوسط الكبير» إلى المرأة وتحديث المجتمعات، والتغير في مناهج التعليم، ودور الإنترنت والمجتمع المدني والفئات المختلفة في المجتمعات العربية.. إلخ.

من ناحية أخرى فإن التحولات السياسية والاقتصادية تجلب معها القيم الاجتماعية المرتبطة بها، والمكونة من مفاهيم حاكمة على تصورات الإنسان وسلوكه الاجتماعي والأخلاقي. والحرية المقصودة بالدرجة الأولى هي الحرية الشخصية والاجتماعية

وليست السياسية، والناظر في المجتمعات العربية التي دخلت في طور الخصخصة واقتصاد القطاع الخاص يجد تغيراً ملحوظاً في الثقافة الاجتماعية، خاصة لدى فئات الشباب والعنصر النسائي، مع ولوج المرأة إلى سوق العمل والأماكن المختلطة إلى فترات ممتدة إلى الليل، أو مع تنشيط قطاع السياحة والخدمات العامة»[1]، ناهيك عن دور الإعلام المرسوم بدقة لتحقيق هذه الأهداف.

إن تكامل الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والثقافية المطلوبة أمريكياً في المجتمعات المسلمة، يعني خلق بنى اجتماعية جديدة تحمل تصورات ثقافية متأثرة بشكل كبير بالنموذج الأمريكي، في نظرتها إلى الحياة والمجتمع وفي سلوكها الأخلاقي، وهذا الجانب من التأثير والهيمنة أخطر بكثير من الجانب العسكري المباشر (القوة الصلبة).

واستناداً على كل المعطيات السابقة تنوعت آليات العمل في الدبلوماسية الأمريكية، ومنها: البعثات الدراسية لنخب من المثقفين العرب، دعم تكثيف البعثات الطلابية للدراسة في الجامعات الأمريكية، نشر الكتب والمجلات الأمريكية باللغات المحلية، دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تتبنى القيم الليبرالية وتنشرها؛ كمراكز الدراسات ومراكز حقوق الإنسان، دعم الحركات النسوية ذات الطابع الليبرالي، والتركيز على النساء في

---

(١) انظر: المصدر السابق.

عملية الإصلاح المطلوب، وتعزيز التبادل الثقافي والمنح التي توجه إلى المثقفين والسياسيين لزيارة الولايات المتحدة، دور المنظمات غير الحكومية في تنشيط المجتمع المدني باتجاه التغيير، وتقوية الارتباط بين عدد كبير من أصحاب الرأي والكتاب والمثقفين والصحفيين وبين المؤسسات الأمريكية، وتوزيع الجوائز والرشاوى المغدقة عليهم، وإنشاء مؤسسات إعلامية تنشر الثقافة الأمريكية، وتتبنى رؤيتها السياسية في المنطقة[(١)]، وتمويل برامج تعليم اللغة الإنجليزية؛ تقول باتريشيا هاريسون ـ مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون التعليمية والثقافية ـ مثلاً: «**إننا نُموّل برامج لتعليم اللغة الإنجليزية، لغة الفرص بالنسبة للشبان في كافة أنحاء العالم، ومن خلال هذه العملية نقوم بإبلاغ المعلومات حول المجتمع الأميركي وقيمه**»[(٢)]، وغير ذلك من الآليات والبرامج التي تستهدف نشر النموذج الأمريكي، والترويج للديموقراطية والحريات، والمجتمع المدني، وحقوق النساء، في إطار عام يسعى إلى تقويض الأسس الثقافية والأيديولوجية لظواهر العنف والإرهاب، بحسب التعريف الأمريكي لهذه الظواهر.

والخلاصة: أن الهدف الحقيقي من وراء دعاوى الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والسياسي، وتمكين المرأة؛ «يتمثل في حفظ المصالح الحيوية الغربية؛ بتغيير البنية الثقافية

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٤م.

للمجتمعات العربية والمسلمة، وبالتالي فإنّ الولايات المتحدة وإن كانت تُصرّ على الضغط على الأنظمة للمسارعة في التحولات المطلوبة؛ فإنّ تركيزها الأكبر هو على المجتمعات العربية، وعملية التحول الثقافي فيها»[١].

(٥)

يجد القارئ في الوثائق والتقارير والتصريحات الأمريكية حضوراً لافتاً لأهمية تغيير أنماط وأنساق العلاقات الاجتماعية المحافظة في العالم العربي، والسعودية بالذات، ويتم التعبير عادةً عن هذه الأهمية بصور متنوعة، وتحت شعارات مثل حقوق النساء، والسعي لـ(تمكين المرأة)، وقد عبّرت عن ذلك إحدى الباحثات الأمريكيات بالقول: «إن الجندر[٢] أصبح يشكل الخط الفاصل لحرب صراعات جيوسياسية منذ الحادي عشر من سبتمبر، ويحتل مكانة مركزية في خطاب العلاقات الدولية بخصوص الشرق الأوسط»[٣].

---

(١) انظر: محمد سليمان أبو رمان، مرجع سابق.

(٢) النوع الاجتماعي «الجندر»: مصطلح يشار به، في الفكر النسوي، إلى الأدوار المحدَّدة اجتماعيّاً لكلٍّ من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار تكتسب بالتعليم وتتغيَّر مع مرور الزمن، وتختلف اختلافاً واسعاً داخلَ الثقافة الواحدة، ومِن ثقافة لأخرى، وهي أدوار ومسؤوليات يُحدِّدها المجتمع للمرأة والرجل، وهو يعني أيضاً: الصورة التي ينظر بها المجتمعُ للمرأة والرجل، وهذا ليس له عَلاقة بالاختلافات الجسديَّة (البيولوجية والجنسية). انظر: جان فرانسو دورتيه (محرر)، معجم العلوم الإنسانية، ص٣١٦، ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ. وحسن الوالي، الجندر، المفهوم والحقيقة والغاية، مقالة منشورة على موقع صيد الفوائد.

(٣) منيرة م. شارد، الجندر في الشرق الأوسط، الإسلام والدولة وقوة ولي الأمر، =

يقول جورج بوش في خطاب ألقاه عام ٢٠٠٣م في المؤسسة الوطنية الديموقراطية: إن «مستقبل الأمم الإسلامية سيكون أفضل للجميع مع مشاركة النساء بشكل كامل»[١]، كما صرحت وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية تارا سوننشاين أن دول الشرق الأوسط إذا ما أرادت التمتع بالازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، فإنه ينبغي عليها شمل النساء بشكل كامل في جهودها، وشددت على أن «كلفة التمييز المنهجي وعدم الاستفادة من مساهمات المرأة سيكون لها عواقب مؤثرة على الازدهار والاستقرار والتطرف العنيف»، وأن النساء يتمتعن بوضع فريد يمكنهن من منع الأيديولوجيات المتطرفة من الزحف إلى مجتمعاتهن الأهلية، وأكدت سوننشاين على أن الولايات المتحدة تدعم بنشاط المساواة بين المرأة والرجل في جميع أنحاء المنطقة، وأن **السفارات الأميريكية في المنطقة العربية تدير عدد لا يحصى من ورش العمل والبرامج لتزويد النساء بالمهارات القيادية**، بعد أن أنشأت وزارة الخارجية الأميريكية مكتباً لقضايا المرأة العالمية، وممثلاً خاصاً إلى المجتمعات الأهلية المسلمة[٢].

= ضمن: دراسات معاصرة في علم الاجتماع والانثربولوجيا، أبو بكر باقادر (معد ومترجم)، ص٢٨٩، دار جداول، الطبعة الأولى ٢٠١٣م.

(١) انظر: سيمون هندرسون، النساء في سياسة الخليج، موقع مركز الشرق العربي.

(٢) موقع الخارجية الأمريكية، تحقيق الازدهار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب تمكين المرأة، ٤ ابريل ٢٠١٣م.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان نشرته في نوفمبر ٢٠٠٥م: «إن الولايات المتحدة ملتزمة بشدة بتعزيز الاحترام العالمي للمرأة. وقد جعلت حكومة بوش تمكين النساء ومنحهن القدرات جزءاً لا يتجزأ من السياسة الأمريكية الخارجية»[١].

وعلى سبيل المثال أود أن أشير إلى عرض موجز لبعض برامج الحكومة الأميريكية الرامية إلى توفير التدريب السياسي والقانوني والتجاري للنساء في الشرق الأوسط، لتأكيد جدية السياسات الأمريكية في المضي نحو التغيير الثقافي والاجتماعي:

ـ من هذه البرامج إنشاء مدارس للحملات الانتخابية تقدم التدريب على التنظيم والقيادة للساعيات إلى الفوز بمناصب انتخابية. وقد نظم المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي القومي، بمساعدة من مبادرة الشراكة الأميريكية ـ الشرق أوسطية، أول دورة تدريبية على هذه المهارات السياسية، لأكثر من ٥٠ سيدة من البحرين والكويت وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة واليمن، وذلك في الدوحة في شهر شباط/فبراير، ٢٠٠٤م.

ـ وكذلك نظم المركز المصري لحقوق المرأة ـ الذي يتلقى تمويلاً من مبادرة الشراكة الأميريكية ـ الشرق أوسطية ـ أول منتدى سنوي للمرأة العربية في القاهرة، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣م، لمناقشة كيفية التغلب على الصعوبات التي تواجه المرأة العربية.

---

(١) موقع الخارجية الأمريكية، تمكين النساء جزءاً لا يتجزأ من السياسة الأمريكية الخارجية، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥م.

ـ وكذلك برامج تبادل الزيارات الدولية: وفدت إلى الولايات المتحدة، ضمن برنامج الزوار الدوليين التابع لوزارة الخارجية الأميركية، مئات السيدات من العالم العربي، وبينهن فاعلات في المنظمات غير الحكومية وصحفيات ومعلمات وموظفات حكوميات، للمشاركة في برامج تبادل الزيارات الدولية.

ـ كما نظمت مبادرة الشراكة الأميريكية ـ الشرق أوسطية والحكومة الأردنية، في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤م، ورشة عمل في عمان حول المرأة والقانون. وقد اجتمعت في هذه الورشة حوالى ٩٠ سيدة من ١٦ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناقشة القضايا الأساسية التي تؤثر على المرأة العاملة في الحقل القانوني ووضع خطط للتعاون في المستقبل. وتشكل هذه النشاطات جزءاً من برنامج مشترك مدته عامان وكلفته ٦،٥ مليون دولار حول حكم القانون، والمرأة والقانون، تنظمه وتديره جمعية المحامين الأميريكيين.

ـ وكذلك برنامج التدريب على التجارة والصناعة من خلال العمل للشابات الشرق أوسطيات: في أوائل شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤م، وصلت ٤٢ سيدة من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة لبدء أول برنامج تدريب على التجارة من خلال العمل في الشركات. وقد اشتركت مبادرة الشراكة الأميريكية ـ الشرق أوسطية مع مكتب الشؤون التعليمية والثقافية في وزارة الخارجية في تنظيم برنامج أكاديمي طوله شهر في جامعتي ديوك

وإيموري للشابات العربيات وتنظيم فترة تدريب مدتها ثلاثة أشهر.

ـ ومن البرامج أيضاً منح دراسية للبنات في المغرب: تساعد المبادرة من خلال تمويلها للجنة دعم تعليم البنات في الأرياف.

ـ ومن البرامج أيضاً كما نشر موقع الخارجية الأمريكية: **التواصل مع المرأة السعودية**: وقد قدمت وزارة الخارجية الأميريكية الكثير من برامج التدريب للمعلمات السعوديات خلال السنوات القليلة الماضية، ونظمت ٦ برامج تضمنت أجزاء تتعلق بموضوع النساء كفعاليات قيادية في القطاعين العام والخاص.

كما قامت **السفارة الأميريكية في الرياض ببرامج تواصل متفاعلة مع صحفيات سعوديات وتوصلت إلى علاقة عمل وثيقة مع كليتين خاصتين للإناث في جدة، تلقت إحداهما أيضاً دعماً من مبادرة الشراكة**[١].

(٦)

إن هذا الاهتمام الكبير بالمرأة العربية والمسلمة يندرج ضمن مشروع التغيير العام الذي يستهدف الواقع الاجتماعي والثقافي في العالم العربي عموماً، ويمكننا تفسير هذا الاهتمام إذا وضعنا في الاعتبار ما يلي:

---

(١) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، «الولايات المتحدة تقدم تدريباً على المهارات للنساء الشرق أوسطيات: بيان حقائق يستعرض البرامج الأميريكية التي تساند نساء المنطقة»، ١٨فبراير ٢٠٠٥م.

أولاً: تكونت الصورة الذهنية للمرأة العربية والمسلمة في المخيال الغربي في ظروف تاريخية سابقة، وهي صورة بالغة السوء في مجملها، فهي تنظر للمرأة العربية باعتبارها كائناً مهمشاً، وعاجزاً، تعاني من سطوة الرجل، وتتعرض لاضطهاد واستعباد، وتمييز قاهر في ظل مجتمعات «بطريركية»، كما يظهر ذلك في الكثير من الأدبيات الاستشراقية الكلاسيكية، والمعاصرة. وهذه الصورة يتم تدويرها وتكرارها عبر الأفلام، وبرامج التليفزيون، ومقالات الصحف، والمجلات، والكتب، وقصص الأطفال المصوّرة، فهي مستقرة بشكل عميق في مجمل الخيال الشعبي في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وما زال لها صدى عاطفي عند الكثيرين، وهنا يأتي دور السياسي الغربي في استثمار هذه الصورة الذهنية لتوفير المشروعية الكافية للتدخل المستمر في شؤون العرب والمسلمين، وليظهر بمظهر المنقذ والمحرر للمرأة العربية من الآسار الاجتماعية والثقافية.

إن الصورة النمطية التي تروج عن الآخر الذكوري، أو الرجال في المجتمعات المستعمَرة/المحتلة الذين «كانوا يقمعون المرأة أصبحت فكرة مستخدمة في خطاب الاستعمار؛ لغرض شرعنة أخلاقية لمشروعه الذي يتضمن التشويه، والقضاء على ثقافات الشعوب المستعمَرة»[١].

---

(١) ليلى أحمد، النساء والجندر في الإسلام، بواسطة: أولفييه مووس، تيار الاستشراق =

وقد تناولت العديد من الدراسات النماذج التي طورتها الأبحاث النسوية/الجندرية لصالح الحكم الاستعماري، وكيف ساهمت الصور النمطية للمرأة، ورفع شعارات حقوق النساء في تبرير مشاريع الهيمنة والسيطرة والاحتلال، وتوفير الدعم الجماهيري الشعبي لها، وقد استمر استخدام هذه الاستراتيجية الفاعلة في مرحلة ما بعد الاستعمار.

لقد كانت مسألة حقوق النساء في الجبهة الأمامية لغزو أفغانستان، ومكوناً رئيساً في احتلال العراق، وهو ما ساعد إدارة الرئيس بوش في حشد التأييد اللازم لإقرار بدء عمليات الاحتلال، عبر نشاط المنظمات النسوية، ومراكز الأبحاث غير الحكومية، وهو الأمر الذي يدعم أوهام الحزبين الديموقراطي والجمهوري في النظر إلى الولايات المتحدة بوصفها «قوة تحرر».

وقد قامت لورا بوش بدور بارز في الحملة الدعائية لاحتلال أفغانستان باسم «حقوق النساء الأفغانيات»، وقالت في ١٧ نوفمبر ٢٠٠١م/١٤٢٢هـ: «القمع الوحشي للنساء هو هدف مركزي للإرهابيين، إن الحرب ضد الإرهاب هي أيضاً حرب من أجل حقوق وكرامة النساء»[(١)]، وأضافت بأنها «ابتهجت لأن النساء

= الجديد والإسلام، من الشرق الشيوعي إلى الشرق الإسلامي، ترجمة عومرية سلطاني، ص٢٥، مكتبة الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م. بتصرف. وانظر: تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة: بشير السباعي وأحمد حسان، ص١٩٢ ـ ١٩٦، مركز مدارات، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

(١) انظر: أولفييه مووس، مرجع سابق، ص٢٥ ـ ٢٦.

الأفغانيات لم يعدن سجينات منازلهن، بسبب الانتصارات التي حققتها الولايات المتحدة مؤخراً»[1]، كما صرّح جورج دبليو بوش في خطاب ألقاه يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ، وقال: «العلم الأمريكي يرفرف على سفارتنا في كابول، ونساء أفغانستان بتن اليوم أحراراً»[2]؛ وهذا درس عملي في الاستثمار السياسي للصورة النمطية للمرأة المسلمة الأفغانية لأغراض تعبوية ودعائية.

لم تكن الولايات المتحدة وما قبلها من قوى الاستعمار/ الاحتلال يوماً ما راعية للحريات، ولا محامية عن حقوق الإنسان إلا بالقدر الذي يحمي مصالحها. إن استخدام السياسة الأمريكية «حقوق النساء» كمخزون معنوي يوفر لها المشروعية هو نمط تقليدي من سياسات الاستعمار الذي يستغل حالة الأقليات العرقية والدينية والمناطقية والمذهبية في تحقيق مآربه، عبر إيهامها بالمظلومية، ودفعها إلى المطالبة بحقوقها، وحينها تبدو الفرصة مناسبة لتدخل «الاستعمار» بوصفه حامل العدالة، وراعي الحقوق[3].

(١) انظر: ستيفن شيهي، الإسلاموفوبيا: الحملة الأيديولوجية ضد المسلمين، ترجمة: فاطمة نصر، ص١٧٨، دار سطور، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

(٢) انظر: كريستين دلفي، هل هي حرب من أجل النساء؟، مجلة Le MONDE diplomatique النشرة العربية، عدد مارس/آذار ٢٠٠٢م.

(٣) راجع: جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط، تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل الطويل، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

وإذا أردنا أن نطبق ذلك على الحالة السعودية نرى أن الخطاب السياسي الغربي عبر وسائل الإعلام، والصحافة، والدراسات، والذي يتحدث عن النساء السعوديات يشير دائماً إلى مسألة منع قيادة المرأة للسيارة في المملكة باعتبارها أحد أبرز الانتهاكات الحقوقية، بحيث أصبحت مسألة منع القيادة «رمز»، وأيقونة؛ تحيل على منظومة الاضطهاد والتمييز الغاشم الذي تواجهه المرأة السعودية(١)، وهي ذات النظرة الاستشراقية الكلاسيكية التي تثير الشفقة، وتبعث على الرثاء للمرأة المسلمة.

بيد أن الأمر لا يعدو أن يكون في غالبه مجرد ذريعة جديدة تقدم بطريقة مثيرة، لتبرير استمرار التدخل الذي يسعى جاهداً لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية داخل السعودية.

وفي الوقت الذي يقوم فيه البيت الأبيض بالضغط على الحكومة السعودية للسماح بقيادة النساء للسيارة تقوم فرقة أرثوذكسية متشددة تعيش في قرية «حاسيديك» ـ التي تقع على بعد

---

(١) وهذا ما أدركته الباحثة الفرنسية لورونار حين كانت تجري مقابلات مع النساء السعوديات، تقول: «لم أسع خلال اللقاءات أن أطرح سؤالاً حول موضوع منع النساء من قيادة السيارة، وهو السؤال الذي يُنظر إليه على أنه السؤال الذي ينبغي لكل صحافي غربي يزور السعودية أن يطرحه على محاوريه، ولكنني لم أرغب في أن أصنّف ضمن هذه الفئة، وذلك أن طرح قضية منع النساء من قيادة السيارة يُفسّر باعتباره حكم قيمة مضمر عند الغربي الذي يريد أن يعرف أكثر ما يمكن حول (قمع) المرأة السعودية!». إميلي لورونار، النساء والفضاءات العامة في المملكة العربية السعودية، ص١٩٤، ط. الشبكة العربية، ٢٠١٣م. بتصرف.

أربعين ميلاً شمال نيويورك ـ بحملة للتأكيد على فرض الحظر على السائقات من النساء، بل يمنع الزعماء الدينيون في القرية ركوب البنات للدراجات، وكذلك يمنعون النساء من الخروج بثيابهن التي يلبسنها في البيوت، ويمنعون الاختلاط في الطرق بين الجنسين(١)، ومع ذلك لا يتم النظر إلى هذه الأمور بوصفها انتهاكات لحقوق المرأة، ولا تقوم الحكومة الفيدرالية بالضغط على زعماء القرية لوقف هذه الممارسات، وهذا ما يؤكد الطابع الذرائعي لمطالبات البيت الأبيض بخصوص حقوق النساء في السعودية وغيرها.

وقد ذكرت إحدى الوثائق المسربة من قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في جدة أن «حصول المرأة على حق القيادة لن يطور بحد ذاته حالة النساء. وإنما القضية الحقيقية والتي تتلقى الاهتمام ببطء في المجتمع السعودي والدولي، هي الحاجة للوصول إلى استقلال قانوني كامل للمرأة والذي يتطلب إلغاء نظام القوامة الذكوري المتسلط، فالقدرة على القيادة سوف تعني القليل إذا لم تكن المرأة حرة في المقام الأول، لتركب السيارة وتذهب حيث شاءت دون إذن من وليّها»(٢). وهذه الوثيقة تضيف شاهداً

---

(١) انظر: ستيفن ويس، قرية حاسيديك تبقي النساء بعيداً عن كرسي قيادة السيارة، موقع The Forward News، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥م، مترجم في موقع إسلام ديلي.

(٢) انظر: نساء سعوديات يخططن للقيام بحملة للمطالبة بقيادة السيارة، وثيقة منشورة على موقع وكيليكس، برقم (JEDDAH09 283) وتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٩م. ترجمة: عبد الله الصويان، منشورة على مدونة المترجم.

آخر على عمق المشروع التغييري، واستهدافه لبنية النظام الاجتماعي، كما تبرز الطابع الذرائعي لمسألة قيادة النساء للسيارة كما أشرت.

ثانياً: إن تركيز برامج التغيير التي ترعاها الإدارة الأمريكية على التغيير الاجتماعي وما يسمى «تمكين النساء» يسعى إلى خلخلة البنية الاجتماعية المحافظة التي تمثل الركيزة الأولى للتنشئة الصالحة. إن تزايد حضور المرأة في الفضاءات والمناصب العامة، وانتشار الاختلاط في التعليم والعمل، والتنديد بالزواج المبكر تحت ذريعة زواج القاصرات، والحث المبالغ فيه على فتح كافة المجالات والتخصصات للنساء، والدفع بالمرأة لسوق العمل في القطاعين العام والخاص دون ضوابط، واعتبار التزام المرأة بتربية أطفالها ورعاية بيتها مشكلة اقتصادية بحاجة إلى معالجة، كل ذلك وغيره يوفر البيئة المناسبة للتحلل الأخلاقي، والانحرافات السلوكية، ويعطل كليّاً أو جزئيّاً الحاضنة التربوية للطفل في المنزل، مما يضعف حالة المحافظة الدينية، ويفت في عضد العمل الإسلامي المناكف لمشروعات الهيمنة والتغيير.

يقول علي عزت بيجوفيتش: «الرجل والمرأة هما الخلية الأساسية للعالم والحياة. لن تتغير الحياة الواقعية، ولا الإمبراطوريات، ولا القوانين؛ إذا لم تتغير العلاقة بين الرجل والمرأة. إن أقل تغيير لهذه المادة الحياتية الأساسية يقود

للانقلاب العام!»[1].

ولما تطرق الدكتور عبد الوهاب المسيري للحركة النسوية في العالم العربي أشار للدعم القوي الذي تجده هذه الحركات من العالم الغربي الذي يحاول تفكيك العالم العربي والإسلامي سياسيّاً وحضاريّاً؛ «فالعالم الغربي الذي أخفق في عملية المواجهة العسكرية المباشرة مع العالم الثالث، اكتشف أن هذه المواجهة مكلفة وطويلة، ولا طاقة له بها؛ ومن ثم فالتفكيك هو البديل العملي الوحيد. كما أدرك العالم الغربي أن نجاح مجتمعات العالم الثالث في مقاومته يعود إلى تماسكها، الذي يعود بدوره إلى وجود بناء أسري قوي، لا يزال قادراً على توصيل المنظومات القيمية، والخصوصيات القومية إلى أبناء المجتمع؛ ومن ثم يمكنهم الاحتفاظ بذاكرتهم التاريخية، وبوعيهم بثقافتهم وهويتهم وقيمهم، وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع؛ فإن الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة؛ ومن هنا تركيز النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة على قضايا الأنثى، فالخطاب المتمركز حول الأنثى هو خطاب تفكيكي يهدف إلى توليد القلق، والضيق والملل، وعدم الطمأنينة في نفس المرأة، عن طريق إعادة تعريفها، بحيث لا يمكن أن تتحقق هويتُها إلا خارج إطار

(١) علي عزت بيجوفيتش، هروبي إلى الحرية، ص٤٩، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

الأسرة، وإذا انسحبت المرأة من الأسرة تآكلت الأسرة وتهاوت، وتهاوى معها أهم الحصون ضد التغلغل الاستعماري والهيمنة الغربية»[1].

---

(١) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠، دار الشروق، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨م.

السياسات المحلية لمكافحة الإرهاب

«أمام الدولة الآن فرصة تاريخية ذهبية قد لا تتكرر في أي مفصل تاريخي من تاريخ تطور المملكة السياسي والاجتماعي، ليس فقط لكسر عظم الإرهاب والتّشدد والتّزمت والانغلاق، ولكن لإحداث تغيرات نوعية واسعة في هيكل الدولة وآليات عملها، وإصلاح شامل في بنية المجتمع السعودي وثقافته، وفي مؤسساته الدينية والرسمية والجماهيرية والشعبية، وفي مجالات وقضايا ما زال الكثير منها يعدُّ من (المحرّمات) الدينية والاجتماعية».

[يوسف العثيمين، نحو إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية، صحيفة الجزيرة]

بدلاً من التيه في أكوام المقالات والتصريحات والمؤتمرات والندوات التي تناولت ظاهرة الإرهاب ومكافحته منذ أن اندلعت أعمال العنف داخل السعودية[1] آثرت تناول أبرز ما ورد في الورقة التي نشرها معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، والتي كانت تحمل عنوان: «نحو إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية»[2].

والدكتور العثيمين هو أستاذ الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، نال البكالوريس في علم الاجتماع في جامعة الملك سعود، ثم ابتعث لمواصلة دراساته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية ليحصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من هناك عام ١٤٠٦هـ، ثم عاد للعمل في الجامعة، إلى أن صدر الأمر بتعيينه مستشاراً في مكتب وزير العمل عام ١٤٠٨هـ، وفي ١٤٢٣هـ عيّن أميناً عاماً لمؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنموي، ثم عيّن في عام ١٤٢٧هـ رئيساً لمجلس إدارة الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، إلى أن انتهى به المطاف وزيراً

---

(١) راجع: توماس هيغهامر، الجهاد في السعودية، ص٢٣٥ ـ ٢٤٠، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣م، بتصرف.

(٢) نشرت في خمسة حلقات في صحيفة الجزيرة ابتداء من ٢٩/١١/١٤٢٦هـ.

للشؤون الاجتماعية بعد صدور القرار بذلك في جمادى الأولى عام ١٤٢٩هـ، ولا يزال على رأس العمل.

وتتسم شخصية العثيمين باللباقة، والبعد عن الإثارة والموضوعات الجدلية عموماً، إلا أنه لم يستطع إخفاء رغبته في أن تخلفه امرأة في منصب وزير الشؤون الاجتماعية، موضحاً عدم وجود مانع من تبوء المرأة مناصب قيادية[١]، وهو بذلك يكشف عن أحد طموحاته التغييرية للنسق الاجتماعي والثقافي المحافظ.

وقد تميزت ورقة الدكتور العثيمين ـ في العموم ـ بالوضوح والصراحة، بعيداً عن الشجب والتنديد والسخرية والتحريض المجرد الذي تكتظ به الكتابات الصحفية بل والأكاديمية الأخرى. وتأتي أهمية الورقة من مكانة العثيمين داخل الحكومة السعودية، ومعرفته بنمط التوجهات داخل مطبخ صناعة القرار، بالإضافة ـ وهو الأهم ـ إلى كون البحث يوفر مادة تفسيرية توضح أبعاد البرامج والسياسات التي تستهدف مكافحة الإرهاب، والتي يتم تنفيذها الآن من قبل السياسي السعودي.

(١)

يفتتح العثيمين ورقته بالانطلاق من أن التعويل على «الجهد الأمني وحده ليس كافياً، وأنه لا يمكن اجتثاث الإرهاب من جذوره في المجتمع إلا عبر استراتيجية وطنية شاملة تتناول

(١) انظر: صحيفة الوطن السعودية، العدد الصادر بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٢م.

العوامل والمناخات والمحفزات والأرضيات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجعل من الشاب (إرهابيّاً)، ومن المواطن البسيط (متعاطفاً)»، ويحذر العثيمين من أن الاعتماد على الحل الأمني وحده قد يؤدي إلى فتنة داخلية في حالة استمراره، إذ مع مرور الأيام سوف نجد أن أسراً كثيرة فقدت العائل والقريب والزوج، إما بالهرب والاختفاء، أو بالقتل، أو بالسجن، ما قد يثير ردة فعل سلبية عنيفة بين الناس مستقبلاً، وهذه إشارة ملفتة وتنبؤ صحيح؛ إذ لا يزال ملف الموقوفين أمنياً بعد كل هذه السنوات من الملفات العالقة التي تنتظر الإغلاق العاجل بما يعود بالمصلحة على الجميع، ويحفظ السلم الأهلي، ويذيب الاحتقانات المتفاقمة.

ثم يقدم العثيمين ما يعتبره «التفسير المنطقي» لقيام الشباب بأعمال العنف، ويذكر أن ذلك إنما هو «نتيجة شحنات مركزة ومتواصلة ومكثفة لخطاب ديني دعوي، اتسم بالتشدد، والإقصاء، وفَهْم ضيّق للولاء والبراء، والتعبوية، وتكفير المجتمعات والحكام، ولوم الآخرين، والحث على الجهاد، وأهمية بعث أمجاد المسلمين، والوعد بالنصر أو الشهادة، والحاكمية».

وبرغم أن الإرهاب ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات والدول والديانات، إلا أنها في غير السعودية عبارة عن دوائر محدودة وصغيرة، وحالات منعزلة تعيش على هامش المجتمع وحواشيه يميناً ويساراً، ولا تُغذيها جذور فكرية واجتماعية محلية، ذات أُسس دينية وثقافية راسخة، وذات جماهيرية وشعبية

واسعة في الداخل، والعثيمين يؤكد بذلك بشكل قوي أن الإرهاب في المملكة لا بد أن يفسر من داخل المنظومة الدينية والثقافية السعودية.

ويمضي العثيمين إلى القول: «لقد كشفت أحداث سبتمبر أننا كنا في قمة من التشدد، ما أحرجنا أمام العالم، وهذا ما دعا العقلاء في مجتمعنا، والمفكرين الإسلاميين والساسة إلى الدعوة للبحث عن وسائل للقضاء على مظاهر التشدد، والعودة إلى سماحة الإسلام، للقضاء على الإرهاب في الداخل، وإعادة قبولنا في المجتمع الدولي، في الخارج، ولا بد من الاعتراف الرسمي والمجتمعي بأن الإرهاب، في مجمله، مشكلة داخلية، وأن بعض العناصر التي تغذيه (عميقة) الجذور في بنية المجتمع السعودي نفسه وثقافته».

(٢)

وبعد هذا المرتكز التأسيسي يقدم العثيمين اقتراحات متعددة لمعالجة ظاهرة الإرهاب، وذلك من خلال محاور متعددة:

ـ **المحور الديني**: يرى العثيمين ضرورة اعتماد (الوسطية) شعاراً للدولة، وتشجيع المبادرات الفكرية والفقهية والدعوية الجديدة التي يطلقها بعض المشايخ السعوديين، وأهمية الدعوة إلى مؤتمر إسلامي دولي يُخصص لموضوع (وسطية الإسلام)، وإنشاء قناة تلفزيونية وإذاعية محلية تتبنى الوسطية فلسفة لها، وتُسمى (الوسطية)، أو إناطة هذه المهمة بإذاعة القرآن الكريم

القائمة، أو شراء محطات قائمة مثل قنوات (المجد)!، والعمل على إصدار مجلة دورية باسم (التسامح) أو (الوسطية) من قِبل وزارة الشؤون الإسلامية.

وأنت ترى كيف أصبح تداول مصطلح «الوسطية» مبتذلاً بشكل واسع، وكيف يتم حشره دوماً في الصحافة والندوات والمؤتمرات بأي ذريعة، مع الحرص على بقائه في حالة هلامية ليستوعب كل ما يرغب به السياسي والصحفي والشيخ، وكثيراً ما يستخدم هذا المصطلح لتمرير أجندات تغييرية في النسق الاجتماعي والثقافي.

ويضيف العثيمين في اقتراحاته لمعالجة المحور الديني؛ إعادة تأهيل خطباء المساجد، وإلزامهم بخطاب شرعي معتدل، و«إعادة تأهيل أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما يتناسب مع الخط المعتدل للدولة، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع الناس، وحدود الحريات الشخصية، والنظر في إمكانية تحويلها إلى مؤسسة اجتماعية مدنية تُعنى بالجوانب البحثية والتوعوية للجمهور، بدلاً من أساليب النهر والزجر واستخدام الدرة»، وقد تم بعض ما يرمي إليه هذا الاقتراح في ما يتعلق بتقليص الصلاحيات الممنوحة لرجال الحسبة[١]، إلى جوار الهجوم الإعلامي المستمر منذ مطلع العقد الماضي ضد عمل

---

(١) انظر: تقليص صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف في السعودية، موقع بي بي سي، ٣ أكتوبر ٢٠١٢م.

الهيئة، الأمر الذي كان له تأثير بالغ في تشويه صورة المحتسب، والموقف من الحسبة.

ويقترح الدكتور العثيمين أيضاً «توسيع دائرة هيئة كبار العلماء، وزيادة عددها، وتضمينها عدداً من المشايخ الذين يمثلون مختلف المذاهب الإسلامية الرئيسية، ومستقبلاً من بعض الأقليات في المملكة»؛ وهذا الاقتراح تم تنفيذه بالفعل، حيث صدر في صفر ١٤٣٠هـ قرار الملك عبد الله القاضي بإعادة تشكيل هيئة كبار العلماء لتضم أسماء جديدة من المذاهب الأربعة[١].

كما يقترح العثيمين تشجيع المبادرات الفكرية والفقهية والدعوية الجديدة التي يطلقها بعض المشايخ السعوديين، خاصة الذين ينادون بمراعاة فقه الواقع وفقه النوازل وفقه ضعف الأمة. ومنح مساحة أوسع لممارسة الحريات الدينية للأقليات المسلمة في المملكة.

(٣)

ـ **وفي المحور الاجتماعي**: شدّدَ العثيمين على ضرورة تجاوز العزلة الاجتماعية والثقافية التي تعاني منها شرائح معينة في المجتمع السعودي، ويقترح لتحقيق ذلك فتح باب الابتعاث للطلاب والطالبات الذي أُغلق منذ سنوات. وسأتناول ملف الابتعاث في مبحث مستقل بإذن الله.

---

(١) انظر: الملك يعيد تشكيل هيئة كبار العلماء من المذاهب السُّنِّية الأربعة، صحيفة الاقتصادية، ٢٠/ ٢/ ١٤٣٠هـ.

ويقترح العثيمين أيضاً حث أمراء المناطق على العمل على ملء حياة الناس في مناطقهم بالتشجيع على إقامة مختلف أنواع الفعاليات والمشاركات واللجان الأهلية والشعبية والمهرجانات والعروض والمعارض والندوات والمحاضرات والمسابقات والفنون، التي تُضفي جوّاً من الفرح والمرح في حياة الناس، بدلاً من أن يستحوذ على ساحة حياة الناس (نمط واحد) من الفعاليات والنشاطات المجتمعية والثقافية.

ثم أشار إلى أهمية توسيع دائرة مشاركة المرأة السعودية في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، مع أهمية المواجهة الحقيقية للقضايا المتعلقة بها، مثل قضايا الحجاب والنقاب وقيادة السيارة والانتخابات وغيرها.

إن المجتمع السعودي ـ بحسب العثيمين ـ ما زال في بنيته الأساسية مجتمعاً تقليديّاً، وهذا يفرض نمطاً معيناً من السلوك والتصرفات، والمشاعر والقيم، والحقوق والواجبات التي تقف حجر عثرة في سبيل تقدم برامج الدولة الإصلاحية والتنويرية، ولا سبيل إلى فكّ هذه الصلات التقليدية، وهندسة الروابط الاجتماعية، إلا عبر توسيع وتشجيع منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها وصورها وأنماط نشاطاتها، وعدم الاقتصار على تشجيع الجمعيات الخيرية وحدها.

ثم تطرقت الورقة إلى الفقر، وسبل معالجته، وأزمة الإسكان، وحثت على توسيع الحريات العامة، والتعامل مع مناطق

المملكة بصيغ مختلفة من التسامح، في بعض مظاهر الحياة العامة، المتعلقة بسلوكيات الناس، مراعاة لمستويات التحضر والانفتاح الثقافي والاجتماعي السائد في كل منطقة من مناطق المملكة.

(٤)

ـ **وفي المحور الوطني**: أوضح العثيمين ضرورة تعزيز مشاعر المواطنة في نفوس المواطنين بعد أن كشفت جملة من الأحداث ضعف هذه المشاعر الوطنية، وأعاد ذلك إلى كون المجتمع لم يعرف وطنية حقيقية في دولة حديثة ذات سيادة إلا مؤخراً، فضلاً عن الطبيعة العائلية العشائرية والقبلية التي تركّز الولاءات في هذه الكيانات. وأدان أيضاً شيوع مفهوم الولاء (الأممي) الإسلامي على حساب الولاء (الوطني).

واقترح في هذا المحور تطوير مفهوم عصري للمواطنة بأفق جديد، يقوم على عقد اجتماعي، يتجسّد في حقوق وواجبات واضحة ومتوازنة وعادلة بين المواطنين، في مختلف مناطقهم، وعلى شتى انتماءاتهم المناطقية والمذهبية والجنسية.

والعمل على تعزيز مشاعر (المواطنة) وحب الوطن، والاحتفال بيومه رسميّاً وشعبيّاً، وهذا الاقتراح يبدو غريباً؛ لأنه قال قبله بثلاثة أسطر: «لا يمكن معالجة ضعف المشاعر الوطنية بالرمزية والاحتفالات، والأناشيد الوطنية المشحونة بحب الوطن، بل لا بد من إجراءات وآليات تشعر المواطن بالانتماء، عبر منظومة واضحة من الحقوق والواجبات، والمكافآت والضمانات».

(٥)

ـ **المحور الشبابي**: من المهم إحداث (وزارة مخصّصة للشباب) وأن يكون ذلك على رأس هرم أولويات الاستراتيجية المقترحة لمكافحة الإرهاب، بحيث يتم تحويل الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى وزارة للشباب من الجنسين، مع ضرورة توسيع اختصاصاتها ومهماتها لتستوعب معالجة قضايا الشباب، ورعاية طيف واسع من اهتماماتهم واحتياجاتهم، تتجاوز البرامج والفعاليات الرياضية التقليدية.

ويقول العثيمين: «لقد مضى زمن تمّ فيه تكريس (المفهوم الأممي)[١] للولاء في أذهان الشباب، وأُضعفت المفاهيم الوطنية لدرجة أن الشباب أصبح مهموماً بقضايا العالم الإسلامي في كل مكان، وأصبح الشاب يشعر أنه (وكيل مؤتمن) على معالجة أزمات العالم الإسلامي وقضاياه، ومطلوب منه المساهمة في حلّها بالمال والجهد والنفس والنفيس»، ويشير إلى مشكلة

---

(١) يقول أحد الباحثين الغربيين: بفعل الانقسامات القُطْرية التي صنعتها أيدي المحتل تضطر بعض المجموعات الإسلامية على تنفيذ تغييرات على مستوى الخطاب والممارسة للتكيف مع التزامات الدولة القطرية، ونتيجة لذلك تبدأ المضامين القومية المحلية باختراق خطابهم، وهذا يسهل عملية عزل المجموعات الإسلامية عن جسد العمل الإسلامي الأممي، الأمر الذي يدفعها أحياناً إلى اتخاذ مواقف سياسية تزعزع أهدافها الإسلامية. وإذا رغب الإسلاميون بأن يبقوا قوة سياسية متميزة عليهم أن يستمروا في التركيز على تجاوز الدولة، وأن يستمروا بالمساهمة في تشكيل ثقافة إسلامية عالمية. انظر: بوبي س. سيد، الخوف الأصولي، المركزية الأوروبية وبروز الإسلام، ترجمة: عبد الرحمٰن أياس، ص١٩، دار الفارابي، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

البطالة، ويقترح فتح أبواب التواصل الاجتماعي والثقافي بالزيارات الشبابية المنتظمة بين شباب المملكة وشباب الدول الأخرى، وإتاحة الفرصة للشباب لزيارة مختلف دول العالم، عبر برامج تعدُّ لهذا الغرض، وحبّذا لو شمل ذلك الجنسين، لكي يطلع شبابنا على ما يدور حولهم في العالم، ويعرفوا موقعهم بين الناس ويكتسبوا آفاقاً أوسع تنمّي مداركهم وعقولهم.

(٦)

ـ **المحور التربوي والتعليمي**: افتتح العثيمين هذا المحور بالحديث عن التعليم بوصفه أحد المؤسسات المرتبطة بشكل وثيق بالخطاب الديني مؤثراً ومتأثراً، وهو ساحة معركة بين مختلف التيارات، والجرعة الدينية قوية فيه، وتحتل مساحة كبيرة في مناهجه، وبالتالي، تحتوي على العناصر والإشارات التي يتكئ عليها الإرهابيون في أدبياتهم، مثل: الموقف من غير المسلمين، أسلوب التعامل معهم، الولاء والبراء، الجهاد، والتكفير، والموقف من الآخر، وغير ذلك من المفهومات الحساسة والمؤثرة، ولنا أن ندرك خطورة ذلك في قطاع يمثل أكبر وأخطر ناقل ومستهدف للإرهاب. ثم يفتح العثيمين النار على المعلم السعودي الذي يتهمه بأنه «أحد أهم الأدوات الناقلة للخطاب الديني المتشدّد». ويقترح عدم السماح للمعلمين بالجمع بين الإمامة والخطابة في المساجد والتدريس، فقد اتضح من التجربة ـ كما يزعم ـ أن بعض الوعَّاظ المدرسين نقل الرسالة المتشدّدة للطلاب في قاعات الدرس والتحصيل.

وهو يرى أهمية تقليص التعليم الديني، لصالح العلوم الطبيعية، ويتحدث بامتعاض عن التشجيع الذي تجده المناشط التعليمية الدينية، مثل مدارس وحلقات تحفيظ القرآن، والتي يُوجد بها أكثر من (٥٠٠,٠٠٠) طالب وطالبة سنوياً، ويتلقون ـ كما يتحسر العثيمين ـ كافة أنواع التشجيع السياسي والاجتماعي والأدبي والمعنوي والمادي، فضلاً عن المكافآت الشهرية. ثم يتسائل بمرارة: «هل المجتمع بحاجة إلى هذه الأعداد الهائلة في الوقت الذي يعاني المجتمع من نقص شديد في أبسط التخصصات؟!».

ويمضي العثيمين في الاحتجاج على ذلك: «لقد خرج على المجتمع السعودي شباب صغار من عباءة بعض النشاطات التعليمية والتربوية ممّن يُّحرمون السلام الملكي، ويُحرمون الوقوف له، ويعتبرون العلم السعودي مجرد (خرقة)، وينظرون للحدود الوطنية لسيادة الدولة مجرد إتفاقية (سايكوبيكية)، ويحرّمون التعامل مع، والعمل في، البنوك، والوقوف عند إشارات المرور الحمراء المحاذية لها، ويحرّمون السفر للخارج، ويحرّمون الترفيه البريء، والوردة الحمراء، ولعب كرة القدم، ولبس العقال والبنطال، والبدلة العسكرية. وهذه التوجهات لا تقتصر عليهم وحدهم بل ستنعكس على أسلوب حياتهم أيضاً، واختياراتهم لزوجاتهم، ونمط تربيتهم لأولادهم. إن هؤلاء (بمجرد أعدادهم) الهائلة ـ فقط ـ قادرون على إحباط مشروعات الدولة الإصلاحية!».

وانظر إلى هذه التهم التي يرمي بها العثيمين ألوف من الشباب ربما لم يسمعوا ببعضها قط؟ لكنه يسير هنا وفق نظرية الحشد والترهيب، وتضخيم الخطر المحدود لتبرير مشروعه الذي يطرحه، ولإعطائه المصداقية، بحيث يظهر بمظهر المنقذ الوطني.

ثم ينتقل العثيمين لتفريغ غضبه الشديد على المراكز الصيفية، ويتهمها ـ بلا بيِّنة ولا برهان طبعاً ـ بتحولها إلى معسكرات تدريبية جهادية، وأصبحت أداة لحقن الطلاب بالأفكار الجهاديّة، وصار الطلاب يتعلّمون فيها الولاء الأفغاني والشيشاني أكثر مما يتعلّمون فيها الولاء لوطنهم.

ويطالب العثيمين بإلغاء المحاضرات والندوات وحلق الإرشاد ذات الطابع الشرعي لأنه يرى «ضرورة تجنّب النشاطات والبرامج التي أثبتت التجربة العمليّة أنها تؤدي للاستخدام الخاطئ، أو الاستغلال السيئ من قِبل المتعاطفين مع الفئة الضّالة كالمحاضرات والندوات وحلق الإرشاد، والتركيز على البرامج التي تهتم بـ (التدريب)، وتنمية (مهارات) سوق العمل والتدريب الصيفي، وبرامج التطوع وخدمة المجتمع»، مثل برامج اللّغات: ويهدف هذا البرنامج إلى إعطاء جرعات مكثفة في اللغات الأجنبية، حيث يتم الاتفاق مع مؤسسات عالمية على ابتعاث الطلاب والطالبات لمدة ٦ ـ ٨ أسابيع لتعلم اللغات العالمية وفق رغبات الطالب.

(٧)

ـ **المحور الثقافي والإعلامي**: ويقترح العثيمين في هذا المحور منح المزيد من الحريات للكتابة في الموضوعات

الحساسة، خاصة ما يتعلق بنقد الخطاب الديني المتشدّد، وكذلك بعض (المحرّمات الاجتماعية)، في الصحافة المحلية. ورفع (الحداد) عن وسائل الإعلام المحلية في الفن والمسرحية الهادفة. والنظر في صيغ مناسبة لدُور عرض عامة (سينما) للفعاليات الثقافية والفنية تحت أسماء محلية لا تُثير حفيظة المحافظين أو الخائفين، خصوصاً في المدن المهيأة اجتماعياً وثقافياً لذلك.

(٨)

ـ **المحور السياسي**: اتسم هذا المحور بالحذر الشديد، والتحري البالغ في استخدام التعبيرات الملائمة، وذلك لأسباب معروفة.

يقترح العثيمين تحت هذا المحور أن تُوضّح القيادة السياسية حدود ما سوف تذهب إليه في برامجها الإصلاحية، تماماً كما فعل الملك فيصل في الثمانيّنات، في برنامجه الإصلاحي المشهور، ذي العشر نقاط، الذي كان واضحاً فيه مدى ما سوف تقوم به الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويؤكد أهمية المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد، والتي تشكل أحد القنوات الأساسية في الإصلاح السياسي.

ويدعو العثيمين الحكومة السعودية إلى تشجيع نمو وتطور قوى اجتماعية جديدة لتعميق شرعية النظام السياسي وتجديد حيويته، خاصة تلك النخب المعتدلة ذات الرؤى المنفتحة من الشباب الناجحين الذين يمكن أن يكونوا نواة لقاعدة عريضة

جديدة، (تستند) إليها الدولة في تعزيز شرعيتها، بدلاً من الشرائح التقليدية الدينية والقبلية التي تستند إليها الدولة الآن في تعزيز الشرعية السياسية. ويقول: لقد سادت حالة من التخوّف من مثل هذه المجموعات في الستينيّات الميلادية، ولكن أثبتت الأيام أن هذه الشرائح المنفتحة أقل خطراً من الشرائح المتشدّدة ذات المشروع (الإسلاموي).

(٩)

ويختتم الدكتور يوسف العثيمين مجملاً الاستراتيجية الشاملة التي يراها هي الأجدى في مكافحة الإرهاب، وهو يعتقد أنها تعمل على مسارين متوازيين:

الأول: تجديد الخطاب الديني؛ لكي يقدم بديلاً سمحاً متوازناً راشداً، ويقدّم إجابات جذّابة ومقنعة لشاب سعودي يعيش في قرية كونية، في بداية الألفية الثالثة.

والمسار الثاني: هندسة المجتمع هندسة شاملة، عبر حزمة من الإصلاحات الهيكلية، في عدة مجالات حيوية، تهمّ الفرد والجماعة والأسرة والمجتمع، من أجل إضعاف جاذبية الأيديولوجيات الجهادية والتكفيرية في عقول الشباب ووجدانهم، وفي نفوس المتعاطفين معهم من بسطاء الناس.

ويؤكد أن «أمام الدولة الآن **فرصة تاريخية ذهبية** قد لا تتكرر في أي مفصل تاريخي من تاريخ تطور المملكة السياسي والاجتماعي، ليس فقط لكسر عظم الإرهاب والتشدّد والتّزمت

والانغلاق، ولكن **لإحداث تغيرات نوعية واسعة في هيكل الدولة وآليات عملها، وإصلاح شامل في بنية المجتمع السعودي وثقافته، وفي مؤسساته الدينية والرسمية والجماهيرية والشعبية، وفي مجالات وقضايا ما زال الكثير منها يعدُّ من (المحرّمات) الدينية والاجتماعية** والسياسية والمؤسساتية مثل: تحديث بعض مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها، الشفافية في الشأن العام، المشاركة الشعبية، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، قنوات التعبير والحوار، الحريات العامة، قضايا المرأة، العنف الأسري، الانتخابات، الآثار، المواطنة، الخصوصية والهوية، وغيرها كثير».

ويعلل ذلك بأن «الجو العام مُهيأ، داخليّاً وخارجيّاً، لتقبّل مشروعات الدولة الإصلاحية في هذه المجالات، وعلى الدولة ألّا (تُفوّت) هذه الفرصة التاريخية، ولكن ذلك لن يتمّ إلّا بالكثير من الهندسة الاجتماعية، والكثير الكثير من الإرادة السياسية».

إن هذه الرؤية التي قدمها الدكتور العثيمين ـ وهي تقارب في مجملها الرؤية الرسمية ـ تتقاطع في مواضع متعددة مع جوهر الرؤية الأمريكية الطامحة للتغيير عبر برامج ومبادرات دبلوماسية القوة الناعمة، التي سبق بيان بعض ملامحها، وقد قالت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها الخاص بالإرهاب في العالم للعام ٢٠٠٦م: «لا زالت الحكومة السعودية تلتزم الجهود لاستئصال الإرهابيين والشبكات الداعمة لهم في المملكة. لكنها تواصل مواجهة الصعوبات في محاربة جاذبية أيديولوجية القاعدة. فعلى

الرغم من الجهود الكبيرة والنجاحات التي تحققت في عالم محاربة الإرهاب، تواصل قوات الأمن السعودية اكتشاف شبكات إرهابية جديدة في المملكة. **سوف تحتاج الحكومة السعودية إلى معالجة أعمق للأسس الاجتماعية والدينية التي يقوم عليها الشكل السعودي للتطرف الإسلامي**»[١] إن التقاطعات المشتركة بين الرؤيتين تدلنا على المساحات التي تستهدفها سياسات مكافحة الإرهاب الدولية، والمحلية، وهي تشير في مجملها إلى تغيير الأنساق الاجتماعية المحافظة، ومراجعة الرؤى الدينية والثقافية الصلبة.

(١٠)

في شهر مايو ٢٠٠٣م تحدث الملك فهد بن عبد العزيز عن ضرورة دعم اتجاه الإصلاح الذى سيتيح المجال أمام مشاركة أفضل للمرأة السعودية فى النهوض بمجتمعها، ويوفر فرصاً أوسع لحرية الرأي والممارسة السياسية. ثم تلا ذلك تأكيدات الأمير عبد الله ولي العهد آنذاك بشأن محاربة الفساد والمفسدين، وتعزيز مشاركة المرأة السعودية في الحياة العامة حيث قال:

«لن نسمح لأحد مهما كان أن يقوض أو يهمش دور المرأة السعودية الفاعل في خدمة دينها ووطنها»[٢]. وهكذا يمضي أستاذ

---

(١) موقع وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الخارجية عن الإرهاب العالمي للعام ٢٠٠٦م: الفصل الخاص بالشرق الأوسط، ١ مايو ٢٠٠٧م.

(٢) انظر: بشير عبد الفتاح، السعودية، رياح التغيير والخيار الصعب، موقع الأهرام، ١ يوليو ٢٠٠٣م.

العلوم السياسية بجامعة السوربون ووزير الثقافة اللبناني الأسبق غسان سلامة إلى القول: «إن الرؤية الجديدة لأنماط الحياة النسائية تشترك في الصورة العصرية والمتسامحة المروّج لها في إطار (الإصلاح) الذي أصبح القاطرة التي تعتمدها الحكومة السعودية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر»[١].

لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من أحداث العنف في داخل المملكة دافعاً بارزاً لتوجه المسؤولين السعوديين نحو التغيير و(الإصلاح)، ومن هنا جاءت تصريحات الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي حيث انتقد مناهج التعليم في المملكة، واعتبرها وسيلة لتكريس مشاعر الكراهية إزاء الغرب بمسيحييه ويهوده. وعندما سألته قناة CBS التليفزيونية الأمريكية عن الخطوات التى اتبعتها الحكومة السعودية للتعاطي مع ذلك الواقع المقلق، قال سموه:

«إن الأوامر قد صدرت بمراجعة المناهج التعليمية في بلادنا، وقد أسفرت المراجعات الأولى عن أن هناك ٥٪ من تلك المناهج يحتوي على أشياء غير مقبولة، كما أن ١٠٪ مما تحتويه تلك المناهج أيضاً يتضمن أشياء تدعو للتساؤل، وبالتالي فقد أصدر القائمون على الأمر في المملكة الأوامر بضرورة إعادة النظر في مناهج التعليم، وإدخال ما يلزم من إصلاحات عليها».

لقد جعلت أحداث العنف الداخلي من مسألة الإصلاح

---

(١) انظر: إميلي لورونار، مرجع سابق، ص١٢.

والتغيير في المملكة أمراً لا مناص منه؛ فقد كان أول تصريح للأمير بندر بن سلطان ـ سفير المملكة لدى واشنطن سابقاً ـ في حفل عشاء خاص أقامه لنخبة من الصحفيين الأمريكيين بمقر إقامته هناك هو أن: «أحداث الرياض الأخيرة تعد لحظة حاسمة في الحياة السياسية السعودية»[١].

(١١)

لقد أثمرت هذه التقاطعات بين الرؤيتين السعودية والأمريكية حول طبيعة السياسات الملائمة لمكافحة الإرهاب مزيد من التعاون والتحالف المشترك، ففي أبريل ٢٠٠٥م التقى الملك عبد الله بالرئيس بوش في مزرعة الأخير في كراوفورد، وانبثق عن هذا اللقاء تشكيل لجنة عليا أطلق عليها: «اللجنة السعودية ـ الأمريكية المشتركة للحوار الاستراتيجي»، وتهدف هذه اللجنة لتعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري بين البلدين، وزيادة عدد الطلبة السعوديين الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة، وكذلك زيادة التبادل العسكري، وأوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس أن اللجنة ستناقش موضوع مكافحة الإرهاب، ومسار الإصلاح في المملكة، وحرية العقيدة، وموضوعات أخرى تهم الجانبين[٢].

وقد تم بموجب هذا الحوار تأسيس مجموعة عمل حول

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: صحيفة الرياض، ٢٠ شوال ١٤٢٦هـ، و١٥ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ.

التعليم، وبرامج التبادل، والتنمية البشرية، بغية العمل على تحسين مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات، وفي قضايا حقوق الإنسان كالحرية الدينية، والدعوة إلى التسامح[١].

وتأسيساً على ذلك انطلقت حزمة من البرامج والفعاليات المشتركة. في يونيو ٢٠٠٥م قامت الولايات المتحدة من خلال مركز التربية المدنية الموجود في الولايات المتحدة، بتوفير التدريب في مجال التربية المدنية لمديري المدارس السعودية ومسؤولي وزارة التربية والتعليم السعودية. كما نظّم مدير عام مدرسة الملك فيصل بالرياض، سلسلة من ورش العمل التي رعتها الولايات المتحدة، تم عبرها توفير التدريب إلى ٢٥ مدرسة، و٥٠ مدرس من جميع أنحاء المملكة. وقد ركّز التدريب على المهارات والمفاهيم المطلوبة لتعليم التربية المدنية، بما في ذلك نشاطات تدعو لتأييد إشراك المجتمع المحلي فيما يتعلق بشؤونه، وإشراك القواعد الشعبية في الممارسات الديمقراطية. وشارك مسؤولون أميركيون في اجتماعات محلية غير رسمية مع مجموعات متنوعة من الرجال والنساء السعوديين، وفي الندوات الصحافية التي جرت فيها مناقشات غير رسمية حول مواضيع الإصلاح السياسي الداخلي وحقوق المرأة والأقليات[٢].

واختارت الولايات المتحدة أستاذتين أميركيتين متخصّصتين

---

(١) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٢ يونيو ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: المرجع السابق.

بمجالي الأعمال والاتصالات ووفرت لهما التمويل لتنظيم وتقديم ورشات عمل لسيدات الأعمال السعوديات في الغرفة التجارية للمنطقة الشرقية، في الدمّام والقطيف، وقد شاركت حوالي أربعين امرأة سعودية في ورشات العمل هذه التي ركزت على مهارات القيادة والمبادرات التجارية.

ويلاحظ تقرير الخارجية الامريكية أنه «وبشكل عام، ارتفعت خلال العام ٢٠٠٥م مشاركة المرأة السعودية في المنظمات الشعبية المحلية، وفي منظمات الأعمال التجارية، كما ازداد إشراكها في عمل هذه المنظمات»[١]، إلى غير ذلك من البرامج والأعمال المشتركة.

---

(١) المرجع السابق.

القسم الثاني

أهم آليات التغيير الاجتماعي والثقافي في المملكة

الهجرة الجماعية

«تعتقد السياسة السعودية الجديدة بأهمية التعليم في مجال العلوم التجريبية، والتعرّض للدول الأجنبية كأسس لمحاربة التطرف الديني، وتحويل السعودية إلى دولة حديثة».

[The wall street journal, 8 November 2012].

«كل شخص يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية، يصبح صديقاً وداعماً لها.

أنتم تقومون بإيذاء أنفسكم بقطع تدفق الطلاب إليكم».

[مسؤول سعودي مخاطباً جون براين مستشار البيت الأبيض لمكافحة الإرهاب:

[The Guardian, 28 November 2010.

في ربيع الأول من العام ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م صدرت موافقة الملك عبد الله على تمديد برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لمرحلة ثالثة مدتها خمس سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الحالية؛ أي: من نهاية العام المالي ١٤٣٥ ـ ١٤٣٦هـ. إن ظاهرة الابتعاث ليست جديدة في المملكة، فقد تمت الموافقة الرسمية على نظام للابتعاث في فترة مبكرة، وذلك في عام ١٣٤٦هـ، وتنفيذاً لذلك قامت مديرية المعارف آنذاك بابتعاث ثلاثة بعثات متتالية إلى مصر كانت الأولى عام ١٣٤٦هـ، والثانية عام ١٣٥٥هـ، والثالثة عام ١٣٦١هـ، ثم انطلقت بعدها بعثات أخرى للدول الأوروبية والأمريكية[١]، وتتابعت البعثات التعليمية، إلى أن صدر قرار الملك عبد الله بإطلاق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في ١٧/ ٤/ ١٤٢٦هـ، ليشكل نقلة هائلة في برامج الابتعاث ليس في العالم العربي فحسب، بل على مستوى العالم بأسره.

(١)

في إحصائية جديدة بلغ عدد المبتعثين من الجنسين أكثر من ١٤٩ ألف مبتعث ومبتعثة، ٥٠٪ منهم مبتعث/ـة لدراسة

(١) انظر: عبد العزيز البداح، الابتعاث، تاريخه وآثاره، ص٢٢، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.

البكالوريس، و٢١٪ لدراسة الماجستير، و٦٪ لدراسة الدكتوراه، و٢٪ لنيل الزمالة[(١)].

وتشكل المبتعثات نسبة مهمة من عدد السعوديين الدارسين خارج المملكة، إذ قفزت أعداد الإناث الدارسات في الخارج منذ انطلاق برنامج الملك عبد الله للإبتعاث من (٤٠٠٣) طالبة مبتعثة في بداية البرنامج، إلى (٢٧٥٠٠) طالبة خلال عام ٢٠١٢م، كما تخرجت نحو (١١٩٢) فتاة سعودية أواخر العام نفسه، وبحسب تقديرات منشورة بلغت نسبة الإناث في البرنامج ٢٥٪ من إجمالي عدد المبتعثين[(٢)].

في أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١م اتخذت السلطات الأمريكية إجراءات أمنية صارمة ومهينة وتعسفية ضد المسافرين العرب والسعوديين تحديداً، وشمل ذلك تعقيد إجراءات الحصول على تأشيرة السفر، والتفتيش في المطارات، والملاحقة والتعرض للتحقيق والمضايقات داخل الولايات المتحدة؛ وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض كبير في عدد السعوديين الدارسين في الولايات المتحدة، بحيث لم يكن يدرس في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤م إلا حوالي **١٠٠٠ طالب سعودي فقط**، وفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، إلا أن هذا العدد بدأ

---

(١) انظر: صحيفة الشرق، عدد ٥٨٢، ٢٠١٣/٧/٨م. وصحيفة اليوم، ٢٠١٣/٣/٧م.

(٢) انظر: المصدر السابق. وموقع قناة الحرة، هل ينجح برنامج الابتعاث في تعزيز حقوق المرأة السعودية، ٢٠١٣/٦/١٨م.

بالتزايد بفضل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الذي انطلق في غضون ٢٠٠٦م، وتصاعد نموه بشكل كبير إلى أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى في العالم التي تحتضن الطلاب والطالبات السعوديات، والذي بلغ عددهم في ٢٠١٢م قرابة (٧١) ألف مبتعث ومبتعثة[(١)].

ووفقاً لتقرير المركز الوطني لإحصائيات التعليم فإن عدد الطلاب السعوديين في الولايات المتحدة **ارتفع بنسبة ٥٠٠** ٪ منذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١م، والسعودية الآن هي الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة طلابها المبتعثين إلى أمريكا إلى عدد سكانها، **فبين كل ٣٣٩ مواطن سعودي هناك طالب مبتعث إلى الولايات المتحدة الأميركية**. وبالنظر إلى عدد السكان فإن المملكة العربية السعودية هي الدولة الأولى في كثافة أعداد المبتعثين على مستوى العالم[(٢)].

وفوق ذلك صرّح مفيد الديك ـ المتحدث باسم سفارة الولايات المتحدة في الرياض ـ لـ صحيفة «الشرق» السعودية، أنه

---

(١) انظر: المصدر السابق، وانظر تقرير: «Saudi Students Flood In as U.S. Reopens Door» في وول ستريت جورنال، المنشور في نوفمبر ٢٠١٢م.

(٢) انظر: عبد العزيز البداح، الابتعاث، تاريخه وآثاره، ص٢٢، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.
وانظر: صحيفة الشرق، عدد ٥٨٢، ٨/٧/٢٠١٣م.
وانظر: المصدر السابق. وموقع قناة الحرة، هل ينجح برنامج الابتعاث في تعزيز حقوق المرأة السعودية، ١٨/٦/٢٠١٣م.
وانظر: المصدر السابق، وانظر تقرير: «Saudi Students Flood In as U.S. Reopens Door» مرجع سابق.
وانظر: سلطان العامر، مدونة مفازة. وصحيفة الشرق عدد (٤٩٣)، ١٠/٤/٢٠١٣م.

تم تحديد شهر يونيو من العام ٢٠١٤م موعداً لبدء تفعيل اتفاقية «المسافر الموثوق به» الموقَّعة مؤخراً من قِبَل وزير الداخلية في المملكة، الأمير محمد بن نايف، والجانب الأمريكي.

وأوضح أن الاتفاقية ستمنح السعوديين المترددين باستمرار على الولايات المتحدة حق الإعفاء من الانتظار في طوابير طويلة داخل صالات المطارات ونقاط التفتيش في الولايات المتحدة، مضيفاً أن **المملكة هي الدولة العربية الوحيدة التي استحقت الحصول على هذه الميزة لمواطنيها** بالإضافة إلى دولٍ من قارتي أوروبا وآسيا[(١)].

(٢)

وتجاوباً مع كل المعطيات السابقة تثور العديد من الأسئلة: ما هو الهدف المرجو من فتح الباب على مصراعيه أمام شباب وفتيات في أوائل العشرين من العمر (نصف المستفيدين من البرنامج مبتعثين/ مبتعثات لدراسة البكالوريس) وتسهيل كافة الإجراءات لهم؟، وكيف نفهم حالة الإجبار ـ الأدبي أحياناً ـ التي يواجهها الكثير من المعيدين والمعيدات والمحاضرين والمحاضرات على إكمال الدراسة في الخارج، بحيث يتم ربط القبول في العمل الأكاديمي في العديد من الجامعات السعودية في أغلب التخصصات بالتوقيع على ورقة الموافقة للابتعاث؟[(٢)]،

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر مثلاً: جامعة الحدود الشمالية تشترط الابتعاث لتوظيف المعيدات، صحيفة الوطن، ٧/ ٧/ ٢٠١٣م.

ولماذا لا يتم مراجعة البرنامج وفحص مخرجاته، وآثاره في ظل نقد متتالي يتزعمه العديد من الأكاديميين والمصلحين؟، ولماذا هذا الهجوم المتواصل على نقّاد الابتعاث وجعلهم نموذج على التخلف والرجعية والعمل المستمر على تلميع البرنامج؟، ولماذا تحرص الجهات الرسمية على التقليل بل وتجاهل المشاكل الإدارية والتعليمية وأنماط الانحراف الذي يواجهه الشباب والفتيات في الخارج؟، ولماذا تنشط الصحف السعودية مؤخراً بنشر العديد من المقالات والتقارير التي تندد بشرط «المحرم» للمبتعثة وتطالب بإلغائه!؟[1].

ومن جهة أخرى: ما هو المقابل الذي ترجوه الولايات المتحدة من كل هذه التسهيلات للطلبة السعوديين بعد أن كانوا يتعرضون لألوان المضايقات والتشويه المستمر بعد أحداث ١١ سبتمبر باعتبارهم «إرهابين»، وليسوا أكثر من «قنابل موقوتة» تنتظر الإذن بالتفجير في عملية انتحارية؟!، وما علاقة مشروع الابتعاث ببرامج وسياسات التغيير الثقافي والاجتماعي للمنطقة العربية التي تتبناها الولايات المتحدة؟.. إلى آخر هذه التساؤلات المشروعة التي تتوخى الفقرات التالية بحث الإجابة عنها.

(٣)

بكل وضوح قدّم الدكتور يوسف العثيمين في كتابه عن معالجة ظاهرة الإرهاب ـ والذي تعرضت له سابقاً ـ مقترحاً يقول

---

(١) انظر مثلاً: اشتراط محرم للمبتعثات السعوديات يحول دون تحقيق طموحهن العلمي، موقع العربية. نت، ٢٦/ ١/ ١٤٣٣هـ.

فيه: «أهمية فتح باب الابتعاث للطلاب والطالبات الذي أُغلق منذ سنوات، **حيث كان الابتعاث أعظم وسيلة في يد الدولة لإحداث تغيير عميق في تطلعات وتوجهات وفكر ونمط حياة جيل كامل من أبناء الوطن**، الذين ابتعثوا للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وقارة أستراليا وعواصم العالم العربي، وهم ـ الآن ـ يقودون عملية التحديث والتحضر والتنوير والتطوير والانفتاح في جميع مؤسسات الدولة والجامعات.

هذا الجيل المستنير، الذي تعرض للاحتكاك بالمجتمعات والثقافات الأخرى، بدأ ينقرض ليحلّ محله جيل جديد منغلق اجتماعيّاً وفكريّاً وثقافيّاً، لم يتجاوز في مرحلة إعداده وتعليمه وتدريبه ـ أحياناً ـ حدود مدينته أو منطقته».

إن هذا المقترح يعني أن تعريض الشباب والفتيات من الجيل الجديد بشكل مكثف للثقافة الغربية عبر برنامج الابتعاث يشكل أحد أهم وسائل مكافحة «الإرهاب»، وذلك أن عيش الشاب والفتاة أوقاتاً طويلة في أجواء (التسامح الديني)، والحريات المنفلتة، والتحلل الأخلاقي والاجتماعي والفكري، يضعف غالباً من التزامه الديني، وتصلبه العقائدي، الأمر الذي يساهم في تجفيف منابع التطرف، بحسب رؤية الدكتور العثيمين.

لقد تحققت الرغبة المحلية في إقرار برنامج الابتعاث باعتباره برنامجاً استراتيجياً يستهدف تهذيب و«تعديل» ثقافة الجيل

الجديد من الشباب والفتيات، للحد من احتمالات نشوء العنف مجدداً، وهذا ما أكده السفير السعودي في الولايات المتحدة الأستاذ عادل الجبير عندما سُئل: هل يعد برنامج الابتعاث من أنجع القرارات والوسائل الفكرية في محاربة الإرهاب؟ ردّ قائلاً: «نعم؛ فلم ينضم أو يرتبط مبتعث واحد بتنظيم القاعدة، أو أي تنظيمات إرهابية»[1].

إن الهدف الأساسي لتنظيم برنامج الابتعاث في صورته الحالية يتمحور غالباً حول أهداف سياسية ذات طابع أمني، لمكافحة ما يُعتقد أنه من مسببات إنتاج حركة العنف الثقافية والاجتماعية، وهذا ما يشير إليه حرص البرنامج على ابتعاث صغار السن من الجنسين، مع زيادة كبيرة في أعداد الإناث، وأيضاً الكثافة المفرطة في أعداد المنضوين تحت البرنامج على نحو غير مسبوق، وتأتي الأهداف التنموية وتخريج الكفاءات العلمية وما إلى ذلك، في درجة تالية من أهداف البرنامج، بخلاف تصويرها في الإعلام المحلي، وفي تصريحات المسؤولين باعتبارها أهدافاً استراتيجية للبرنامج، وإنما يتم استدعاءها بشكل متكرر لأغراض دعائية، في سياق تبجيلي معتاد لدى الصحافة والإعلام المحلي.

ولذلك يذهب الدكتور أحمد العيسى ـ وهو أكاديمي سعودي

(١) انظر: صحيفة الرياض، عدد ١٦٤٠٧، ١٦ رجب ١٤٣٤هـ.

ومدير جامعة اليمامة الأهلية سابقاً وعضو في عدد من هيئات ومجالس التعليم المحلية والدولية، وصدر له أكثر من كتاب يتناول واقع التعليم السعودي ـ إلى القول بأن «بداية تطبيق برنامج الابتعاث كانت مرتبكة وعشوائية، بسبب سرعة اتخاذ القرار والرغبة في تطبيقه كيفما شاء؛ **لأن هناك أهدافاً سياسية تحتمي خلف الأهداف التعليمية والتنموية، ولهذا كان الجميع يشعر بأن إقبال الشباب السعودي واندفاعهم للدراسة في الخارج يمثل نصراً معنويّاً بعد حال الإحباط التي شعر بها الساسة وعقلاء المجتمع نتيجة انخراط عدد من شباب الوطن في الجماعات الإرهابية المتطرفة في داخل البلاد وخارجها**.

ومن أجل ذلك كان هناك كثير من التغاضي عن الإرباك والأخطاء الإدارية في اختيار المرشحين للبرنامج، وفي متابعتهم وفي تقديم الخدمات لهم، وأكثر من ذلك استيعابهم بعد عودتهم من هذه التجربة الثرية إلى المملكة وانخراطهم في سوق العمل».

ويطالب العيسى بإعادة تنظيم وفحص البرنامج على أسس علمية، ويقول: «قد حان الوقت بعد أن تجاوزنا تلك المرحلة لإعادة التخطيط لهذا البرنامج، بحيث نعيد الاعتبار للاهتمام بالكيف على حساب الكم الذي ساد في الأعوام الماضية. والاهتمام بالكيف لا يعني الاهتمام بنوعية التخصصات ومستوى الجامعات فحسب، بل ينبغي النظر في مستوى الملتحقين

بالبرنامج، وفي استعدادهم العلمي والسلوكي للانخراط في هكذا تجربة»[1].

ويضيف أيضاً: «كانت الآمال معقودة على برنامج الابتعاث لا لتأهيل الشباب السعودي في مؤسسات جامعية متمكنة، وفي تخصصات علمية ومهنية مهمة للتنمية فحسب، ولكن **كانت الآمال معقودة أيضاً على التأثير في ثقافة جيل كامل، من خلال الاحتكاك الثقافي، والتبادل المعرفي، والانفتاح الفكري على ثقافات العالم**»[2].

ومما يؤكد البعد السياسي لبرنامج الابتعاث نشوء ظاهرة ترافقت مع توسع عمل البرنامج يمكن التعبير عنها بـ(بطالة المبتعثين)، وقد كثر تناول هذه الظاهرة في الإعلام المحلي، فمن تقرير «مبتعثون بلا وظائف ـ بطالة بشهادات عليا»[3]، إلى مطالبة صرّح بها عدد من أعضاء مجلس الشورى السعودي بمعالجة بطالة خريجي برنامج الابتعاث[4]، إلى ملف صحفي يحمل عنوان: «عائدون من الابتعاث يواجهون واقعاً صادماً: لا توجد وظائف»، ويتحدث حسام ـ وهو مبتعث يحمل الماجستير في تخصص إدارة خدمات الحاسب الآلي ـ للصحيفة عن انضمامه إلى برنامج حافز

---

(١) أحمد العيسى، برنامج الابتعاث، أفكار جديدة، موقع العربية. نت، الإثنين ٧ ربيع الثاني ١٤٣٤هـ.

(٢) أحمد العيسى، التعليم العالي في السعودية، رحلة البحث عن هوية، ص٣٨، دار الساقي، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

(٣) انظر: صحيفة اليوم، ٧/٣/٢٠١٣م.

(٤) انظر: صحيفة الرياض، ٢/١١/٢٠١٢م.

المخصص لمن يعانون من البطالة، ويقول مشاري ـ وهو مبتعث يحمل الماجستير في التسويق ـ: «أتمنى أعمل ولو بائع للخضار»[1].

وتحدثت إحدى المواقع الاقتصادية المتخصصة عن ١٥ ألف سعودي عائد من الابتعاث بلا عمل[2]، ولا تزال تنشر بين الفينة والأخرى تقارير ومقالات، وأخبار متعددة توضح حجم هذه الظاهرة.

إن بطالة المبتعثين هي إحدى المؤشرات على كثافة المضمر السياسي في مشروع الابتعاث، إذ لو كانت أهداف البرنامج تنموية ومهنية بالفعل لكان العمل على توفير البيئة العملية والعلمية للكفاءات العائدة من برنامج الابتعاث موازياً لضخامة مشروع الابتعاث نفسه، بينما الواقع ينطق بخلاف ذلك.

(٤)

إن كثافة المحركات السياسية خلف إقرار وتنفيذ برنامج الابتعاث الخارجي؛ هي بمثابة الشرخ في مشروعية البرنامج الأخلاقية، والدينية، ويتضاعف الشرخ عند إدراك مدى تناغم مآلات البرنامج مع المشروع الأمريكي التغييري، وانسجامه مع الطموحات الغربية الساعية للتغيير الثقافي والاجتماعي لمجتمعات الشرق الأوسط؛ فقد أوصت (اللجنة القومية بشأن الهجمات

(١) انظر: صحيفة سبق، ١ رجب ١٤٣٣هـ.

(٢) انظر: اريبيان بزنس، ٣ مارس ٢٠١٣م.

الإرهابية على الولايات المتحدة) بضرورة العمل مع العرب والمسلمين المعتدلين لتطوير أجندة من الفرص مبنية على التعليم والتنمية الاقتصادية، وأهمية إعادة تنظيم برامج المنح الدراسية والمبادلات الثقافية.

وتعلّق باتريشيا هاريسون ـ مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون التعليمية والثقافية ـ على ذلك بالقول: «بدأنا بالتصدي لهذا التحدي، مباشرة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لكن ذلك العمل لا يتم خلال أسابيع أو أشهر، إنه عمل يتطلب سنوات وأجيالاً».

وتواصل: «علينا كحكومة أن **نلتزم الاستثمار المستدام في المدى الطويل، والارتباط مع الناس ذوي النوايا الحسنة، وعلى الأخص الشبان. والعمل على زيادة أعداد الناس الذين يتعرفون على أمريكا ليس فقط من خلال عناوين الصحف والمفاهيم الخاطئة بل عبر زيارة الولايات المتحدة، والتفاعل مع الأميركيين في بلدانهم**، عبر المراكز الأمريكية وعبر المطبوعات والوسائل الإذاعية والإنترنت؛ لإثبات قيمنا الإيجابية المتعددة كمجتمع، مثل حكم القانون، والمجتمع المدني، وحقوق المرأة، والتسامح الديني، وحرية الوسائل الإعلامية لأكبر عدد ممكن من الناس الأجانب لكي يتمكن هؤلاء من الدفاع عن المستقبل المدني والدائم ضمن بلدانهم هم»[١].

---

(١) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٤م. بتصرف.

وفي مناسبة أخرى قالت باتريشيا هاريسون: «**إنه يمكن لبرامج التبادل التعليمي الدولية أن تلعب دوراً مهماً في الحرب العالمية ضد الإرهاب**»، **وأكدت على أهمية التواصل مع الجيل الأصغر سناً لتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادل**[١]؛ وذلك لسهولة التأثير عليهم، لكونهم في مرحلة التشكل الثقافي، وهذا يفسر الحرص على ابتعاث صغار السن لدراسة اللغة الإنجليزية، أو لمرحلة البكالوريس كما سبق.

وقد أطلق مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (ECA) في وزارة الخارجية الأمريكية مبادرة «الشراكة من أجل التعلّم» (P4L) التي توجه مبادلات المبادرة نحو الشباب، والذين يؤثرون على الشباب في العالم العربي والإسلامي من أجل بناء علاقات طويلة الأمد ودائمة، ومن خلال هذه المبادرة تم تمويل ابتعاث المئات من الشباب والفتيات العرب للدراسة في الولايات المتحدة[٢]، ويهدف برنامج التبادل إلى خلق تفاهم أكبر وتطوير العلاقات مع جمهور أصغر سناً، وأكثر تنوعاً، ربما يشكل الجيل القادم من الزعماء في العالم الإسلامي، ويشارك في البرنامج طلاب من المملكة العربية السعودية[٣].

وتقدم (مبادرة الشراكة الأميركية للشرق الأوسط) والتي

---

(١) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، منشور بعنوان: «طلبة من العالم الإسلامي ينقلون التجربة الأمريكية إلى أوطانهم»، ١٥ يونيو ٢٠٠٤م.

تأسست في ٢٠٠٢م ـ كما سبقت الإشارة إليها ـ مشروع «القادة الطلابيون»، وهم بحسب المبادرة: «شبكة من الرجال والنساء الشباب والمحفزين ذوي تعليم عملي ونظري في القيادة، وحل المشاكل، ومهارات عمل المشاريع، **تضاف إليهم نكهة المجتمع الأميركي**. والقادة الطلابيون هؤلاء هم القادة المستقبليون للمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومة والمجتمع. كما أنهم سيكونون أصحاب مشاريع ناجحين، وهو الأساس الذي سيمكن للمنطقة أن تشهد تحولاً»(١).

كما تحدثت تارا سونشاين ـ وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة والشؤون العامة ـ في محاضرة ألقتها في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى(٢) عن تأثير برامج الابتعاث على الرؤى الثقافية: «**أحضرنا سيدات سعوديات إلى سيليكون فالي حيث انخرطن مباشرة مع بعض أنجح رواد الأعمال في بلادنا. فكروا بالرسائل حول المساواة بين الجنسين وفرص الأعمال التي تبعثها الرسالة إلى هؤلاء النسوة**»(٣).

إن الطلبة المبتعثين يعودون إلى أوطانهم عادةً بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأمريكية، وكثير منهم ـ كما يقول جوزيف

---

(١) انظر: إبراهيم خليل العلاف، مرجع سابق.

(٢) وهو معهد بحثي يسعى إلى «تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ودعم السياسات التي تضمن سلامتها». انظر: موقع المعهد على الشبكة.

(٣) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٦ يناير ٢٠١٣م.

ناي ـ ينتهي به الأمر إلى احتلال مراكز يستطيعون من خلالها التأثير على نتائج السياسة التي هي مهمة للأمريكيين[١].

يقول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول: «لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا»[٢].

لقد لعبت المبادلات الأكاديمية والبعثات التعليمية دوراً مهماً في توسيع القوة الأمريكية الناعمة وتعزيزها، وساهمت في إضعاف وتضعضع الاتحاد السوفيتي بعد تأثر عدد كبير من الطلاب الروس بالأفكار التحررية اللبرالية، وهو ما دفع أحد السياسيين النافذين من السوفيت ليصرح عام ١٩٩٧م: «كانت التبادلات التعليمية حصان طروادة الذي دخل إلى الاتحاد السوفيتي، فقد أدت دوراً هائلاً في تآكل النظام السوفيتي، وظلت تصيب عدواها عدداً أكبر فأكبر من الناس على مدى سنوات»[٣]، وهذا ما دعى أحد الخبراء الأمريكان للقول: «الأهم هو تطوير استراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمي مجتمعاً مدنياً أغنى وأخصب، وأكثر انفتاحاً في بلدان الشرق الأوسط»[٤].

ويقول أيضاً إليوت أبرامز ـ وهو محلل سياسي أمريكي

---

(١) انظر: جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص٧٨ ـ ٧٩.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص١٨١.

محافظ ـ «**إذا كان هناك أحد سيقوم (بتحديث) المجتمع السعودي فإنه سيكون هؤلاء الناس الذين تعرضوا للثقافات الغربية**»[(١)].

كما دعت وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس إلى تعجيل التبادل الأكاديمي والتجاري والاجتماعي المدني بين الولايات المتحدة والسعودية، وقالت: إن زيادة «الاتصال بين الشعوب هامة جدّاً، وعلى الأخص بين طلبة الجامعات لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن البلدين».

وعن تجربتها الشخصية قالت رايس: «**لاحظت مراراً عندما زرت السعودية أنني قابلت أناساً سبق وأن كانوا طلبة في الولايات المتحدة. وأعتقد أن أولئك الناس لهم مفاهيم ونظرات عن الولايات المتحدة تختلف عن تلك التي للذين لم يزوروا الولايات المتحدة،** ولذا فهذه إحدى الوسائل التي نستطيع زيادة التفاهم من خلالها»[(٢)].

إن المطلوب إذاً إيجاد جيل سعودي مثقف يحمل الفكر الليبرالي، ويدعو لنقل الثقافة الغربية بتراثها وفلسفاتها، وليكون في واجهة الصراع مع الفكر الراديكالي، الذي يمثل مصدر قلق بوصفه حاجزاً صلباً أمام مشاريع التغيير داخل المجتمع المحافظ[(٣)].

---

(١) انظر تقرير: «Saudi Students Flood In as U.S. Reopens Door» مرجع سابق.

(٢) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠ مايو ٢٠٠٦م.

(٣) انظر: أحمد بن محمد الشبعان، ابتعاث المراهقين إلى أمريكا، صحيفة الرياض، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٥م. وانظر: روبرت ساتلوف، خريطة لكسب حرب القلوب والعقول، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٦ نوفمبر ٢٠٠٧م.

وأود أن أعرض لجانب مهم آخر يفسر هذا الإقبال الهائل على الدراسة في الولايات المتحدة، فإلى جوار الأهداف الثقافية تأتي الأهداف الاقتصادية لتفسر حرص الحكومة الأمريكية على تذليل كافة الصعوبات أمام الراغبين في المجيء للولايات المتحدة؛ يقول مايكل لاونيوس، نائب رئيس الطلاب الدوليين في جامعة واشنطن المركزية في إلينسبورج: «مع المشاكل المالية الطاحنة ينظر الإداريين في الولايات المتحدة إلى الطلاب الدوليين باعتبارهم منقذين»[١].

إن الطلاب الأجانب ـ كما تذكر تقارير رسمية أمريكية ـ يساهمون بما يقرب من ١٢ ألف مليون دولار في الاقتصاد الأميركي عن طريق الرسوم السنوية التي يدفعونها للجامعات، ونفقات المعيشة ونفقات أخرى تتعلق بإقامتهم في الولايات المتحدة، وتصف بيانات لوزارة التجارة التعليم العالي في الولايات المتحدة بأنه خامس أكبر قطاع لتصدير الخدمات في البلاد؛ لأن الطلاب الأجانب يساهمون بهذه الأموال في الاقتصاد القومي الأمريكي، ويوفرون عائدات للولايات التي تستضيفهم عن طريق مصروفاتهم المعيشية، بما في ذلك السكن والمأكل والكتب واللوازم الدراسية والمواصلات والتأمين الصحي، والدعم الذي يقدمونه لأفراد مرافقين لهم من أسرهم، وغير ذلك من المصاريف[٢].

(١) انظر تقرير: «Saudi Students Flood In as U.S. Reopens Door» مرجع سابق.

(٢) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣م.

ثم تأتي الأهداف الأخرى لبرنامج الابتعاث تبعاً لذلك؛ كالأهداف العلمية والإعلامية، والاستخباراتية وذلك عن طريق تكوين صورة واضحة عن الشباب السعودي بمراقبة الطلاب عن كثب[1]، وتكوين قاعدة بيانات بالتنصت على مكالمات الطلبة، وسبر التركيبة الاجتماعية والقبلية، وأبعاد المكون الديني للمجتمع السعودي[2]، إلى غير ذلك.

(٤)

ولتحليل أنماط وأبعاد التأثير الثقافي والاجتماعي الذي يتعرض له الطالب المبتعث في البلاد الغربية قام الدكتور عبد الله البنيان بدراسة **الجانب الثقافي من الرحلة العلمية للطلبة السعوديين في الولايات المتحدة الأمريكية** وعلاقته بتغير اتجاهاتهم وميولهم النفسية والفكرية، وقد استهدفت دراسة د. البنيان كل الطلبة السعوديين في وقت من الأوقات، وبالتحديد في عام **١٣٩٢هـ** ـ ١٩٧٢م[3]، حيث أرسل الباحث استبياناً لكل طالب سعودي عن

---

(١) أشارت البرقيات الدبلوماسية التي نشرت بواسطة ويكيليكس أن مسؤولوا الولايات المتحدة والسعوديين في كلٍ من المكتب الفيدرالي للتحقيقات، ووكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات والمباحث السعودية، يعملون بشكل متزايد ومكثف على مراقبة الطلاب السعوديين في الولايات المتحدة، وفي أثناء رجوعهم للوطن في العطلات المدرسية. انظر تقرير: «Saudi Students Flood In as U.S. Reopens Door» مرجع سابق.

(٢) انظر: أحمد بن محمد الشبعان، ابتعاث المراهقين إلى أمريكا، صحيفة الرياض، ٣٠/١٢/٢٠٠٥م.

(٣) برغم القِدَم النسبي لهذه الدراسة، وتغير بعض المعطيات؛ إلا أنها تعطي صورة تقريبية مهمة عن حالة التغير في الرؤى والمواقف الثقافية والاجتماعية للمبتعث.

طريق الملحقية الثقافية السعودية في أمريكا، وقد استجاب للاستبيان ١١٧ (١٧٪) طالب من أصل ٧٠٠ طالب سعودي يتلقون تعليمهم في الجامعات الأمريكية في ذلك الوقت.

وتوصل البنيان في دراسته إلى أن لطول الفترة التي قضاها الطلبة السعوديين في البيئة الأمريكية علاقة قوية بتغير اتجاهاتهم النفسية والفكرية، وقد اتضح هذا التغيير فيما يتعلق **بالوضع التقليدي للمرأة في المجتمع السعودي**، حيث أدت الفترة الزمنية الطويلة التي قضاها الطلبة في أمريكا إلى تطور ما أسماه الباحث ببعض الاتجاهات نحو تحرير المرأة، وهذا يعني رفض القيم التقليدية والعادات المتعلقة بنظام الحجاب و**رفض الحدود المفروضة على اختلاط الرجل بالمرأة في التعليم والوظيفة**.

كما تبين ـ بحسب الدراسة ـ أن الطلبة الذين أمضوا في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من سنتين عبَّروا عن عدم موافقتهم على القيم التقليدية التي تحكم العلاقات العائلية في بلادهم أكثر مما عبر عنه الطلبة الذين أمضوا أقل من سنتين، وهذا يعني «أن القيم التقليدية التي تحكم العلاقات العائلية في المملكة تميل إلى فقدان أهميتها عند الطلبة مما يفسح المجال لظهور القيم الأمريكية مع طول فترة الحياة في أمريكا».

وتفيد النتائج المأخوذة من دراسات افرنورمبل، وغدير الغدير، وعبد الله البنيان، وعبد الله ناصر، وإبراهيم العبيدي؛ أن

هناك تأثيراً للفترة الزمنية التي يقضيها الطالب في بلد الدراسة على شخصيته، فيؤدي طول هذه الفترة إلى التخفيف التدريجي للمشاكل الاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها الطالب منذ بداية قدومه، ويؤدي إلى تحسن عمليات التكيف، وهذا يعني الألفة لأسلوب الحياة الجديدة، والتعود على الممارسات الاجتماعية، وعدم استغراب المسلمات الثقافية لهذه الثقافة الجديدة، كما قد تؤدي هذه الفترة الزمنية التي يقضيها الطالب في بلد الدراسة إلى تحولات في الاتجاهات والميول النفسية والفكرية(١).

وذكر الباحث في شؤون دول الخليج، والسفير الأمريكي السابق لدى الكويت ريتشارد لوبارون؛ أن **برنامج الابتعاث غيّر كثيراً من الجوانب الاجتماعية، على رأسها حرص الأسر السعودية على ابتعاث الفتيات**، بعد أن كانت المملكة من أكثر الدول تحفظاً في موضوع سفر المرأة وعيشها في الخارج، وهذا يدل على تغير ملحوظ في أعراف المجتمع السعودي.

وقد لاحظت الجامعات الأمريكية أن الطالبات السعوديات أصبحن أكثر استقلالية، واعتماداً على النفس كما حققن تطوراً أكاديمياً أفضل من الطلاب السعوديين، وتشير اللقاءات مع الطلاب السعوديين أنهم أصبحوا أكثر انخراطاً مع المجتمع الأمريكي، ولديهم صداقات مع الطلاب من مختلف الجنسيات.

---

(١) انظر: إبراهيم القعيّد، الابتعاث إلى الخارج وقضايا الانتماء والاغتراب الحضاري، ص٣٠ وما بعدها، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

ومع ذلك يؤكد لوبارون أن على أمريكا بذل مزيد من الجهد لتشجيع السعوديين على الانخراط أكثر مع المجتمع الأمريكي، وذلك من خلال تكثيف برامج تعليم اللغة الإنجليزية، وإشراك الطلاب في مختلف المنظمات الأمريكية، وتشجيع الأسر الأمريكية على استضافة الطلاب السعوديين، ولضمان بقاء هذه الصداقة فإن على الجامعات الأمريكية التواصل مع طلابها في السعودية بعد التخرج وخصوصاً طلاب الدراسات العليا وإرسال إداريين وأعضاء من هيئات التدريس لزيارة الخريجين في المملكة لضمان تواصل البلدين على المدى البعيد[1].

وكتبت صحيفة الرياض تحت عنوان صارخ ومستفز: «**جرعات الانفتاح عند المبتعثين تتصدى لعقدة (الذئب والشاة) داخل القاعات الدراسية ـ السعوديون وزوجاتهم يتعرفون على (ثقافة الاختلاط) برؤية غربية**». والرسالة التي ختم المحرر بها التقرير تقول: «لأن (**التغيير**) هو عنوان المرحلة التي يعيشها المجتمع السعودي بكافة أطيافه، **فمن المنتظر أن تسهم جرعات الانفتاح التي يتلقاها السعوديون في الخارج، جراء اندماجهم وتقبلهم للثقافة الغربية، في الحث على إحداث مراجعات قد تفض بعض التراكمات الحساسة في علاقة الرجل بالمرأة**»[2].

وتحدث تقرير صحيفة The wall street journal الأمريكية عن

(١) انظر: صحيفة الشرق، عدد ٤٥٦، ٤/٣/٢٠١٣م.

(٢) انظر: صحيفة الرياض، ٢١/٤/٢٠٠٩م.

وضوح التأثير طويل المدى على المجتمع السعودي الذي سيجلبه الطلاب الذين تعلموا في الخارج، وقالت الخريجة دانا المعجل عن دراستها في جامعة ولاية بورتلاند للصحيفة الأمريكية: «أجمل أربعة سنوات عشتها في حياتي»، وكانت المعجل حزينة بأن تعطي مفاتيح سيارتها لأختها الصغرى وأقاربها الآخرين الذين لا يزالون يدرسون هناك، تعلّق مراسلة الصحيفة: «في المملكة العربية السعودية النساء غير مسموح لهن أن يقدن السيارة»، وتواصل المعجل: «هنا في الولايات المتحدة أدفع الفواتير بنفسي، وأتسوق بنفسي، في السعودية لا تقومين بذلك»[١].

وأعيد التذكير هنا برمزية قيادة المرأة للسيارة، وأنها تشير في الخطاب الإعلامي الغربي إلى منظومة من المظالم والانتهاكات الحقوقية التي تتعرض لها المرأة السعودية، وبذلك تتضح أبعاد التغير في الرؤية الثقافية التي وردت في النص السابق، والتي استدعاها المقارنة بين الحالة الأمريكية والسعودية، وتضمنت مغالطات واضحة.

وفي برنامج «ياهلا أمريكا» والذي يناقش شؤون المبتعثين في أمريكا، ويقدمه المذيع علي العلياني، حملت إحدى الحلقات عنواناً معبّراً: «بدون بارتشن»[٢]، وتناقش الحلقة مع عدد من المبتعثين والمبتعثات طبيعة العلاقة بين المبتعثين في الغربة،

---

(١) انظر تقرير: «Saudi Students Flood In as U.S. Reopens Door» مرجع سابق.

(٢) بثت الحلقة في رمضان على قناة روتانا خليجية بتاريخ ١٩/٧/٢٠١٣م.

لا سيما بين الجنسين، وفي الحلقة يقول محمود وهو طالب مبتعث: «كثير من الأمريكيات يظنون أن السعودي لا يحب الكلام مع الجنس الآخر، ونحاول أن نغيّر هذه الفكرة»، ويتحدث المبتعث نايف: «ترسبات المجتمع عندنا تؤثر علينا، وتجعلنا لا نحتك مع السعوديات، وهنا أنا أساعد أي بنت إلا البنت السعودية»، ويعبّر مذيع البرنامج عن تضايقه من عدم تطبيع العلاقة بين الجنسين بالنسبة للمبتعثين ويقول: «كثير من البنات المبتعثات تشتكي وتقول: إذا حادثت الشاب السعودي، وحادثني؛ سرعان ما تنتشر عنا الشائعات». وتضمن سياق العديد من حلقات البرنامج تطبيع العلاقات بين الجنسين، وترسيخ قيم التسامح الديني، وتطبيع المساواة، والتبرم من (المحرم) بالنسبة للمرأة، وحث الفتيات على خوض تجربة الابتعاث، ورفض قيم النصح بين المبتعثين، واعتبار ذلك من الوصاية.

(٥)

لا خلاف في أن إرسال البعثات الطلابية المتميزة لتلقي العلوم المهمة في الدول المتقدمة أمر في غاية الأهمية في سبيل تنمية البلاد، ونهضتها وازدهارها، إلا أن مثل هذا المشروع الاستراتيجي لا بد أن يضبط بضوابط تقلل من آثاره غير المرغوبة، لئلا يكون ذلك على حساب محافظة المجتمع، واختلال هويته. وقد تكاثرت الدلائل على اختلال المحركات الرسمية لإقرار برنامج الابتعاث الخارجي من حيث توقيت إقراره

الذي جاء في أعقاب أحداث العنف الداخلي، ومن حيث المبالغة في الأعداد من الجنسين، وعدم مراعاة عامل السن لدى الكثير من المشاركين، مع ضعف المتابعة، وتضاؤل الفرص الوظيفية بعد العودة من البرنامج، إلى غير ذلك، بالإضافة لما أوردت من الشواهد على انسجام البرنامج مع استراتيجيات التغيير الناعم في الدبلوماسية الأمريكية، وسياسات مكافحة الإرهاب الدولية.

إن الواجب على المسؤولين الإصغاء للناصحين؛ والمبادرة في القيام بمراجعة شاملة للبرنامج، وإخضاعه للنقد والتقويم، وإعادة صياغته بما يحفظ مقدرات الوطن، وهوية أبنائه، والمبادرة بالإيقاف العاجل لابتعاث صغار السن لدراسة البكالوريس، وقصر البرنامج على الدراسات العليا، وعلى الكفاءات العلمية المتميزة، وفي التخصصات المهمة، وذلك وفق آليات علمية شفافة، مع الاستعانة بالمختصين التربويين والاجتماعيين في هذا الجانب، بدلاً من الاستمرار في لعبة (التهجير الجماعي)!.

قضية أن تكون المرأة أجيرة

«في سياق الترويج لـ(التسامح) و(الانفتاح) و(الحوار) إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وهجمات ٢٠٠٣م، يمثّل دور المرأة السعودية في التنمية الاجتماعية أحد الموضوعات الرئيسة للخطاب المعلن من قبل الحكومة السعودية، ويندرج تماماً في الصراع ضد (الفئة الضالة) و(الإرهاب). إن هذا الخطاب يخلط بين الانفتاح واللبرلة، والاعتدال وحقوق النساء، أو إسهام النساء في التنمية. وهو يمثّل تقارباً مع المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير الذي يتضمن وصايا بخصوص مكانة المرأة في ما يتعلق بالتربية، والعمل الوظيفي»

[إميلي لورونار، النساء والفضاءات العامة في السعودية، ص١٤٤، ط. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣م. بتصرف]

اقتبست عنوان هذا المبحث من عنوان مقالة رصينة لمعالي الشيخ الراحل صالح بن عبد الرحمٰن الحصين رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، وفكرة المقال المحورية هي «أن المرأة في جميع العصور، وفي مختلف المجتمعات عاملة وليست عاطلة، ومساهمتها في الإنتاج سواء من الناحية الاقتصادية، أو النفعية بوجه عام لا تقل عن مساهمة الرجل، وقضية الخلاف على (أن تعمل المرأة أو لا تعمل) لا وجود لها. وإنما القضية الحقيقية التي ينصب الخلاف عليها هي (عمل المرأة أجيرة، هل هو مطلوب ومرغوب ونافع؟ ومتى وتحت أي ظروف يكون ذلك؟)»[2]، وهذا المقال طبقاً للبراهين التي أوردها يؤكد على تهافت الأطروحة التقليدية التي تصف المرأة السعودية بـ«النصف العاطل من المجتمع»، والتي تتكرر

---

(1) انظر: صالح الحصين، قضية أن تكون المرأة أجيرة، موقع الإسلام اليوم، ١٠/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

(2) انظر: المصدر السابق. ويذكر الأنثربولوجي جورج ميردوك في دراسة نشرت عام ١٩٤٩م أن الأفضل والأكثر نفعاً من الناحية العملية أن تركّز النساء على العمل البيتي، وعلى المسؤوليات العائلية، بينما يتولى الرجال العمل خارج المنزل، وخلص ميردوك بعد دراسة مقارنة لنحو ٢٠٠ مجتمع إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين موجود في جميع الثقافات. انظر: أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ص١٩٢، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥هـ. بتصرف.

على ألسنة محترفي تقديم النصائح للعالم الثالث من خبراء المنظمات العالمية، ومن كُتَّاب الصحافة المحلية، والمعلّقين في البرامج الفضائية.

(١)

طرح الخبراء الذين أعدوا خطط التنمية الخمسية للمملكة العربية السعودية ـ والذي كان من بينهم العديد من الاقتصاديين الأجانب ـ منذ نهاية الثمانينات الميلادية (١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ) ضرورة رفع نسبة تشغيل السعوديات لتفعيل مشاركتهن في سياسات التنمية الاقتصادية، واستمرت خطط التنمية بالإشارة إلى هذه الأهمية، بيد أنه لم يتم تفعيل هذا الاقتراح بشكل واسع إلا خلال العقد الأخير[١].

لقد شكَّلت خطة التنمية الثامنة (١٤٢٦ ـ ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩م) منعطفاً بارزاً في دعم وتفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال منظور تكاملي يسعى لإزالة كافة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية، بعد أن كانت خطط التنمية السابقة تناقش الجانب الاقتصادي للمشاركة المجتمعية للمرأة فحسب، وحظي هذا التوجه باهتمام كبير من قبل الحكومة السعودية بقيادة الملك عبد الله لتطوير أوضاع المرأة[٢]، وفي هذا الإطار ولزيادة فرص عمل المرأة السعودية وتنويعها

---

(١) انظر: إميلي لورونار، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢) انظر: خطة التنمية الثامنة، ص٣٥٥ وما بعدها، موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

اعتمد مجلس الوزراء في ١٢/٤/١٤٢٥هـ مجموعة من الإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء، والتي سيؤدي تنفيذها إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط ونطاق مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي[١].

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة في مجال المرأة في خطة التنمية الثامنة على حزمة من السياسات منها:

* قيام المؤسسات الحكومية بتوسيع منسوبيها من النساء وضمان إشراكهن في إنجاز المهمات الإدارية والفنية المتعلقة بهذه المؤسسات.

* اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث، ولا سيما البطالة طويلة الأمد.

* قيام المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية بتوفير الخدمات الاستشارية للمرأة في مجال العمل.

* تشجيع النساء على العمل للحساب الخاص وتوفير التسهيلات لحصولهن على القروض وتسهيل الإجراءات الكفيلة بالادخار والائتمان وتقليل المخاطر للاستثمار والإنتاج.

* فتح منافذ خاصة لإقراض النساء تشجيعاً للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص٣٥٦.

* تقديم الدعم المالي للمؤسسات المالية التي تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنساء.

* تطوير الآليات المساندة لتحفيز المرأة لتوسيع رقعة المشاركة القطاعية في سوق العمل وخاصة في مجالات الاقتصاد الحديث.

* دعم الدور التنموي للمرأة في المجتمع وتضمين المناهج التربوية بما يدعم هذا الدور.

* التوسع في التعليم والتدريب المهني للإناث وخاصة في المجالات المناسبة لها.

* تشجيع الإناث من خلال الإرشاد التربوي على التوجه إلى الفرع العلمي في التعليم الثانوي.

* اعتماد التربية المهنية ضمن مناهج التعليم العام للفتيات.

* تطوير مؤسسات التعليم العالي المهني للفتيات؛ كالكليات التقنية المتوسطة والمعاهد المهنية العليا وبما يتناسب مع احتياجات السوق السعودية.

* التوسع في افتتاح مراكز التدريب المهني والمعاهد الثانوية المهنية للفتيات وإدخال تخصصات جديدة بما يتفق مع متطلبات التنمية وحاجة المرأة السعودية.

* تحفيز توجيه قبول الإناث في التعليم العالي في التخصصات التي تتفق مع احتياجات سوق العمل وتخدم أهداف التنمية.

* زيادة فرص حصول الفتيات على التعليم في مجالات العلوم والرياضيات والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الإدارية[1].

ولتذليل كافة الصعوبات أمام (**تكثيف حضور المرأة في الفضاءات العامة**) في مجال العمل وغيره، صدر نظام العمل الجديد، وكذلك لائحته التنفيذية، بإلغاء النص الخاص بعدم جواز الاختلاط (الوارد في الباب الخاص بتشغيل النساء في نظام العمل السابق)، والاستعاضة عن ذلك بمادة عامة تنطبق على الجميع (رجالاً ونساء)، تؤكد على «الالتزام بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية»[2]، وهذا يعني ترسيخ مشروعية «الاختلاط» بين الجنسين بشكل ضمني.

ويعد مركز خديجة بنت خويلد[3] التابع للغرفة التجارية

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص٣٧٧ ـ ٣٧٨. وانظر: لسياسات مقاربة لما ذكر في خطة التنمية التاسعة، ص٣٢٨ وما بعدها، موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

(٢) انظر: صحيفة الرياض، ٢٥ ربيع الآخر١٤٢٩هـ.

(٣) تحدثت المديرة العامة لمركز خديجة بنت خويلد التابع للغرفة التجارية بجدة بسمة العمير عن سبب اختيار هذا الاسم؛ وذكرت أن دعاة (حقوق المرأة) الآخرين في غرفة جدة يتطرقون عادة لمسائل عمل النساء من وجهة نظر محلية، ويستخدمون أيديولوجيات محلية لإعطاء شعور بتغيير محلي، وهم تعمدوا أن يختاروا رمزاً إسلامياً، خديجة بنت خويلد زوجة الرسول ﷺ، «من أجل أن يُنهوا بهذا الاسم تخوف المتحفظين». انظر: تشكيل لوبيّات حقوق المرأة، الأسلوب السعودي، وثيقة منشورة على موقع وكيليكس، برقم (446 JEDDAH09) وتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩م، وهي صادرة عن القنصلية الأمريكية في جدة. ترجمة: عبد الله الصويان، منشورة على مدونة المترجم.

بجدة الذي أنشأ في عام ٢٠٠٤م من ضمن إنجازاته إقناع الحكومة أن تعلن بشكل رسمي أن الرجال والنساء من الممكن أن يعملوا سويّاً من دون عرقلة عملهم بقانون (منع اختلاط الجنسين)، وقد تم توزيع هذا الإعلان على التجار وتعليقه في مؤسساتهم من أجل تشجيع توظيف المرأة[١]. وقام المركز في العامين ٢٠٠٧م، و٢٠١٠م بعقد منتدى تحت مسمى «واقعية مشاركة المرأة في التنمية الوطنية»، دعا فيه إلى (تمكين المرأة) على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية، ومواقع صنع القرار السياسي.

وقد انتشر هذ المصطلح «**تمكين المرأة**» من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة، والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وقد نشأ هذا المصطلح وترعرع في أحضان الحركة النسوية الراديكالية (أو ما يسميه المسيري حركة التمركز حول الأنثى)، وذلك أن الحركة النسوية اعتبرت الرجل مسؤولاً عن كل معاناة المرأة، وأنه اختلق فكرة تقسيم الأدوار الاجتماعية بين الجنسين كي يزيف وعي الأنثى، ويقنعها بأن دورها هو إعادة إنتاج العنصر البشري أي: الحمل والإنجاب؛ فتقنع بالمجال الخاص (الأسرة)، بدعوى أنها مؤهلة له من الناحية البيولوجية، وينطلق هو للعمل في المجال العام بما يضمن له السيطرة على المجال العام، عن طريق التحكم في الموارد الاقتصادية، إضافةً إلى سيطرته على

(١) انظر: الصحفة الخاصة بالمركز في موقع غرفة جدة التجارية.

المجال الخاص (الأسرة) نتيجة إنفاقه عليها، ومن ثمّ فالرجل ـ وفقاً للفكر النسوي الراديكالي ـ يحظى بمكانه عالية لأنه يعمل في الخارج (المجال العام)، بينما المرأة مهمشة بسبب عملها في المجال الخاص (الأسرة)، وبناء على ذلك لا بد من الدفع بالمرأة إلى سوق العمل/المجال العام للخروج من نطاق التهميش، ومنافسة الرجل في المكانة[1].

وقد دُعيت الممثلة الخاصة لوزارة الخارجية الأمريكية للمجتمعات المسلمة فرح بانديث خلال زيارتها الأولى للمملكة العربية السعودية، إلى مركز سيدات الأعمال في الغرفة التجارية بجدة الذي يقود دعم حقوق المرأة الاقتصادية، بما يتضمن حقها في العمل جنباً إلى جنب مع الرجل، والاستثمار في مجالات غير تقليدية مثل أعمال البناء، والمشاركة في مجالس إدارة الشركات[2].

كان المركز في الأصل لتدريب النساء من أجل بدء أعمال تجارية وإدارتها، لكن بعدما تبين أن هؤلاء النساء يتم

---

(١) وأنبه هنا على أن ترجمة مصطلح (Women Empowerment) بعبارة «تمكين المرأة»؛ ترجمة غير دقيقة، والترجمة الدقيقة لها هي (استقواء المرأة)؛ يعني: تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقاً للثقافة الغربية التي أفرزت هذا المصطلح. انظر: كاميليا حلمي محمد، مفهوم مصطلح تمكين المرأة، ورقة عمل قدمت في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، والتي أقيمت في الكويت ١٥ ـ ١٨ سبتمبر ٢٠١٢م، والورقة منشورة على الشبكة.

(٢) تشكيل لوبيّات حقوق المرأة، الأسلوب السعودي، وثيقة منشورة على موقع وكيليكس، مرجع سابق.

منعهن بواسطة الأنظمة والقوانين، غيّر المركز نشاطه من أجل تشكيل اللوبيات، ومجموعات الضغط من أجل تغيير هذه القوانين[1].

ولتفعيل حضور المرأة في الحياة العامة وتخفيف سلطة الأسرة ألغى نظام العمل شرط يلزم أصحاب العمل بأخذ إذن مسبق من ولي أمر المرأة عند توظيفها[2]، كما صدر أيضاً قرار وزارة التجارة والصناعة بشأن السماح للمرأة بالسكن دون محرم في فنادق السعودية بعد الدراسة التي قامت عليها بعض الجهات المختصة وصدر بشأنها أمر سامٍ بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٤٢٨هـ[3].

وتعمل وزارة العمل مؤخراً على مشروع جديد يدرس تنظيم وتحسين عمل المرأة، وتطرق المشروع إلى توضيح المبهم في المواصفات الخاصة بمكان عمل النساء، وضوابط تنظيم أماكن عمل المرأة كما وردت في قانون عمل المرأة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ (الباب التاسع) للحد من وضع أي اجتهادات شخصية من قبل أصحاب العمل ومن قبل مفتشي ومفتشات وزارة العمل، فعلى سبيل المثال فإن بعض المفتشين أو المفتشات يضعون شروطاً تتمثل

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: صحيفة الحياة، ٤ سبتمبر ٢٠١٣م.

(٣) انظر: صحيفة الرياض، ١٥ شوال ١٤٣١هـ.

في مطالبتهم لأصحاب العمل في وضع مداخل خاصة أو مصاعد خاصة للنساء أو وضع مكاتب النساء بجوار الاستراحات أو الحمامات حتى «لا تمر» العاملة في أي مكان مفتوح أمام الرجال، واشترط البعض أن تكون حوائط المكاتب الخاصة بالنساء مرتفعة، ولا يجب أن تكون منخفضة لما تحت السقف حتى لا تسمع أصواتهن.

ويرى المشروع أن كل هذه الشروط «التعجيزية»، التي تستلزم من صاحب العمل القيام بتعديلات كثيرة في مكان العمل تجعله يعزف عن تشغيل النساء، ويقترح وضع ضوابط معينة أو مواصفات لأماكن عمل النساء بحدٍّ مقبول، وبدون إلحاق الضرر بأي من الأطراف في مكان العمل لتسهيل المناخ المناسب لعمل المرأة، بحيث لا يشترط لها أي مواصفات خاصة تجعلها بمعزل تام عن أماكن العمل الأخرى[1].

(٢)

ونجم عن كل ما سبق وغيره ما تعتبره الصحافة المحلية «إنجازات» على هذا الصعيد، منها توظيف عدد من النساء في سفارات المملكة في كندا وواشنطن، والتحاق ٣٠ شابة سعودية بالخدمة العسكرية في قطاع الجوازات في عدد من المواقع الحدودية؛ كجسر الملك فهد ومنفذ سلوى، كما ارتفع عدد

(١) انظر: صحيفة المدينة، ١٥/ ٠٤/ ٢٠١٣م.

العاملات السعوديات في القطاع الخاص خلال عام ٢٠١٢م، إلى أكثر من ١١٦.٤ ألف فتاة سعودية **(بمعدل نمو سنوي هائل فاق ١١٧٪)**، ليتجاوز عددهن في القطاع الخاص سقف ٢٢٥.٨ ألف عاملة سعودية[(١)]، كما انتخبت صحفيتين في أول مجلس لإدارة هيئة الصحفيين السعوديين، وانتخبت أيضاً مهندسة سعودية في أول مجلس لإدارة هيئة المهندسين السعوديين، وشغلت امرأة منصب مدير عام القناة الفضائية السعودية الخامسة، كما عينت في عام ٢٠٠٨م أول امرأة عضو مجلس إدارة للاتحاد السعودي للفروسية، وحازت فارسة سعودية الميدالية البرونزية في قفز الحواجز ضمن منافسات الفروسية في دورة الألعاب الأولمبية للشباب في سنغافورة ٢٠١٠م[(٢)]، كما شاركت ـ ولأول مرة ـ وجدان شهرخاني في رياضة الجودو، وسارة العطار في رياضة العدو، وذلك في أولمبياد لندن ٢٠١٢م[(٣)].

كما تم أيضاً تعيين ٣٠ امرأة في مجلس الشورى، بحيث أصبحت المرأة تمثل نسبة ٢٠٪ في المجلس، وأشارت مجلة تايم الأمريكية إلى أنه على الرغم من نظر بعض المتشككين لخطوة تعيين المرأة فى مجلس الشورى كخطوة «رمزية»، إلا أن مثل هذه

(١) وفي المقابل انخفض متوسط أجور السعوديات في القطاع الخاص خلال ٢٠١٢م بنحو (٧,٥ في المائة) إلى نحو ٢٦١٣ ريالاً شهرياً! انظر: عبد الحميد العمري، عمل المرأة السعودية.. لنا أمْ علينا؟، صحيفة الاقتصادية، الاثنين ٦ رمضان ١٤٣٤هـ.

(٢) انظر: صحيفة الوطن، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠م.

(٣) انظر: موقع العربية. نت، ١٥/ ٩/ ١٤٣٣هـ، و٢٠/ ٩/ ١٤٣٣هـ.

الخطوات الرمزية في السعودية تكفي لتحقيق **التغيير**، فعندما طرح الملك عبد الله فكرة إشراك المرأة في المجلس قبل نحو عامين، اقترح أن تجلس السيدات في غرفة منفصلة عن ساحة المجلس، التي يحتلها الرجال، على أن يتم الربط بين القاعتين عبر الكاميرات، في تصرفٍ قد يرضي المحافظين المتمسكين بمنع الاختلاط بين الجنسين، لكن ما حدث كان بخلاف ذلك، حيث أذيعت جلسات مجلس الشورى السعودي تليفزيونياً، وقد جلست النساء مع الرجال في ساحة المجلس كاشفات عن وجوههن، وتناقشن مع الرجال للخروج بقرارات شارك فيها عنصرا المجتمع، الأمر الذى قد يعجل بمنح المرأة السعودية قبولاً اجتماعياً عما كانت عليه من قبل[١]، وهذا ما دعا جون جينكنز ـ السفير البريطاني لدى المملكة ـ إلى اعتبار عام ٢٠١٣م هو عام المرأة السعودية[٢].

(٣)

تعتبر الباحثة الفرنسية الدكتوره إميلي لورونار في رسالتها لنيل شهادة الدكتوراه التي قدمتها لمعهد الدراسات السياسية في باريس تحت عنوان: (أنماط الحياة الحضرية كإنتاج للأنوثة ـ دراسة سوسيولوجية لولوج المرأة السعودية إلى المجال العام في مدينة الرياض) أن تغيّر السياق السياسي على إثر أحداث ١١

---

(١) انظر: صحيفة اليوم السابع، ٢٨ مارس ٢٠١٣م.

(٢) انظر: صحيفة الرياض، ٥ ربيع الأول ١٤٣٤هـ.

سبتمبر وهجمات العنف التي نفذت داخل المملكة ابتداءً من ٢٠٠٣م هو الذي دفع الحكومة إلى الإعلان عن إجراءات (إصلاح) اهتمت بشكل كبير بتسهيل عمل النساء السعوديات في القطاع الخاص[١].

إن المضمر السياسي في توسيع مشاركة المرأة في مجالات العمل، والدفع بكل قوة لإقحامها في المناصب العليا، والحياة العامة عموماً؛ يتكوَّن من شقين:

الأول: ينطلق من أن ارتفاع معدلات الفقر، وتدهور الدخل الشخصي للمواطن يعدُّ أحد مسببات نشوء حركة العنف، التي تعمل في أجواء الامتعاض والاحتقان ضد السياسات الاقتصادية الرسمية التي لم تنجح في حل مشكلة البطالة، كما كتبت وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) أن المملكة العربية السعودية قامت برفع الحظر الذي ظل يحرم النساء من التوظيف في أغلب مجالات العمل، «فيما يعتقد المحللون بأنه وسيلة لمحاربة التطرف ودعم الاقتصاد، على أثر الهجمات الإرهابية»[٢].

وهذا ما قالته ناهد طاهر ـ وهي خبيرة اقتصادية تعمل في أحد البنوك المحلية ـ: «إن خلق فرص العمل قد أصبح من وسائل محاربة الإرهاب الموجود داخل البلاد، وهي أيضاً لها

---

(١) انظر: كتاب إميلي لورونار، والذي ترجم إلى العربية تحت عنوان: «النساء والفضاءات العامة في المملكة العربية السعودية»، ص١٤٢، مرجع سابق.

(٢) انظر: وكالة الصحافة الفرنسية Agence France Presse (AFP)، ٨ يونيو ٢٠٠٤م.

دور هام على الصعيد الأمني في محاربة الإرهاب في المملكة، حيث إن الحل لهذه المشكلة لم يعد ذو طبيعة أمنية بحتة»، ويقول أنور عشقي ـ رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية في جدة ـ: «إن هذه الخطوات تبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد في محاربة الإرهاب، إن تكلفة المعيشة قد ارتفعت، وعلى النساء أن يشاركن أزواجهن في تحمل هذه الأعباء. وإذا لم يحدث هذا، فإنه سيؤثر على الحالة الأمنية بشكل سلبي»[1].

الثاني: وهو يتمحور حول أن هذا التوجه المحموم نحو إقحام المرأة بكثافة في المجال العام يهدف إلى **دفع عجلة التغيير الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع السعودي إلى الأمام**، للمساعدة في تقويض البيئة الحاضنة للتطرف، وهو أحد أهم أهداف المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، ويحتل موقع مميز في أجندة البرامج والسياسات العليا الخارجية للولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولتعميق السيطرة والهيمنة للحفاظ على مصالح الغرب في الخليج.

إن مجمل السياسات الرسمية في ملف عمل النساء تؤكد أن الأهداف التي يسعى لها صانع القرار المحلي أوسع من مجرد العمل والمشاركة الاقتصادية، وإنما لديه الطموح لإحداث تغيير حقيقي في موقع المرأة السعودية من الحياة العامة. إن تشريع

---

(١) انظر: المصدر السابق.

الاختلاط والوقوف بحزم ضد من يحرمه، وإقالة الشيخ سعد الشثري من هيئة كبار العلماء على إثر إنكاره لخطيئة الاختلاط يؤكد النية الرسمية الصارمة في تنفيذ المشروع التغييري، وتذليل كافة المعوقات التي تعترض طريقه، كما يؤكد على هشاشة البنية التنظيمية لهيئة العلماء الرسميين والتي كان من المفترض أن تصاغ بحيث تحمي أفرادها من تغول السلطة، وتتيح لهم هامشاً معقولاً من الاستقلال.

ولا بد من الأخذ في الاعتبار أن موقع النساء من الحياة العامة يعدُّ معياراً أساسيّاً في مقاييس التغيير الاجتماعي، كما تحدث الدكتور غريغوري غوس ـ أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيرمونت ـ عن النقلة التي تشهدها المملكة العربية السعودية في التحركات الداخلية وعلى صعيد سياساتها الإقليمية، وقال: «**إن وضع المرأة هو مؤشر جيد لقياس التقدم الذي تحققه المملكة العربية السعودية في مجال الإصلاحات الليبرالية**، وبناءً على هذا المؤشر ـ حسب غريغوري ـ فقد خطت البلاد خطوات بسيطة، ولكنها هامة خلال السنوات الخمس أو العشر الماضية، فقد **أصبح الاختلاط في المناسبات العامة أكثر شيوعاً من ذي قبل،** حيث قام الملك بإنشاء أول جامعة مختلطة في المملكة في تحدي واضح للعناصر الدينية المتشددة»[١].

---

(١) ذكر ذلك في مشاركته ضمن فعاليات المائدة المستديرة التي عقدها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS حول منطقة الخليج في ٢١ مايو ٢٠١٠م. وترجم إلى العربية بواسطة موقع إسلام ديلي.

وقد أعلنت ممثلة وزارة الخارجية الأمريكية الخاصة لدى المجتمعات المسلمة فرح بانديث في كلمة ألقتها في الجلسة الختامية للقمة الرئاسية لرائدات الأعمال أن النساء «لديهن فرصة فريدة من نوعها لإشعال فتيل **التغيير الاجتماعي**»[1]، إن هذا التغيير الاجتماعي يستدعي حضوراً أكبر للنساء في الفضاءات العامة، وفي قطاعات العمل المختلفة، في البنوك، والإدارات الحكومية، والوزارات، وفي المستشفيات، وغيرها، كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مقابلة مسجلة مع برنامج كلام نواعم على محطة أم بي سي (MBC):

«أعرف أن النساء هن في أحيان كثيرة صانعات القرار في العائلة، حيث تؤثر النساء بدرجة كبيرة على مجريات الحياة في المجتمع»، ثم تخاطب مذيعات البرنامج «ولكن الآن نرى أصوات نساء مثل أصواتكن أنتن الثلاثة تبرز بطريقة علنية أكثر. لا مفرّ من **التغيير**»، وتعبّر كلينتون عن امتعاضها من الممانعة المجتمعية ضد الزج بالنساء في قطاعات العمل بلا ضوابط: «أكره رؤية أن الفرص المتاحة للنساء ـ وبالأخص للنساء الشابات ـ في تحصيل التعليم وفي الانخراط في القوى العاملة تعني عدم احترامهن ضمن العائلة»[2].

(١) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٨ ابريل ٢٠١٠م.
(٢) أجريت هذه المقابلة في ١٠ يناير ٢٠١١م، وعرضت على الهواء في ١٦ يناير ٢٠١١م.

وهذا أيضاً ما أدركته إحدى الكاتبات السعوديات حين صرّحت لوكالة أجنبية: «**إن إدخال المزيد من النساء إلى سوق العمل سيكون خطوة مهمة لإحداث التغيير الاجتماعي، فالرجال السعوديون يفضلون الزواج من المدرِّسات لأن دخلهن ينعكس على دخل الأسرة، وهذا الاستقلال المالي يمنح المرأة السعودية القوة للتعبير عن وجهة نظرها بكل شجاعة وفي أي حوار**»[١].

ولذلك يرى أنتوني غدنز ـ وهو أحد أهم علماء الاجتماع المعاصرين، وقد ترجمت كتبه إلى أكثر من ٣٦ لغة ـ في كتابٍ له صنَّفته جمعية علم الاجتماع الدولية في عداد الكتب المائة الأولى في العلوم الاجتماعية في القرن العشرين أن «دخول المرأة مجال العمل بشكل مفرط وغير مضبوط؛ يحدث تغييرات بالغة في حياة الناس من كلا الجنسين. إن اتساع الفرص المهنية والتعليمية أمام النساء قد دعا أعداداً كبيرة منهن إلى إرجاء الزواج، وتأخير إنجاب الأطفال، إلى ما بعد استقرارهن على مسار عملي أو مهني، وكان من نتائج هذه التغيرات أن كثيراً من النساء العاملات ينقطعن عن العمل، ثم يقررن العودة إليه بعد إنجاب الأطفال بدلاً من الإقامة في البيت للعناية بهم، واستلزمت هذه التغيرات وجوهاً عديدة من التكيف داخل العائلة في مجال تقسيم العمل المنزلي، وفي دور الرجال في تربية

(١) انظر: وكالة رويترز، ٢٠ يناير ٢٠٠٦م.

الأطفال والعناية بهم»[1]، إلى جانب أن دخول سوق العمل لدى قطاعات واسعة من النساء لا يعود ـ كما يذكر أنتوني غدنز ـ إلى تزايد الاحتياجات والضغوط الاقتصادية والمالية، بل إلى الرغبة في تحقيق الاستقلال الشخصي المتميّز، والسعي للوصول إلى نوع من المساواة مع الرجل على المستوى المجتمعي العام[2].

(٤)

ولتعميق النظر في طبيعة التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تسعى القوى الدولية، وبعض القوى المحلية لإدماجها في المجتمع السعودي، وإرغامه على قبولها، سأعرض فيما يلي تقرير مهم صدر عن البنك الدولي بعنوان (النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الاوسط ـ المرأة في المجال العام) عام ٢٠٠٣م، وغني عن القول أن التوجهات العامة للبنك الدولي تعبّر عن المصالح الغربية والأمريكية، وهو أحد أدوات تلك القوى لفرض إرادتها على شعوب العالم الثالث[3].

---

(١) انظر: أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ص١٣٨ ـ ٤٥٢ وما بعدها، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥هـ.

(٢) انظر: المصدر السابق. وراجع للتوسع في السياق التاريخي الغربي لخروج النساء للعمل، وتأثيراته على الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة: إريك هوبزباوم، عصر التطرفات، ص٥٤٤ ـ ٥٥٩، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

(٣) انظر: جان زيغلر، سادة العالم الجدد، ص١٨٧، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.

بعد أن أوضح التقرير انخفاض مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طبقاً للمقاييس الدولية، يفرد معدو التقرير فصلاً يناقش القيود المفروضة على عمل المرأة، والتي ساهمت بانخفاض مشاركتها في التنمية، ويذهب التقرير إلى اعتبار أن أهم القيود المفروضة على عمل المرأة في هذه المنطقة من العالم تنطلق من ما أسماه التقرير (نموذج النوع الاجتماعي التقليدي)[1].

ويشتمل «نموذج النوع الاجتماعي التقليدي» المعرقل لعمل النساء في العالم العربي على أربعة عناصر[2]:

١ ـ **مركزية الأسرة:** وهو ما يؤدي إلى تبرير عدم المساواة بين الجنسين، حيث يفترض أن الرجال والنساء يؤدون أدواراً متكاملة، فالمرأة تمارس دورها في العمل داخل المنزل، بينما الرجل خارجه.

٢ ـ **تنشئة الرجل كمعيل وحيد:** كما ينظر لعمل النساء خارج المنزل على أنه مؤشر على عجز الأقارب الذكور عن إعالة الأسرة، وهذا من شأنه أن يفرض ضغطاً اجتماعيّاً ونفسيّاً على الرجال إذا عملت زوجاتهم خارج المنزل.

٣ ـ القيود الاجتماعية المفروضة على المرأة بفعل «قانون

---

(١) انظر: النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط، المرأة في المجال العام، ص١٥٤، دار الساقي، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٣٩، وص١٥٥ وما بعدها.

الحشمة»: يُنظر إلى شرف المرأة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمركز لشرف العائلة، كما يُنظر إلى الحفاظ على سمعة وشرف الأسرة باعتباره من مسؤوليات الرجل، ومن هنا يُعتبر أن من حقه التحكم في اتصال قريباته (زوجته وأخواته وبناته) بالمجال العام، بما في ذلك التحكم بقدرتها على السفر والعمل، وهنا يشير التقرير إلى مفهوم «المحرم» باعتباره أحد العراقيل أمام انطلاق النساء في سوق العمل.

ويمضي التقرير إلى القول أنه في الدول التي يلزم فيها النساء بالحجاب تكون المرأة مقيّدة أكثر في الوصول إلى المجال العام، ولذلك لا بد ـ كما يقترح التقرير ـ للحلول الساعية لتنمية مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية من أن تأخذ بعين الاعتبار أنه ما لم يتم الزج بقدر أكبر من الحضور النسائي في الفضاء العام، ستجد النساء أنه من الصعب عليهن المغامرة في بيئة يهيمن عليها الذكور[١].

٤ ـ **تفاوت السلطة في المجال الخاص**: وذلك لأن القوانين في العديد من بلدان المنطقة العربية تنص على وجوب طاعة المرأة لزوجها لأنه يعيلها، وقد يكون عدم طاعة الزوج سبباً للطلاق، الذي تفقد به المرأة النفقة المالية وحضانة أطفالها، ولذلك فإن المرأة التي تتعامل مع العالم الخارجي بدون موافقة زوجها تمارس قدراً من المجازفة.

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص١٥٩.

وهذا النموذج التقليدي يفترض ـ كما يقول التقرير ـ أن المرأة ستتزوج «مبكراً»[1]، وأن مساهمتها الأهم في رعاية العائلة، وأن يرأس العائلة رجل يملك وظيفة تتيح له النفقة على عائلته، وأن تتكل المرأة على الرجل ليعيلها، وأن مسؤوليته عن النفقة تخوّله السيطرة والتحكم على تفاعلات زوجته مع المجال العام[2].

ويقترح التقرير لمعالجة هذه الإشكاليات، ولإحداث التغيير المرجو، ولتخطي العوائق أمام تكثيف حضور النساء في سوق العمل، وفي مختلف النشاطات الاقتصادية عدة أمور: منها تطوير التشريعات والقوانين الحالية في دول المنطقة لتكون أكثر توافقاً مع حقوق المرأة، ويشير التقرير هنا إلى تخفيف الأعراف التي تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى فرص العمل مثل قانون «المحرم». كما يقترح بذل المزيد من الجهود لتمكين النساء من المشاركة السياسية، وهذا من شأنه أن يدعم التغيير[3].

لا تحتاج لكمية وافرة من الحذق لتدرك حجم الانحراف الذي ينادي به هذا التقرير، وهو ينطلق من خلفية فكرية تتبع لمنظومة الفكر النسوي، وهي منظومة فكرية وافدة من الحالة

---

(١) انتقد التقرير الزواج المبكر بشدة، وأشار إلى أن المراهقات المتزوجات يعانين من انعدام الحرية، والمزيد من الأعمال المنزلية، وسيطرة أزواجهن عليهن. انظر: المصدر السابق، ص٩٥.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٣٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص٤٢، وص٢٠١ وما بعدها.

الغربية، تحمل سماتها، وتعبِّر عن تطلعاتها. وهذه المنظومة العلمانية تعمل في ضوء معايير المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تقنين سياسات تسليع الإنسان (تحويله إلى سلعة)، وهيمنة القيم المادية، فهي تمجد الكفاءة في العمل في الحياة العامة، وتهمل الحياة الخاصة، وهذا بدوره قادها إلى الاهتمام المتزايد بدور المرأة (العاملة)، مع إهمال دور المرأة (الأم)، والاهتمام برفع إنتاجية النساء الاقتصادية على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية مثل تماسك الأسرة، وضرورة توفير الطمأنينة للأطفال، والتربية الصالحة والرعاية لهم، وقد بلغت سياسات تسليع الإنسان في الحالة الغربية درجة مفرطة، بحيث أصبح العمل الإنساني هو العمل الذي يقوم به المرء نظير أجر نقدي خاضع لقوانين العرض والطلب، يُؤدى في رقعة الحياة العامة، وهذا يعني استبعاد الأمومة وتنشئة الأطفال وغيرها من الأعمال المنزلية من مفهوم (العمل)، إذ أن عمل المرأة في المنزل لا يمكن حساب ثمنه، فهو ليس عملاً وفقاً للتعريفات الحديثة في العلمانية المعاصرة[1]، ويتم تصنيف نشاط ربة المنزل بوصفها (عاطلة).

إنه من المؤسف أن تنجر المؤسسات المحلية والسياسات الرسمية لتبني رؤية مقاربة للرؤية الغربية/العلمانية في هذا

---

(١) انظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥. وراجع: كاري إل. لوكاس، خطايا تحرير المرأة، ص١٥٨ ـ ١٦٣، ترجمة: وائل الهلاوي، دار سطور الجديدة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

الملف، مع تعاميها عن طبيعة الغايات الغربية التي أوضح التقرير آنف الذكر أبعادها بلغة ناعمة، واستهدافها لعمق البنية الاجتماعية التي يصفها بـ«التقليدية»، بتفكيك الأسرة، وتوهية أواصرها، وإضعاف رابطة القوامة التي شرعها الوحي، وأقرتها الفطر السليمة، وإشاعة الاختلاط المحرم، وتفعيل المساواة الظالمة بين الجنسين، وغير ذلك.

(٥)

لم تلتفت الجهات الرسمية إلى حالة الرفض المجتمعي لحالة الإقحام للعنصر النسائي في مجمل الحياة العامة، ومضت في مشروعها التغييري، وابتدأت بقرار تأنيث محلات بيع الملابس النسائية، وكان التكتيك في كسر الرفض المجتمعي يقتضي البدء بهذه الخطوة؛ لأن تأنيث محلات الملابس النسائية مطلب في غاية المشروعية الدينية والأخلاقية، وشرعت وزارة العمل في الاستعانة بالجهات الأمنية لإغلاق المحلات التي لم تستجب للقرار الذي نفذ بعشوائية.

ولم يمضِ على تنفيذ القرار مدة يسيرة حتى بدت تتكشف نتائجه، فقد أكد وكيل وزارة العمل الدكتور فهد التخيفي أن من أبرز المخالفات حول تطبيق قرار التأنيث التي سجلها مفتشو وزارة العمل تتمثل في «وجود بائعين وبائعات في مكان واحد»[١]، وهذا

---

(١) انظر: صحيفة الحياة، ٩ يناير ٢٠١٢م.

ما أوضحته عناوين الصحف لاحقاً، وتكاثرت حوله الشهادات، موضحةً حجم الخلل الذي جلبه التطبيق المغلوط لهذا القرار، كما تبين خطر الزج غير المدروس للنساء في الحياة العامة، وبات من المعتاد نشر أخبار من قبيل: «ضبط موظفة بمحل بيع ملابس نسائية في خلوة مع زبون»[١]، «ضبط شاب في خلوة مع فتاة بمحل ملابس نسائية في مكة»[٢]، «ضبط وافد عربي في خلوة مع موظفة بمحل تجاري بالرياض»[٣]... إلخ.

بل زاد الأمر واستفحل بفضل السياسات الرسمية حتى وصل إلى إجبار بائعات سعوديات من قبل مدرائهن على استخدام مفاتنهن لكسب الزبائن، وأشارت إحدى الصحف إلى أن بعض المسؤولين في مؤسسات القطاع الخاص، وبعض شركات الخدمات، يلجؤون إلى إجبار العاملات لديهم على استمالة الزبائن بالاعتماد على استخدام أساليب البيع التي ترتكز على «غنج المرأة» أو استخدام مفاتنها سواء «الجسدية أو الحسية»؛ والمحزن أن هذا الأمر يلقى استجابة من قبل العاملات اللاتي يعانين ظروفا معيشية صعبة[٤].

---

(١) انظر: صحيفة سبق، ٧ صفر ١٤٣٣هـ.

(٢) انظر: صحيفة سبق، ٤ ربيع الأول، ١٤٣٣هـ.

(٣) انظر: صحيفة سبق، ٩ جمادى الأولى، ١٤٣٣هـ. وصحيفة سبق الإلكترونية بنشرها المستمر والمبالغ فيه لأخبار الجرائم الأخلاقية؛ لأغراض الجذب والإثارة للأسف، تقوم من حيث لا تشعر بتطبيع هذه الجرائم، وتهوين وقعها في النفس؛ فكثرة الإمساس تقلل الإحساس.

(٤) انظر: الجزيرة أون لاين، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م.

كما كشفت مستشارة في الموارد البشرية والتوظيف والمشرفة العامة على مؤسسة قيادات الوطن للتوظيف المرخصة من وزارة العمل ندى البكر أن **(٤٠٪) من مؤسسات القطاع الخاص تطالب الفتيات بكشف الوجه، وقبول العمل المختلط**[١]، وبرغم ذلك لا تجد لوزارة العمل ولا لغيرها من الجهات الرسمية ذات العلاقة موقف جاد حيال هذه التجاوزات.

(٦)

إن الرغبة المحمومة بالإدماج القسري للنساء في الحياة العامة تأتي ضمن الإطار الكلي لمشروع التغيير الثقافي والاجتماعي للشرق الأوسط، في حين أن الأهداف الاقتصادية تأتي في المقام الثاني، وحال العديد من دول المنطقة العربية شاهد على أن إقحام المرأة في الحياة العامة من غير مراعاة لمقتضيات الشرع والحشمة لم يؤد إلى انتعاش اقتصادي، ولا ازدهار تنموي، إلا أنها كانت ورقة رابحة في سلة مشروع التغيير لبنية المنطقة لصالح القوى الغربية. إن الأسرة هي الحصن الأخير في المنظومة الاجتماعية، وإرهاق هذه المنظومة، وإضعافها، وتشتيت شملها، بهذه السياسات سيلحق ضراراً بالغاً بالبناء

(١) انظر: صحيفة الجزيرة، ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ. وانظر: «كشف الوجه والاختلاط محددات لتوظيف السعوديات بلقاءات جدة»، صحيفة سبق، ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ.

الاجتماعي والأخلاقي للقاعدة المجتمعية بصفة عامة وقد تستغل هذه السياسات ـ لتفعيل أجنداتها التغييرية ـ ارتفاع معدلات الفقر[1]، وارتفاع كلفة المعيشة[2]، وأحياناً الرغبة في إثبات الذات من قبل النساء، مع ندرة أماكن الترفيه والتنزه، وأحياناً انعدامها.

---

(١) ألقت صحيفة الجارديان البريطانية الضوء على ارتفاع معدلات الفقر في المملكة، وقالت: إن تقارير الصحف والتقديرات الخاصة تشير إلى أن ربع السعوديين يعيشون بدخل أقل من ١٧ دولاراً في اليوم، وأضافت أنه وبرغم الثروة النفطية الهائلة إلا أن هناك، بفضل سياسات التوزيع الجائرة للثروة، ما بين ٢ إلى ٤ ملايين سعودي يعيشون تحت خط الفقر. انظر: موقع نقودي، بتاريخ ٢٠١٣/١/١٥م. وتعتبر ظاهرة الفقر في السعودية في الدوائر الرسمية ضمن الخطوط الحمراء، التي يتم التكتم رسمياً عليها بشكل مفرط، ويتم التعامل مع من يطرحها للرأي العام بوصفه مثيراً للفتنة، ويكون عرضة للاعتقال أو المساءلة، كما وقع للناشط فراس بقنة الذي أعدّ تقريراً مصوراً عن الفقر في المملكة، ونشره على اليوتيوب في أكتوبر ٢٠١١م، وتعرض على إثر ذلك للتوقيف مدة ١٤ يوماً.

(٢) ذكر معدو خطة التنمية التاسعة (ص٣١٨) أن أكثر من (٩٠٪) من السعوديات العاملات في القطاع الخاص يعملن في مناطق: الرياض، ومكة، والمنطقة الشرقية. وهذا يشير إلى أن من أسباب ذلك ارتفاع كلفة المعيشة في المدن الكبيرة، مما يدفع النساء للعمل لتغطية نفقات الأسرة، كما يشير أيضاً إلى استمرار عدم التقبل المجتمعي لعمل الإناث في القطاع الخاص، وقوة التقاليد الاجتماعية؛ جراء انخفاض التأثر بالدعاية الإعلامية، والأفكار الوافدة في المدن الصغيرة.

إعلامنا الذي لا يشبهنا

«في المنطقة العربية الإسلامية ترى النُخَب في التعرّي الإعلامي المنظّم وسيلة من وسائل السيطرة الاجتماعية على أغلبية الرعية، وأن هذا العري هو صمام الأمان في خزان البخار الذي يغلي تحت وطأة المظالم الاقتصادية، والكبت السياسي».

[محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد ـ دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، ص١٩٨، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨م. بتصرف]

(١)

يمدنا العصر الحالي بأمثلة متعددة على أن وسائل الإعلام الجماهيرية تستخدم ـ عند احتكارها من قبل السلطة أو طرفٍ ما ـ كوسيلة من أسوء وسائل تضليل الجماهير. فلم يعد هناك حاجة في معظم الأحيان من استخدام القوة الغاشمة لحمل الشعب على عمل شيء ضد إرادته، حيث يمكن الوصول إلى ذلك اليوم بطريقة مشروعة، وذلك بشلّ إرادة الشعب عن طريق تغذيته المستمرة بحقائق مغلوطة، ومنع الناس من التفكير أو الوصول بأنفسهم إلى أحكامهم الخاصة عن الناس والأحداث.

لقد أثبت علم نفس الجماهير كما أكدت الخبرة أيضاً أنه من الممكن التأثير على الناس من خلال التكرار الملح لإقناعهم بخرافات لا تمت للواقع بصلة. وتنظر سيكولوجية وسائل الإعلام الجماهيرية إلى الفضائيات باعتبارها وسائل ليس لإخضاع الجانب الواعي في الإنسان فحسب، بل حتى الجوانب الغريزية والعاطفية، بحيث تخلق فيه الشعور بأن الآراء المفروضة عليه هي آراؤه الخاصة.

وبذلك تصبح الشاشة الفضائية ـ كما يشير علي عزت بيجوفيتش ت١٤٢٤هـ ـ تهديداً للحرية الإنسانية، وأعمق تأثيراً من

الأجهزة الأمنية، والمعتقلات السياسية؛ لمكافحة أنماط معينة من الثقافة والفكر[1]، والأبحاث السوسيولوجية توضح أن كل ما يشاهده المرء على الشاشة التلفيزيونية لا بد أن يطل به على منظومة معينة من القيم وأنماط السلوك، والمواقف الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والقيمية، التي ستترك بدورها أثراً متفاوتاً في هويته الثقافية، والشخصية، وعلى معتقداته، وما يمارسه من عادات وتقاليد[2].

لقد أدركت القوى المحلية والدولية الراغبة في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي في مجتمعنا أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في المساعدة على تسريع عجلة التغيير، وتطبيع الأنماط الثقافية والسلوكيات الاجتماعية الجديدة، فتوجه الرأسمال الاقتصادي الخليجي، والسعودي بالأخص إلى الاستثمار في الرأسمال الرمزي، للبحث عن مجالات النفوذ والتأثير.

لقد عملت القنوات الفضائية منذ مطلع التسعينات الميلادية على تنفيذ الأجندات السياسية التي أوكلت إليها، والتي تختلف بحسب مصدر التمويل، ومتطلبات المرحلة المحلية والدولية، فالإعلام العربي إعلام سياسي في المقام الأول[3]، وتأتي

---

(١) انظر: علي عزت بيجوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب، ص١١٩، ترجمة: محمد يوسف عدس، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

(٢) انظر: أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) انظر: مأمون فندي، حروب كلامية ـ الإعلام والسياسة في العالم العربي، ص٨٦ ـ ٨٧، ترجمة: تانيا ناجية، دار الساقي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

الأهداف الاقتصادية بالنسبة لمموليه في أكثر الأحيان في الدرجة الثانية من الأهمية، بينما بالكاد تجد الأهداف التوعوية والتثقيفية لها مكاناً في أجندة الإعلام العربي شبه المستقل، فشبكة تلفزيون وراديو العرب ART التي أنشأت عام ١٩٩٣م في روما لم تستطع الموازنة بين عائداتها وتكاليفها إلا ابتداءً من العام ٢٠٠٢م، ومع ذلك فإن ملّاك الشبكة أنفقوا ٢٥٠ مليون دولار لإضافة أربع محطات جديدة إلى الشبكة، من دون أن يؤدي ذلك إلى أي زيادة في عائدات الإعلانات، وهذا يجلي حقيقة وجود جدول أعمال خفي وراء استثمارهم المكلف بلا مردود مربح[١].

وأيضاً قرار شبكة (MBC) بإنشاء قناة العربية الإخبارية في عام ٢٠٠٣م برأسمال قدره ٣٠٠ مليون دولار، وكان هذا القرار يعكس محاولة السعودية لإعادة تأكيد سلطتها على قطاع الفضائيات العربية بعد أن خسرت بعضاً من تلك السلطة في أعقاب نهضة قناة الجزيرة، وتزايد شعبيتها حول العالم، والجدير بالذكر هنا أن قناة العربية لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق التوازن بين تكاليفها وعائداتها، إذ تقدر تكاليفها السنوية بنحو ٧٠ مليون دولار، بينما لا تتجاوز عائدات الإعلانات ١٠ ملايين دولار، وهذا أيضاً يدل بشكل مقنع على الأبعاد السياسية لإنشاء القناة[٢].

(١) انظر: المصدر السابق، ص٩٦ ـ ٩٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٥٦ ـ ١١٨.

وعلى الرغم من ادّعاء بعض المحطات الفضائية استقلاليتها، إلا أن الدولة الراعية لأنشطتها في الحقيقة هي اللاعب الرئيس في تشكيل توجهاتها، وإعطائها مساحات العمل، وفرص التحرك، ضمن حدود مصالحها الاستراتيجية، ولا تزال دول عربية عدة تنظر إلى قناة الجزيرة باعتبارها جهازاً تابعاً لدولة قطر، وكثيراً ما تكون العلاقة بين الاحتراف المهني والاستقلالية والملكية الخاصة في هذا الإعلام معدومة؛ والسبب الرئيس في ذلك يعزى للسياق الأوسع الذي تنشط فيه هذه الوسائل، فعلى سبيل المثال تعود الملكية الخاصة لجريدة القبس إلى أربع عائلات كويتية، وبناء على ذلك يتم تصنيفها باعتبارها صحيفة مستقلة، إلا أن الصحيفة نادراً ما تتجاوز الخطوط الحمراء؛ لأن رخاء هذه العائلات يعتمد على كرم الأسرة الحاكمة في الكويت، والأمر أكثر وضوحاً في بلد تنخفض فيه مستويات الحرية الإعلامية إلى حدها الأدنى كالسعودية كما هو واقع صحيفة الرياض السعودية، وكذلك صحيفة الخليج الإماراتية[١]، كما يحظى العاملين البارزين في هذا القطاع الإعلامي العربي المستقل شكليّاً بعالم من المكافآت والامتيازات لقاء التزامهم بشروط السلطة، وهذه المكانة التي يحتلها الصحفي والإعلامي تستدعي فهماً معمقاً للنظام العربي الإعلامي، ولدور الصحفيين العرب كلاعبين عبر الدول، كما يتطلب ذلك النظر إلى عمل هذه الوسائل الإعلامية

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص١١ ـ ١٣.

من منظور السياق السياسي الاستبدادي الذي تتحرك هذه الآلة الإعلامية في إطاره[1].

ومن غير المعقول نفي المسؤولية الرسمية عن دور القنوات الفضائية «السعودية» التي توصف عادة بأنها (شبه مستقلة) في المشروع التغييري، والذي تنصّل منه السياسي في فترة سابقة بحيلة نظامية، وذلك بإنشائها عبر تراخيص (أجنبية) خارج البلد، ومن خلال فرق عمل غير سعودية في الأغلب، ولكن الواقع الملموس والمشاهد يثبت المسؤولية الرسمية عنها بحكم (خصوصية) الملكية المعلنة لهذه الشبكات الفضائية، وبحكم أذونات البث، وحرية الطرح والحركة والتصوير، التي أتيحت لهذه الشبكات أكثر مما أتيح للقنوات الرسمية، بل إن تفاصيل (الحيلة النظامية) فيما يبدو كانت تقتضي التدرج والبدء من الخارج، وحين ينتشر القبول بالنمط الإعلامي الجديد للبلد فيمكن عندها الانتقال للداخل، وهذا ما يحدث الآن في توسع المقرات، والاستوديوهات محليّاً، وتوسع الاستعانة بفرق عمل محلية، بل وصل الحال أن تصدر تراخيص قنوات «إف إم» إذاعية محلية منذ الإنشاء، وبنفس نمط التغيير الثقافي والاجتماعي والقيمي، ومنع ذلك عن أغلبية المجتمع ونمطهم الاجتماعي المعتاد، بل لن يكون

(١) انظر: المصدر السابق، ص١٨.

بعيداً أن يأتي وقت تتغير فيه وسائل الإعلام الرسمية القديمة لتكون منسجمة مع القنوات المهاجرة، وليتم إحكام سطوة احتكار مصادر التأثير الإعلامي في عقول المجتمع، وخصوصاً الناشئة.

وفي هذا المبحث سأتناول حزمة من الآليات والسياسات الإعلامية التي تسعى للمساهمة في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع السعودي في ضوء الرؤية الأمريكية، مع التركيز على أشكال الاستثمار الداخلي للإعلام في مكافحة الإرهاب، وذلك عبر البرامج المرئية، والأفلام، والمسلسلات، والصحافة المكتوبة.

(٢)

لقد اهتمت صحيفة «التليجراف»، بإحدى المراسلات الدبلوماسية الأمريكية المسربة على موقع ويكيلكس[١]، والتي تكشف عن أن المسلسلات الأمريكية الشهيرة مثل «Friends» الذي بثته MBC4، و«Desperate Housewives» كان لها **دور أكبر فى خنق التطرف الإسلامى فى السعودية أكثر من ملايين الدولارات التي تم إنفاقها على الدعاية.**

---

(١) راجع: هدى حوا (تحرير)، ظاهرة ويكيليكس، جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

وبحسب برقية صدرت إلى واشنطن من **السفارة الأمريكية في جدة**، فإن الممثلتين الشهيرتين جنيفر أنستون، وإيفا لونجوريا نجحتا في تقويض انتشار ما وصفته التليجراف بالأفكار الجهادية بين الشباب السعودي[١]، وأضافت الصحيفة **أن مثل هذه البرامج التى أُذيعت على عدة قنوات فضائية سعودية مترجمة إلى اللغة العربية، كانت جزءاً من دفعة قامت بها المملكة لتعزيز الانفتاح ومواجهة المتشددين.**

وقال المسؤولون: إن هذه السياسات قد نجحت بطريقة لم تتمكن منها قناة الحرة الممولة أمريكياً، والتي أنشأت عام ٢٠٠٤م وتبث في العديد من بلدان الشرق الأوسط، والتي كلفت حتى الآن بحسب إحدى التقديرات حوالي ٥٠٠ مليون دولار.

وجاء عنوان البرقية الدبلوماسية «ديفيد ليترمان: وكيل التأثير» في إشارة إلى أحد البرامج الأمريكية الذي شاهده الجمهور السعودي، وأشارت البرقية المؤرخة في مايو ٢٠٠٩م إلى أن «**السعوديين أصبحوا الآن مهتمين للغاية بالعالم الخارجي، ويريد الجميع أن يدرس في الولايات المتحدة إذا تمكنوا من ذلك، فهم مبهورون بالثقافة الأمريكية بطريقة لا مثيل لها من قبل**»[٢].

وصدرت أيضاً وثيقة ويكيليكسية من السفارة الأميركية

---

(١) ينطوي هذا الوصف على مبالغة شديدة في تقويم التأثير.

(٢) صحيفة اليوم السابع، يوم الأربعاء ٨ ديسمبر ٢٠١٠م.

بالرياض بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١١م تحت عنوان: (الإتجاهات الأيديولوجية والملكية في الإعلام السعودي)[١]، وهي وثيقة مهمة تساعدنا على فهم الواقع الإعلامي، وتساهم في كشف دوافع ممولي الشبكات التلفيزيونية المعروفة، والمنخرطة في دعم المشروع الأمريكي الكبير، والتي تتبع سياسة (تطبيع الانحلال لمواجهة التشدد).

تناقش الوثيقة اتجاهات مجموعة أم بي سي MBC1, 2, 3، وقناة العربية التي يملكها الوليد بن إبراهيم والأمير عبد العزيز بن فهد، ومجموعة روتانا التي يملكها الأمير الوليد بن طلال، ومجموعة الأبحاث والتسويق التي يملكها الأمير سلمان بن عبد العزيز وأبناؤه، وجريدة الحياة التي اشتراها الأمير خالد بن سلطان عام ١٩٨٨م، وجريدة الوطن التي تتبع للأمير خالد الفيصل، وشبكة تلفزيون وراديو العرب «اي آر تي» التابعة لصالح كامل وأمراء آخرين.

تتحدث الوثيقة عن مقابلة جرت بين موظفي السفارة الأمريكية والقنصلية في جدة ومحررون ومدراء في التلفزيون السعودي، والذين شرحوا لموظفي السفارة العناصر الأساسية لاتجاهات الإعلام السعودي، وكتموا جزئياً كيف أن جهات عليا تمسك بقوة على الإعلام في هذه البيئة الجديدة المعقّدة، عبر

---

(١) انظر ترجمتها في موقع مجلة الحجاز: (www.alhejazi.net) وانظر أيضاً: تقرير موقع الجزيرة. نت عن الوثيقة بعنوان: «الدراما الأمريكية تغير المجتمع السعودي»، ١٩/ ١٢/ ٢٠١٠م.

وسائل تتراوح بين تدابير وزارة الداخلية المعدّلة للصحافيين العصاة، **وتوجيهات من الجهات العليا نفسها تحث على تبني وجهات نظر تقدّمية كحل للتفكير المتطرّف.**

وترصد الوثيقة اتجاهاً جديداً في كافة مؤسسات الإعلام السعودي، ويتمثل هذا الاتجاه في زيادة السعوديين الموالين للولايات المتحدة نسبياً، وهم أولئك الذين يتواجدون في مواقع إدارة التحرير؛ وأيضاً تكاثر العقليات التكنوقراطية الحاصلة على شهادات جامعية في الصحافة من الولايات المتحدة. فمثلاً قد جرى توجيه كامل مجموعة الأبحاث والتسويق السعودية التي يرأسها الأمير فيصل بن سلمان لتبني مقاربة احترافية على الطراز الغربي في الإعلام، والتي ستزيد في المداخيل، **وتعزز الأفكار الحديثة التي ترغب الجهات الرسمية في تسويقها، باعتبارها مناهضة للأيديولوجية المتطرّفة.**

كما تشير الوثيقة إلى قلق الحكومة السعودية من أن الشباب السعودي كانوا عرضةً بشكل خاص للتأثر بدعوات المتطرّفين، وأن مجموعة أم بي سي MBC1, 2, 3، **وقناة العربية تستهدف الآن بث الأخبار (المعتدلة)** للجيل من ذوي الأعمار ما بين ١٤ ـ ١٨ سنة، وغني عن القول أن هذا الاعتدال يتم بحسب المعايير الأمريكية كما سأبين بعد قليل.

وتنقل الوثيقة عن أحد المختصين تأكيدات عن التغييرات في

بيئة الإعلام السعودي، ويذكر المختص أن جهات عليا تدفع هذا **الانفتاح الجديد في الإعلام كوسيلة لمواجهة المتطرّفين**.

ويقول مختص آخر ـ وقد أخفت الوثيقة اسمه ـ بـ«أن البرامج الأميركية كانت بالغة التأثير، وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن الحكومة الأميركية هي وراء ذلك. يعتقد البعض ـ حسب قوله ـ بأن **علاقة الأمير الوليد بن طلال مع المجموعة الإخبارية التي يمتلكها روبرت مردوخ، وشقيقتها شركة تونتي سينتشري فوكس وراءها دوافع أيديولوجية**».

ويلفت النظر إلى أن قناة فوكس السينمائية في مجموعة (روتانا) متوفرة بصورة مجانية لكل من يمتلك صحناً لاقطاً.

وختمت الوثيقة بالقول: «إلى جانب مبادرات أخرى مثل حوار الأديان وخطط الإصلاح التعليمي، فإن الحكومة السعودية أخذت بوضوح قراراً استراتيجياً بفتح البلاد على الرأي، ووجهات النظر والثقافة في الخارج، بهدف بتر آثار الأيديولوجية والرؤية المتطرفة التي تهدد البلاد».

(٣)

ولتوضيح حقيقة «الانفتاح الجديد في الإعلام كوسيلة لمواجهة المتطرّفين»، وتلك «الأخبار (المعتدلة)»، و«وجهات النظر التقدّمية بوصفها حلّاً للتفكير المتطرّف»، لنأخذ موقع العربية. نت وهو موقع إخباري شهير يتبع لقناة العربية «السعودية»

أنموذجاً على تطبيقات هذا الانفتاح[1].

يتعمد الموقع مناكفة المسلَّمات الشرعية، سواء في انتقاء الأخبار أو في صياغة العناوين والنصوص، وهذه المناكفة تتمثل في جعل كل ثوابت الدين قابلة للأخذ والرد بوصفها آراء واجتهادات، مثلاً نشر الموقع خبراً تحت عنوان: «طبيب تونسي: الرقص الشرقي علاج طبي لكآبة النساء العربيات، والسُّنَّة أو الأحاديث النبوية لا تحرمه»[2]، ونشر أيضاً خبراً آخر: «مسرحية تونسية رافضة للحجاب تشهد إقبالاً واسعاً في سوريا»[3]، كما نشر الموقع خبراً عنوانه: «أساقفة كاثوليك يتهمون الدين الإسلامي بانتهاك حقوق النساء»[4]، وكان من الممكن لو أصر الموقع على نشر الخبر أن يصوغه بحيث يستبعد فعل «يتهمون»، ويضع عبارات أكثر اعتدالاً وأكثر تماهياً مع معتقدات الجمهور العربي/المسلم ومشاعره مثل: «يسيئون إلى»، أو «يتطاولون على»، أو «يتهجمون على».

كما يعمد الموقع إلى التقليل من شأن المتدينين المسلمين بشكل متكرر ومستفز. لاحظ مثلاً الخبر الذي نشره الموقع ووضع

(١) النماذج القادمة وتحليلها استفدتها من مقابلة مهمة مع خبير إعلامي سعودي، بعنوان: «مشروع العربية. نت هو التطبيع مع الشذوذ: في السياسة والدين والجنس»، أجرتها صحيفة المصريون.

(٢) انظر: العربية. نت، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨م.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨م.

(٤) انظر: المصدر السابق، ١٧تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨م.

له عنواناً يقول: «إمام مسجد مغربي يحاول ذبح زوجته بعد أن رفضت تلبية رغباته الشاذة: وضع رأسها على صخرة وبدأ يكبّر»[1]، وفي متن الخبر إشارة إلى أن هذا الزوج كان «ملتحياً»، وأن الزوجة كانت تعيش معه «حياة البؤس والعذاب»، وأن له صلات محتملة «بتيار متطرف متعصب». والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن عند هذا الخبر وأمثاله: هل كان لا بد للموقع من الإشارة إلى أنه «إمام مسجد» في العنوان؟، وهل كان مضطراً إلى التشديد على أنه «ملتح» في المتن؟، ولماذا وظف استراتيجية «الربط» متهماً الرجل بصلات «مشبوهة» بجماعات متطرفة من دون دليل؟ إلا أن يكون الهدف هو ممارسة تحقير وتشويه متعمد لهذه الشريحة المتدينة[2].

ويهتم موقع العربية. نت ضمن سياسات الانفتاح الجديد لمواجهة التطرف بالمسائل الجنسية المثيرة بشكل ملحوظ يدعو إلى الدهشة، بحيث لا يكاد يمر يوم من دون إشارة إلى الجنس بشكل أو بآخر. وأكثر ما يركز عليه الموقع أخبار الشذوذ الجنسي، حتى يبدو أحياناً أن هناك جهداً متعمداً لنشر ثقافة الانحطاط الجنسي، عبر انتقاء الأخبار وتلوينها، وذلك باستخدام أساليب تلطيف القبيح (euphemism) الذي يهدف بحسب تعريف

(١) انظر: المصدر السابق، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦م.

(٢) وانظر لخبر مشابه: داعية سعودي يؤدب طفلته حتى الموت، العربية. نت، ٢٦/١٢/١٤٣٣هـ.

خبير الاتصال السياسي دان نيمو إلى «جعل الحقيقة السيئة مقبولة لغوياً»؛ فهو يوظف هذه الاستراتيجية الخطابية كوصفه الخمور بـ«المشروبات الروحية»، ووصفه الشذوذ الجنسي بـ«المثلية الجنسية»، وقد نشر الموقع خبراً تحت عنوان «وثائقي عن المثليين المسلمين يفوز بجائزة مهرجان تورنتو الخاصة: يُصوّر إمام مسجد شاذ ومثليتان محجبتان ومتدينتان»[1]، ويتضمن تفاصيل الخبر الإيحاء بأن الشذوذ، أو عمل قوم لوط هو أمر عادي، ولا يتناقض مع كون المرء مسلماً أو ملتزماً بالدين.

وفي عنوان آخر ينشر الموقع: «دراسة علمية تقترح أن مثلية الجنس فطرية، وليست وليدة الخبرة»[2].

بل نشر الموقع مقالاً للكاتب محمد نبيل يقول فيه: إن «ظاهرة ممارسة الجنس المماثل ليست بجديدة علينا لكنها تفرض مقاربة بعيدة عن منطق الإبعاد والإقصاء الذي لا يزيد إلا الطين بلة» (يقصد لا يزيد الطين إلا بلة)، ويهاجم الكاتب ما وصفه بالعقلية المتجذرة التي «تريد تسييد الممنوع وتوسيع رقعته». ويمضي مؤكداً على أن «وسائل الإعلام وجُلّ المؤسسات العربية تنعت المثلي بالشاذ جنسياً» الأمر الذي «ينبذ المثلي ويحرمه من التواجد اجتماعياً، بل يمارس عليه عقاباً جماعياً بكل أنواعه».

(١) انظر: العربية. نت، بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧م.

(٢) انظر: المصدر السابق، بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥م.

ثم يدعو الكاتب إلى إعطاء الشواذ الحق في ممارسة الرذيلة، و«الاستفادة من كل الحقوق التي يتمتع بها المواطن في إطار المساواة بين الجميع، بل المشاركة في المؤسسات الاجتماعية والدينية كمؤسسة الزواج»[(١)]. هذا المقال يطل بنا على طبيعة **وجهات النظر التقدّمية** التي ينتهجها الموقع وأضرابه؛ بوصفها أداةً لمكافحة الإرهاب.

(٤)

لم تغب الولايات المتحدة عن المشهد الإعلامي العربي يوماً ما، بل عملت على الصعيد الإعلامي بكل قوة في سبيل تفعيل برامج وسياسات مشروع الشرق الأوسط الكبير، وساهمت في دعم ومساندة المؤسسات الإعلامية، والتحالف معها لتنفيذ أجندات مشتركة، لا سيما في ما يتصل بملف النساء؛ فمن ذلك على سبيل المثال **إبراز الفعاليات النسائية في وسائل الإعلام**، فقد قامت مبادرة الشراكة الأميريكية ـ الشرق أوسطية بتمويل إنتاج وتوزيع أشرطة فيديو تبرز كيفية تغلب نساء من مختلف أنحاء المنطقة العربية على العوائق الاجتماعية، وكيف استفادت مجتمعاتهن المحلية برمتها من ذلك؛ كطريقة لتشجيع غيرهن من الفتيات، والسيدات العربيات على اقتفاء خطاهن.

كما قامت أيضاً مبادرة الشراكة الأميركية ـ الشرق أوسطية

---

(١) انظر: المصدر السابق، بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥م.

بالتعاون مع منظمة إنترنيوز، وهي منظمة دولية غير حكومية، بإقامة دورات تدريبية لأربعين صحفية أردنية وفلسطينية **وسعودية**، حول الدقة والموضوعية والتوازن في وضع التقارير الإخبارية. كما باشرت مبادرة الشراكة الأميريكية ـ الشرق أوسطية العمل مع معلقات على الأخبار، وصحفيات عربيات؛ لإنتاج برامج وروايات تسلط الضوء على قضايا المرأة وتاريخها[١]، وفي هذه الدورات والبرامج وغيرها يتم التدريب وفق الرؤية الأمريكية، وبالنحو الذي يخدم مصالح القوى الكبرى.

كما قامت الولايات المتحدة بإنشاء مؤسسات إعلامية تنشر الثقافة الأمريكية، وتتبنى رؤيتها السياسية في المنطقة؛ كإذاعة «سوا» التي أنشأت في مارس ٢٠٠٢م، وقناة «الحرة» التي بدأت البث في فبراير ٢٠٠٤م، وعدد من المجلات المختلفة، والتي لم تلاق رواجاً في واقع الأمر، مما قوى فرص الدعم الذي تتلقاه بعض المحطات الفضائية العربية مثل قناة العربية ومجموعة MBC ذات التمويل السعودي، وقد حظيت تلك الفضائيات بالكثير من التسهيلات التي تقدمها الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، في حقوق البرامج والأفلام وغيرها[٢].

---

(١) انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية، «الولايات المتحدة تقدم تدريباً على المهارات للنساء الشرق أوسطيات: بيان حقائق يستعرض البرامج الأميركية التي تساند نساء المنطقة»، منشور في ١٨ فبراير ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد، دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، ص١٤٣، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨م.

(٥)

إن التعدد في الفضائيات العربية عموماً قد يبدو للمشاهد أنه يمثل تنوعاً في الظاهر، إلا أنه يعكس خطاباً تتوزع فيه الأدوار حسب الهدف والفئة المستهدفة، ما بين الفضائيات الترفيهية، إلى الفضائيات الإخبارية شبه المستقلة، إلى المحطات التلفيزيونية الرسمية. ففي حين تستهدف القنوات الترفيهية (القيمة) الثقافية والدينية والاجتماعية، يتمحور اهتمام القنوات الإخبارية على الترويج لأنماط محددة من التنشئة السياسية، فالأولى تؤثر في الثوابت، والثانية تؤثر في المتغيرات[١].

لقد أضحى الفضاء العربي ساحة تنافس واستقطاب شرس، تتصارع فيه القوى المختلفة التي تسعى إلى «تغيير» ثقافة المجتمع العربي وقيمه، أملاً في تحقيق النفوذ في المجالات الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية بما يخدم استراتيجيات بعيدة، بما في ذلك تثبيت إخراج المنطقة من دائرة الفعالية الحضارية المستقلة، إلى دائرة التبعية والهامشية[٢].

ومن الظاهرات الإعلامية التي تصاعد حضورها ووهجها خلال العقد الأخير برامج ما يسمى بـ«تليفزيون الواقع»، والتي أقيمت في العديد من الفضائيات العربية، وهي برامج شبابية، تتضمن وجود مجموعة من الشباب والفتيات تحت سقف لفترات

---

(١) انظر: عبد الرحمٰن عزي، الرأسمال الرمزي الجديد، قراءة في هوية وسوسيولوجية الفضائيات في المنطقة العربية، ضمن: «ثورة الصورة، المشهد الإعلامي وفضاء الواقع»، ص١٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٠٧.

طويلة تستمر إلى شهور يعيشون معاً، وتذوب بينهم الحواجز، ويصل الأمر إلى حد ارتكاب ممارسات لا أخلاقية، مثل برنامج قدمته قناة LBC بعنوان «ستار أكاديمي»، وبرنامج قدمته قناة MBC الثانية بعنوان «الأخ الأكبر»، وشاركت فتيات خليجيات في البرنامجين، وبرنامج سوبر ستار، ونجم الخليج، وأكسير النجاح، والعندليب، وغيرها من برامج الترفيه والغناء والرقص.. إلخ، وهي نسخ مشوهة عن برامج معروفة في الإعلام الغربي[1]، ذات طابع ترفيهي وتجاري. وهذه البرامج تأتي ضمن منظومة إعلامية ذات توجه ثقافي غربي، ولا يمكن فصلها عن مساعي السياسات العامة لمكافحة الإرهاب المحلية والدولية، كما لا يمكن تجاهل دورها في المساهمة في مشروع تغيير البنية الثقافية، وأشكال العلاقات الاجتماعية المحافظة.

وكان من آخر هذه البرامج البرنامج الغنائي عرب آيدول في موسمه الثاني ٢٠١٣م، الذي بثته قناة MBC1، وهو النسخة العربية من برنامج المسابقات الغنائي العالمي «Pop Idol» الذي طورته شركة فريمانتل البريطانية، وهو يحل بديلاً عن برنامج سوبر ستار الذي بثت منه قناة المستقبل خمسة مواسم ابتداءً من ٢٠٠٣م[2]، وهو برنامج تنافسي للجنسين للتصويت على أجمل صوت غنائي.

---

(١) انظر: نصر الدين لعياضي، تلفزيون الواقع في المنطقة العربية بين التجانس الثقافي والنسبية الثقافية، ضمن: «ثورة الصورة، المشهد الإعلامي وفضاء الواقع»، ص١٥٢، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: صفحة البرنامج على موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

وفي أثناء إجراء النهائيات لترشيح الفائز في الموسم الثاني علّق افيخاي أدرعي ـ المتحدث بلسان جيش الاحتلال الإسرائيلي للإعلام العربي ـ بركاكة وعجمة: «بالنجاح والتوفيق للمرشحين. أتابع نهائيات اراب آيدول من إيلات بكل اهتمام. الموسيقى توحد جميعنا، كلنا نحب الغناء بغض النظر عن الخلافات السياسية»، وعندما أعلن فوز الفلسطيني محمد عساف بالمركز الأول كتب أدرعي: «مبروك عساف على الفوز. نتمنى أن تسمح حماس لأهالي القطاع من الفرح بدلاً من قمع أي من مظاهر الفرحة كما علمت الآن»[1].

وكتب أحد الصحفيين الإسرائيليين في إحدى الصحف اليهودية المشهورة: «محمد عساف ليس على الإطلاق رمزاً للكفاح الفلسطيني، فهو لم يحلم بأن يكون شهيداً، ولم ينضم إلى أي منظمة [إرهابية]، ولم يتصرف بعنف، بل بالعكس حلم بأن يخرج من خان يونس ليغني لا ليطلق النار، غنّى إلى جانب شابات كاشفات ومزينات. وشارك في برنامج ترعاه بيبسي وكنتاكي رمز الأمركة. البرنامج هو فكرة غربية تبناها العالم العربي. فما علاقة هذا الشاب بالإسلام المتطرف بالضبط؟»[2].

إن ما تتصف به هذه القنوات ببرامجها الترفيهية التي تبث هذه

---

(١) انظر: الصفحة الرسمية الموثقة لافيخاي أدرعي في موقع تويتر، ٢٢/٦/٢٠١٣م.

(٢) ميخال أهروني، محمد عساف حلم بالغناء لا بإطلاق النار، صحيفة معاريف، ٢٤/٦/٢٠١٣م، ترجمة صحيفة القدس العربي.

البرامج وأشباهها هو غياب القيمة، ويتجسد ذلك في التركيز على نمط من الخطاب الغرائزي في شكل غناء، طرب، رقص، لهو، الذي يستهدف أوساط الفئة الشابة في المجتمع، وهذا الخطاب الغرائزي «يتمحور حول الجسد بوصفه وسيلة للإثارة، وأقل الوسائل تكلفة في اختراق الممنوعات والتنفيس عما يعتبر أنه مكبوتات اجتماعية، ويترتب على هذا الخطاب الغرائزي إبعاد القيمة، تحت راية التحرر ومسايرة العصر، ويكون هذا المنحنى منسجماً مع نوع من الطرح السياسي ذي النزعة (الإلهائية)، والمتناغم مع خطاب العولمة الداعي إلى التعديل الثقافي، وإبعاد الفئات الناشئة عن التطرف»[١].

(٦)

ويأتي دور آخر للآلة الإعلامية وهو أن تقوم بالتسويق للمشاريع التغييرية الأخرى، بعد أن اقتنع من يقف خلف هذه المشاريع بآثار الإعلام في صناعة الوعي، وضرورة نقل المتلقي إلى «عالم الواقعية المفرطة» ـ إذا أردنا أن نستعير فكرة السوسيولوجي الفرنسي جان بودريار ـ إن تغلغل وسائل الاتصال الجماهيري في كل مكان يخلق عالماً من الواقعية المفرطة،

---

(١) عبد الرحمٰن عزي، مصدر سابق، ص٩٠. بتصرف. ومن هنا يمكن فهم دوافع ما تقوم به بعض الجهات المختصة من السماح للمعتقلين السياسيين بمشاهدة قنوات فضائية ذات توجهات معروفة، كما قال الدكتور يوسف الأحمد حين تحدث عن فترة اعتقاله: «في السجن كنت مغيباً عن العالم الخارجي، ولا يسمح لنا إلا بمشاهدة قنوات MBC وقناة العربية» برنامج في الصميم، قناة روتانا خليجية، ٢٠١٣/٧/١٩م.

والذي يتكوَّن من اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة، والصور الإعلانية من جهة أخرى، ويتألف الواقع الجديد من صور خليطة ومتداخلة تكتسب معانيها ودلالاتها من صور ومشاهد أخرى ترتكز مرجعيتها الأساسية إلى واقع خارجي. إن شاشات التلفزة وأثير الإذاعات وكافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمكتوبة ـ بحسب بودريار ـ تروج الرسائل والرموز والقيم والصور، وهذه الرسائل والرموز و.. تشكل بكثافة تداولها معالم ملزمة إلى حد ما، يكيّف المشاهد فيها رغباته ويستثمرها، ويتبنى المتلقي الرموز ويدرجها في جهازه النفسي ـ السلوكي، ويحدد من خلالها طريقة اندراجه في الحياة والعالم[1].

وإذا أخذنا ملف مشاركة النساء في العمل ـ على سبيل المثال ـ، ومشروع تكثيف وجودهن في الحياة العامة، نجد الاهتمام الكبير الذي توليه الأدوات المنفذة لمشروع التغيير الثقافي والاجتماعي على هذا الصعيد لموقع الإعلام من التغيير. وقد سجل ذلك معدو خطة التنمية الثامنة في قائمة السياسات الساعية لتحقيق الأهداف الرئيسة في ملف المرأة: «تطوير الإعلام الهادف لتعزيز الدور التنموي للمرأة»[2]. وكذلك نصت خطة التنمية التاسعة أيضاً على ضرورة «قيام الجهات الرسمية،

(١) انظر: جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ص٢٥ ـ ٣١، ترجمة: د. جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م. وانظر: أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص٥١٢ ـ ٥١٣.

(٢) خطة التنمية الثامنة، ص٣٧٨، موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

والجمعيات الأهلية، بحملات إعلامية؛ **لزيادة التقبل الاجتماعي** لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي»[١].

كما وضعت رئيسة مجلس إدارة مركز خديجة بنت خويلد الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز، عدة مطالب تدعو إلى تمكين المرأة، منها: قيام الجهات الرسمية والأهلية بحملات إعلامية **لزيادة التقبل الاجتماعي** لعمل المرأة، وتكثيف توعية المجتمع بأهمية دور المرأة في التنمية[٢].

وأكد رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية صالح بن عبد الله كامل في منتدى مركز خديجة بنت خويلد لصاحبات الأعمال الثاني الذي عقد بجدة في ٢٠١٠م تحت عنوان «واقعية مشاركة المرأة في التنمية الوطنية» على دور وسائل الإعلام في إبراز مثل هذا الحدث الذي يعزز مكانة المرأة في المجتمع ونجاحاتها، في مختلف المجالات مع أخيها الرجل[٣].

كما أكد السفير البريطاني لدى المملكة جون جينكنز عند حديثه عن انضمام النساء لمجلس الشورى «أن الإعلام يجب أن يلعب دوراً مهماً في تهيئة المجتمع ليس فقط لتقبل الفكرة، ولكن أيضاً لإعطاء العضوات الفرصة حتى يثبتن أقدامهن داخل المجلس»[٤].

---

(١) خطة التنمية التاسعة، ص٣٢٨، موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

(٢) انظر: صحيفة الوطن، بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠م.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: صحيفة الرياض، الخميس ٥ ربيع الأول ١٤٣٤هـ.

على سبيل المكافحة

«لا يتعلق الأمر بصراع الحضارات، بل بمواجهة أنثربولوجية تقريباً، بين ثقافة كونية متماثلة، وكل ما يحتفظ في أي مجالٍ كان بشيء من المغايرة العصية على التذويب، فرسالة الغرب هي إخضاع الثقافات المتعددة لقانون المعادلة الوحشي بكل الوسائل. إن مثل هذا النظام يرى في كل شكلٍ عاصٍ عليه (إرهابياً مفترضاً). هكذا حال أفغانستانَ؛ فالعالم الحر لا يتحمل منع بلد ما لكل (الحريات الديموقراطية): الموسيقى والتلفيزيون ووجوه النساء. ولا يحتمل أن يقف بوجهه كليّاً بلد ما، مهما كان المبدأ الديني المطروح، فمن غير المسموح الاعتراض على الحداثة في نزعتها الكونية».

[جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ص٢٣ ـ ٢٤، ترجمة د. جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م].

تم الكشف مؤخراً عن العديد من الوثائق السرية المتصلة بحادثة الحرم (فتنة جهيمان) بعد مرور المدة القانونية بحسب قانون حرية الحصول على المعلومات بطلب من بعض الهيئات المهتمة بدراسة الإسلام السياسي الراديكالي. ومن هذه الوثائق رسالة صادرة من السفارة الأمريكية بجدة إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٤ فبراير ١٩٨٠م/ ١٤٠٠هـ، مما جاء فيها:

«كشفت [حادثة الحرم] عن بعض المشاكل الملتهبة التي يواجهها النظام السعودي مثل الفساد، والحاجة لمؤسسات سياسية ملائمة بصورة أفضل لتزايد السكان، وارتفاع مستوى التعليم، وازدهار الاقتصاد. استمرار استقرار النظام يعتمد بشكل كبير على الكيفية الفعالة للنظام في معالجة هذه المشاكل»، «سمعنا عدداً من الناس يشيرون ـ بالرغم من عدم تعاطفهم مع جماعة جهيمان ـ إلى أنهم يأملون أن صدمة الحادثة سوف تعيد الالتزام الديني إلى البلاد»[١].

وتجاوباً مع الصدى الشعبي صدر وقتها أمر ملكي ٤١٨٥/ ٢، بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٤٠٠هـ، موجهاً إلى وزير الإعلام آنذاك، جاء

---

(١) انظر: توماس هيغهامر وستيفان لاكروا، حتى لا يعود جهيمان، ترجمة: حمد العيسى، ص٢٨٧ ـ ٢٨٨، ط. منتدى المعارف، ٢٠١٣م.

فيه: «يمنع عرض أي رقص نسائي، أو إظهار مغنية في التلفزيون السعودي مهما كان نوع ذلك. يمنع ظهور أي امرأة تلقي نشرة إخبارية، أو حديث سواء بالعربي أو بالإفرنجي. يمنع منعاً باتاً أي صور للنساء في الجرائد والمجلات السعودية مهم كان نوعها وسببها. على الإعلام السعودي المرئي والمسموع التوجه لبث ما هو مفيد دينياً ووطنياً»[1].

تنوعت القراءات لهذه الحادثة وردة الفعل الرسمية حيالها، وكتب العديد في الصحافة المحلية في التحذير من قرارات مشابهة بعد أحداث العنف الداخلي في ٢٠٠٣م، إلا أنه يجب أخذ العبرة مما ورد فيها، لا سيما عند النظر في ما جاء في الوثيقة الأمريكية نفسها:

«قد يكون هناك بعض الأمل بأن التوتر بين التحديث والتزمت الديني يمكن - مع مرور الزمن - أن يتلاشى. ويصبح توتراً جيليّاً كما كان في تركيا وإيران. السعودية تتحضر الآن، ومع استمرار التحضر، وانتشار التعليم الحديث، وزيادة الاتصال بالعالم الخارجي، نعتقد أن الجيل الشاب سيصل إلى توفيق بين الدين والتكنولوجيا. ولكن من المحتمل أن يستغرق التحول ٢٠ عاماً، وتحولات كهذه عادةً ينتج منها حوادث، وبالرغم من كون حادثة مكة هي الأكثر

(١) انظر: عبد العزيز الخضر، السعودية سيرة دولة ومجتمع، ص٢٩٧، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

جدية حتى الآن، وهناك احتمال قوي لوقوع حوادث أخرى مستقبلاً»[١].

(١)

إن الفجور السياسي ـ كما يعبِّر فريد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ هو التمكين للفساد الأخلاقي والدعاية له بوسائل شتى لتحقيق أهداف متعددة إلا أنها تؤول في النهاية إلى هدف وحيد: وهو محاصرة الصحوة الإسلامية؛ إذ أن العمق الاستراتيجي للدعوة والعمل الإسلامي إنما هو (تدين المجتمع). وأخطر ما يهدد ذلك هو موجة الفجور السياسي المنظّم، والمسلّط على الأمة عبر مؤسسات، وأحزاب، وحكومات، وظواهر اجتماعية مصنوعة أو مدعومة[٢].

إن العمل الدعوي، والبرامج الإسلامية بطبعها لا يمكن أن تنتعش في مجتمع مستهتر بالقيم، غارق في شهواته. ومن هنا كان إغراق المجتمع في الفساد الخلقي بشتى أنواعه هدفاً (استراتيجياً) لكل القوى المعادية للمد الإسلامي، وذلك تحت مسميات من قبيل «تجفيف منابع التطرف»، و«محاربة الإرهاب»، والتي اتخذت «كيافطات إشهارية فقط لتغطية العمل الفظيع القائم على القضاء

---

(١) انظر: توماس هيغهامر وستيفان لاكروا، حتى لا يعود جهيمان، ترجمة: حمد العيسى، ص٢٨٧ ـ ٢٨٨، منتدى المعارف، ٢٠١٣م. بتصرف.

(٢) انظر: فريد الأنصاري، الفجور السياسي والحركة الإسلامية بالمغرب، دراسة في التدافع الاجتماعي، ص١٤٧، دار السلام، ١٤٣٢هـ.

التدريجي والممنهج على أصول التدين في المجتمع؛ لسلخه من هويته الحضارية، وتكريس تبعيته للغرب»[١].

إن مصممي سياسات وبرامج التغيير الناعم في الشرق الأوسط يعتقدون بأن «حرية» المرأة المزعومة تعتبر عائقاً أمام أي «تطرف» ديني؛ وهذا يعني أن موجة الانحلال الأخلاقي ـ التي يتم التسويق لها تحت شعارات التغيير والحقوق ـ كفيلة بتقليص دائرة التدين في فئة محدودة من الناس[٢].

قد يعتقد البعض أن سياسة «التفسيق السياسي»، وتوفير الظروف المناسبة لتطبيع العلاقات بين الجنسين مثلاً، إنما يراد بها المحافظة على التوازن الاجتماعي/السياسي في البلاد، على النحو الذي كانت تمارسه بعض الحكومات الاشتراكية؛ حيث توفر الحرية الجنسية بلا حدود ـ في كل مكان وبشكل مفتوح أحياناً وأحياناً بالخفاء ـ، وكأنها مكافأةً على تقليص الحريات السياسية. وهي تظن بأن هذه الحرية الجنسية ليست خطيرة على الفئة الحاكمة، وإنما على العكس يمكن أن تخدم كـ[بالوعة] جيدة من أجل تفريغ التوترات السياسية والاجتماعية[٣].

أو كما هو الحال عند غياب أو تضعضع مؤسسة الأسرة، وتراجع دورها التربوي، وكذلك تراجع دور المدرسة، وغيرها من

---

(١) المرجع السابق، ص٧٠ ـ ٧١، بتصرف.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٧٣، ٩٠.

(٣) علي عزت بيجوفيتش، هروبي إلى الحرية، ص١٧٨، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

المؤسسات الوسيطة، تزداد حاجة مؤسسات الدولة الكبرى لإتاحة أنواع من الحريات الجنسية من أجل تحقيق درجة أعلى في الضبط الاجتماعي، ويحكي الدكتور عبد الوهاب المسيري حكاية في هذا السياق، ويقول أنه في عام ١٩٧٥م ذهب إلى مدرسة ثانوية في نيويورك لإلقاء محاضرة، وفي طريقه إلى قاعة المحاضرات وجد أن كل طالب في المدرسة ممسكاً بفتاة من زميلاته بطريقة غير لائقة، وعندما دخل إلى قاعة المحاضرات وجدها شبه فارغة من الطلبة، إلى أن بدأت إدارة المدرسة في دفع التلاميذ إلى القاعة، فجاؤوا واستمروا جالسين في حالة العناق الدائم، يقول المسيري:

«شعرت بالسخف، فأنا أتحدث عن الصراع العربي الإسرائيلي وهم مشغولون تماماً عني»، وبعد المحاضرة سأل المسيري مدير المدرسة: «كيف يتم السماح بهذا السلوك في المدرسة؟. فرد المدير قائلاً: إن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها الحفاظ على الهدوء في المدرسة»[(١)].

إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن السير في هذا الطريق، وتطبيق سياسة «التفسيق السياسي» تؤول عادةً إلى أحد أمرين:

١ ـ غلبة الفجور على الوضع الاجتماعي: إلى درجة تهدد حتى ذلك «الحد الأدنى» من التدين المرغوب فيه رسمياً، والذي

---

(١) انظر: عبد الوهاب المسيري، الثقافة والمنهج، تحرير: سوزان حرفي، ص١٢٢، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ.

تتحقق به المشروعية السياسية للنظام، وتتخلخل القاعدة التي تحفظ تماسك المجتمع؛ مما يجعله معرضاً للتفكك، وزوال الاستقرار.

٢ ـ نشأة التطرف الحقيقي، فهذه الممارسات التي تستهدف تطبيع التحلل الأخلاقي، وإشاعة الاختلاط، يتم قراءتها على أنها استفزاز «مقصود» للفئات المتدينة، مما يؤدي إلى تصعيد حرارة التدين، والحماس لنصرة الفضيلة، الأمر الذي يوفر البيئة والمبررات اللازمة لإعادة إنتاج حركة العنف[١].

وقد تحدث الكثير من دعاة التغيير وتنبؤوا بحدوث أنواع من الاضطرابات من جرّاء ذلك، كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عند حديثها عن ضرورة التغيير، و«تمكين المرأة» في المجتمعات العربية: «إنني مدركة جداً للنزاع والفوضى المحتملين اللذين تخلقهما مثل هذه التغييرات»[٢].

(٢)

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صمام أمان لهذه الأمة، ولا تزال الأمة بخير ما دام فيها من ينكر المنكر، عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ**

---

(١) انظر: فريد الأنصاري، مرجع سابق، ص١٠٣ ـ ١٠٥.

(٢) في مقابلة مسجلة ببرنامج كلام نواعم على قناة أم بي سي، بثت المقابلة في ١٦ يناير ٢٠١١م.

يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ»[1]، ولا مناص من الاحتساب بكل الوسائل الممكنة لمحاصرة هذا الطوفان الواسع من التغييرات، ولتحقيق الواجب الكفائي الذي تندفع به العقوبة والمقت عن الأمة، وذلك بالكلمة الطيبة والحكمة، وتوعية الناس وتنبيههم إلى ضرورة الوعي بما يحاك هنا وهناك، وأن لا يضعف المرء لقلة الناصر، وعجز الثقات؛ فقد قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١١٦] وقوله: ﴿بَقِيَّةٍ﴾ تشير إلى ضرورة وجود هذه الفئة الناهية عن الفساد؛ يقول أبو حيان: «لأن الشرائع والدول ونحوها قوتها في أولها، ثم لا تزال تضعف، فمن ثبت في وقت الضعف؛ فهو بقيّة الصدر الأول»[2].

لقد تعددت خلال العقد الأخير الوسائل والسياسات والحملات التشويهية[3] الرامية لتقليص العمل الاحتسابي الرسمي وغير الرسمي، كما أثّرت تلك الحملات في اهتزاز مفاهيم الحسبة عند عامة الناس، وتشويه أصحابها، والسعي للإطاحة

---

(١) راوه أحمد وأبو داود والترمذي.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ٦/ ٤٧١، انظر: عويض العطوي، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القرآن، ص٣٨.

(٣) انظر مثلاً: «محتسبون يهددون بغزوة في ينبع لمنع الكاشيرات»، صحيفة الحياة ٢ أغسطس ٢٠١٢م. و«محتسبون يحتشدون ضد توظيف المرأة والوزارة تتجاهلهم»، صحيفة الحياة ٢٦ يونيو ٢٠١٣م. و«ملاحقة محتسبات يحرضن الزائرات في معرض الكتاب»، صحيفة الاقتصادية ٢ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ.

بهم، عن طريق اتهامهم بإثارة الفتنة والبلبلة، أو الخروج على ولي الأمر[1]، . .إلخ، ولذلك لاحظت الباحثة الفرنسية لورونار تزايد اللامبالاة من قبل الفتيات السعوديات، والاستفزاز الذي يوجَّه نحو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقول:

«لا بد أن يتم قراءة ذلك في ضوء الإطار الذي يشجعها؛ فالهيئة تعرضت لنقد كبير في وسائل الإعلام في إطار الخطاب المضاد للإرهاب والفكر المنحرف. وقد أسهم هذا التشكيك الرسمي في ممارسات الهيئة في تبني ممارسات الانتهاك ضدها؛ لأن صورتها جعلت تبنّي الفتيات للانتهاكات مقبولة في أعين محيطهن، وبذلك نلاحظ أثر التداخل بين خطاب إصلاحي (رسمي) يشجب المتشددين وممارسات تلك الفتيات»[2].

---

(١) واتهام الناشط في الحسبة بالخروج على الدولة، ليس أمراً جديداً، فقد حدّث ربيعة بن عثمان قال: دخلت أنا ومحمد بن المنكدر (ت ١٣٠هـ) الحمّام، ـ وهي أماكن اغتسال وتنظف عامة وتكون مظنة للاختلاط وتكشف العورات عادةً ـ فدخل علينا رجلٌ فوعظناه، فأتى الأمير فقال: «إن في الحمام قومٌ من الخوارج». قال: فبعث إلينا فضربنا بالسياط، وما سألنا عن شيء! انظر: محمد بن أحمد التميمي (ت٣٣٣هـ)، كتاب المحن، ص٣٢٦، تحقيق: عمر العقيلي، دار العلوم، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ. وراجع: مايكل كوك، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي، ص١٣٥ وما بعدها، ط. الشبكة العربية، ٢٠٠٩م.

(٢) إميلي لورونار، مرجع سابق، ص٣٥٦ ـ ٣٥٧ ـ ٣٦٤. بل تطور الأمر في حالات قليلة إلى الاعتداء الجسدي، انظر مثلاً: «امرأة باغتت رجل الحسبة من الخلف وأصابته أثناء ضبطه لوافد عربي مع فتاة»، صحيفة الرياض ٢٨/ ١٠/ ١٤٣٣هـ. و«فتاتان تهاجمان عنصرين في هيئة الأمر بالمعروف بمسيل الدموع»، صحيفة الشرق الأوسط ١٢/ ١٠/ ١٤٢٨هـ.

(٣)

إن بناء الشخصية الدينية للمجتمع، وتحصينه ضد محاولات الهدم والتخريب تستدعي ضرورة الانهماك الجاد والمستمر في نشر الدعوة، والحث على الأخلاق بتمثلها، والدعوة إليها، والتذكير بالله وباليوم الآخر، وبالحساب والعقاب من خلال دروس الوعظ، والكلمات العامة، وتكثيف الوعظ الإيماني بالقرآن، وعقد الدروس العامة والخاصة على الناس في تفسير آيات الفضيلة مثل:

مبدأ القرار ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، والحواجز بين الجنسين ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْئَلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍۚ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ومنع إلانة الصوت ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، ومنع التبرج ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰۖ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وضرب الخمر على الجيوب ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ﴾ [النور: ٣١]، وإدناء الجلابيب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ومنع إبداء الزينة ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]، ومنع الأصوات التي توحي بحليهن ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ﴾ [النور: ٣١]، والأمر بغض البصر ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وبيان مقصد طهارة النفوس من التعلق بين الجنسين ﴿ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وتثمين حياء

المرأة حتى في مشيتها ﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٍ﴾ [القصص: ٢٨].

وأمثال هذه الآيات العظيمة، خصوصاً إذا انضم لذلك نظائرها من نصوص السُّنَّة مثل جعله ﷺ فتنة النساء هي أضر فتنة «**مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِي النَّاسِ فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ**»(١)، وتحذيره من الدخول على النساء «**إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ**»(٢)، وقوله: «**الحَمْوُ المَوْتُ**»(٣)، وأمره بصرف البصر بعد نظر الفجاءة؛ عن جرير بن عبد الله قال: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفُجَاءَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي)(٤)، ومنع سفر المرأة بلا محرم «**لَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ**»(٥)، ومنع التعطر في الطريق «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ اسْتَعْطَرَتْ فَمَرَّتْ عَلَى الْقَوْمِ لِيَجِدُوا رِيحَهَا فَهِيَ زَانِيَةٌ**»(٦)، واستشراف الشيطان للمرأة إذا خرجت «**إِنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتِ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ**»(٧)، وترك النبي ﷺ مصافحة النساء «**إِنِّي لا أُصَافِحُ النِّسَاء**»(٨)، وقوله: «**طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ**»(٩)، والحث على

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه.

(٤) رواه مسلم.

(٥) رواه البخاري.

(٦) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي، وصححه الألباني.

(٧) رواه الترمذي، وصححه الألباني.

(٨) رواه النسائي وابن ماجه، وصححه الألباني.

(٩) متفق عليه.

المباعدة بين الجنسين في صفوف الصلاة «**خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا**»[١]، ومنع الخلوة «**لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ**»[٢]، ونحو ذلك[٣].

إن «هذه النصوص ونظائرها تتضمن معنى كلياً قطعياً وهو: أن مقصود الله جلَّ وعلا في العلاقة بين الجنسين؛ هو التحفظ والصيانة وسد الذرائع، ولا يشك في ذلك من يقرأ أمثال هذه الآيات في كتاب الله، وهو صادق في طلب الحق»[٤].

إن التركيز على (تفسير آيات الفضيلة) عمل جليل النفع، ومفتاح جوهري في مكافحة الباطل؛ لأن المشروع التغييري صب وقوده الأساسي في ملف المرأة، فهناك زحف إعلامي وثقافي منظم ـ كما أوضحت ـ لسلخ أحكام القرآن والسُّنَّة عن المرأة، واستبدالها بالمفهوم والتصور الغربي عن المرأة، ودورها في الحياة[٥].

(٣)

إن الواجب الشرعي والمسؤولية الأخلاقية تستلزم ضرورة الالتفات للمشكلات الحقيقة التي تواجه المرأة السعودية، مثل قلة

---

(١) رواه مسلم.

(٢) متفق عليه.

(٣) انظر: إبراهيم السكران، عمالة التغريبيين، موقع صيد الفوائد. وفريد الأنصاري، مرجع سابق، ص١٢١ ـ ١٢٢، ١٢٧.

(٤) إبراهيم السكران، عمالة التغريبيين، موقع صيد الفوائد.

(٥) المصدر السابق.

وجود بيئات العمل المتناسبة مع قناعاتها الدينية كالنقاب، والمباني المستقلة عن مزاحمة الرجال، وندرة برامج العمل عن بعد، ومثل مشكلات عضل الفتيات عن الزواج، والعنوسة بسبب كلفة الزواج، وقضايا المعنفات، والمعلقات، والمطلقات، والأرامل، ومثل حرمان المرأة السعودية في مرحلة (الحمل والحضانة) من تسهيلات خدمية كثيرة تليق بشرف ورفعة الدور التربوي الذي تقوم به، وطول ساعات العمل بالنسبة للمرأة بما لا يتناسب مع احتياجاتها الأخرى، وغير ذلك من مشكلات المرأة في السعودية والتي تورطنا بكثير منها بسبب الاستهلاك الأعمى لنظم الحياة الغربية المادية البائسة[١].

وإن العمل على معالجة هذه الملفات المتعددة من أهم الوسائل التي تقطع الطريق على المتربصين، والمتاجرين بهذه المظالم المشروعة، كما يساهم في تحجيم الآثار السلبية للمشروعات التغييرية.

(٤)

عندما يطرح الحديث عن الاحتساب في الشؤون العامة خاصة المسائل الجدلية ومواطن الصراع لا سيما في ما يتصل بملف النساء، يذهب البعض إلى تقزيم الاحتساب الأخلاقي، واعتباره «أداة» سياسية يتم بها إلهاء الناس في الداخل والخارج

---

(١) المصدر السابق.

عن المطالب الحقيقية، والتي يراد بها حزمة من المطالب السياسية والاقتصادية، ولا مفر من الإقرار ابتداءً بوجود هذه الممارسة الإلهائية على المستوى السياسي، بهدف إشغال الناشطين في التيارات المختلفة حول قضايا يراها البعض غير جوهرية، أو غير حساسة بالنسبة للمسؤول السياسي.

وعلى سبيل المثال أكّدت ثلاث مشاركات في مظاهرة قيادة السيارة التي تمت في ٦ نوفمبر ١٩٩٠م إبان حرب الخليج حصولهن على ضوء أخضر من مسؤول كبير في إمارة الرياض للقيام بهذا العمل، وذلك لحاجة المسؤول السياسي وقتها لتخفيف الضغط الواقع ضد القرارات الرسمية القاضية بالسماح للجنود الأمريكيين بالقدوم للمملكة، لتوفير الحماية اللازمة[١].

إلا أن الواجب إزاء المنكر هو إنكاره بالوسائل الشرعية «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**»[٢]، مع ضرورة مراعاة الأولويات، وفهم الحسبة بمدلولاتها العامة، والتي تشمل الاحتساب على الفساد المالي والسياسي والأخلاقي أيضاً، وتوزيع المجهود الاحتسابي على هذه الملفات بحسب أهميتها، مع الحذر من الانصياع للمزاج العام ـ لا سيما بعد الثورات العربية ـ الذي يُعلي من شأن الإنكار في المسائل السياسية، في

---

(١) انظر: إميلي لورونار، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٢) رواه مسلم.

الفساد المالي والإداري والاستبداد، ويُحقّر من شأن الاحتساب الأخلاقي، وهي لوثة تنطلق من منطلقات مادية/ليبرالية، أعمتها عن الاستنارة بأنوار الوحي.

(٥)

لقد بات من الملائم استبدال النغمة الشائعة التي تصف المسؤول بكونه حامي الشريعة، والمدافع عن الحرمات، بالسعي الحثيث في تفعيل المشاركة الشعبية الحقيقة في بناء القرارات المتصلة بالشؤون المجتمعية، والسياسات الاستراتيجية في التعليم والعمل، والاقتصاد، والإعلام، وترسيخ أسس الرقابة الشعبية والمحاسبة على كافة الجهات التنفيذية، مما ينتج عنه في المحصلة توافق يحفظ به التوازن المطلوب بين الشعب والحكومة[١].

إن استمرار المراهنة الخاسرة على المسؤول الذي يملك الصلاحيات المطلقة بلا قيود ولا رقابة تمثل صورة من صور المجازفة التي لا يستهان بها؛ لأنها في الحقيقة مراهنة على

---

(١) في آذار ٢٠٠٤م تم وقف عرض برنامج الرئيس «Big Brother» بعد ١١ يوم من إنطلاقه، الذي كانت تعرضه قناة MBC وذلك بعض تعرض القناة لضغوط شعبية وبرلمانية من قبل التيار الإسلامي في البحرين الذي تظاهر أمام موقع البرنامج في جزيرة أمواج، بعد أن أظهر البرنامج أحد المشاركين وهو يقبّل إحدى المشاركات، وقال المتظاهرون أن البرنامج لا يتناسب مع القيم العربية الإسلامية، وأن المسابقة تروج لخدش القيم والحياء والرذيلة.

براجماتية السياسة، وتقلبات القوى الإقليمية، وتذبذبات الضغوط الدولية، وأحياناً المزاج الشخصي للمسؤول.

إن تسارع الأحداث واضطراب الأجواء السياسية المحيطة يستدعي أهمية «تقبل الجهات المسؤولة مشاركة الشعب في صناعة القرار التي هي من حقوقه الشرعية، والتي هي من بديهيات الإسلام في عصره الراشدي، ومن بديهيات الدول الآمنة في عصرنا الحاضر، وذلك بالدخول معاً في آلية الرقابة والمحاسبة المجتمعية المؤسسية على أعمال الحكومة، ويخضع المجتمع للسلطة السياسية تحت مبدأ الوحدة الاجتماعية.

ولعل ما حدث من تغير في آليات ووسائل توصيل الخطاب كما حصل في احتجاجات بريدة، واعتصامات قليلة ومحدودة هنا وهناك، حتى أمام وزارة الداخلية؛ هو تعبير طبيعي؛ لانسداد آليات المعالجات الأمنية، والسياسية والخدماتية، وانفصال القيادة السياسية والتنفيذية عن المجتمع. ويجب العمل على إحداث تطور سريع وآني في عصرنة الآليات، والوسائل التي تؤدي إلى سرعة تحقيق مطالب الناس وقضاء حوائجهم، بشكل مريح بعيد عن البيروقراطية، والإرادة الفوقية، من خلال إصلاح في بنية السلطة الحاكمة، وفي بنية السلطة التنفيذية، وكافة مؤسسات الدولة»[١].

---

(١) انظر: محمد بن صنيتان، الهندسة الاجتماعية، دراسة في المفهوم والوظائف مطبقة على الحالة السعودية، منشور على الشبكة. بتصرف.

وقفة أخيرة

في عامة المباحث السابقة استعملت مفردة «التغيير» في سياقات سلبية، تجنح نحو الإدانة والرفض، وحان الوقت لأعيد الأمر إلى نصابه. إن التغير سمة بشرية راسخة، ومظهر من مظاهر الحياة الإنسانية، ومصطلح التغيير في الأصل ليس سوى مفهوم محايد لوصف حالة التبدل، ولا ينطوي على قيمة أو حكم، فهو لا يصلح لأن يكون عنواناً لمشروع إصلاحي، ولا شعاراً لمبادرة تصحيحية.

إن من الواجب الشرعي الذي تفرضه الشريعة السعي لـ(تغيير) الواقع الفاسد، وقد اشتملت الحملات الدولية والمحلية المطالبة بالتغيير في المجتمع السعودي على الحق والباطل، ومن الحق المطالبات المتكررة بإعادة النظر في السياسات الداخلية والخارجية، وتحرير ارتباطاتها من القوى الخارجية، والمسارعة في معالجة مشاكل مزمنة كالفقر والبطالة، وأزمة الإسكان، والتسلط الأمني، والفساد المالي، والإداري الذي يسجل معدلات

مخيفة، وتحديث الهيكل الإداري العام المترهل، وإصلاح المنظومة الإعلامية، وإخضاعها لحاكمية الشرع، وتصحيح توجهاتها بما يتلاءم مع الهوية الإسلامية والعربية.

إن التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي المطلوب لا بد أن ينبع من داخل المجتمع المسلم، وأن يلتزم بثوابت الدين، وأسس الهوية، وإن المجتمعات المادية والمجتمعات المسلمة تتقدم متى امتلكت القدرات اللازمة لتأسيس الحضارة والمدنية والعمران البشري، غير أن الفارق بينهما يبدو في مسار التغيير الاجتماعي والثقافي؛ حيث يظل المجتمع المسلم المستنير بنور الله متساوقاً مع مقتضيات الوحي الرباني، بينما المجتمعات المادية الكافرة لا تلقي لأوامر الله بالاً، ولا ترفع بها رأساً، وذلك ينعكس على شكل العلاقات الاجتماعية وعلى أوجه التفاعل بين الأفراد والجماعات، وتعجز المجتمعات المادية عن إدراك الغاية المثلى لإعمار الأرض، فتسفر التحولات الاجتماعية عن مظاهر التفكك وانهيار الأخلاق، وتفضي إلى مشكلات وأزمات حادة تهدد بانهيار التوازن في البناء الاجتماعي[(١)].

إن تماسك هذا البلد مرهون بعون الله بالمبادرة بالإصلاح، ورفع المظالم، ورد الحقوق، ومنع المنكر، وإن الهوية الدينية للمجتمع وتراثه الأخلاقي والقيمي أكثر عمقاً، وأشد صلابةً مما

---

(١) انظر: حنان عبد المجيد، التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث، ص١١٠ ـ ١١١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

يتصوره البعض، وأي تغيير يراد للمجتمع السعودي لا يراعي المشروعية الدينية فإنه غالباً ما ينتهي إلى الفشل[1].

إن مدافعة هذه التجاوزات في المشاريع التغييرية لا ينطلق من أوهام الصراع والتنافس على مناطق النفوذ، ولكنه والله الخوف من استكمال شروط العقوبة الإلـٰهية، وطلباً لتخفيف المنكر، ودفعاً لتفاقم الفساد والخبث؛ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، رضي الله عنها؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، دَخَلَ عَلَيْهَا فَزِعاً يَقُولُ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ**» وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ**»[2].

أسأل الله عز وجل أن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن، وإذا أراد بعباده فتنةً أن يقبضنا إليه غير مفتونين.

---

(١) انظر: عبد الله السدحان، مقاومة التغيير في المجتمع السعودي، ص١٦٢، مركز باحثات، الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ.

(٢) رواه البخاري.